



سلسلة
النشر

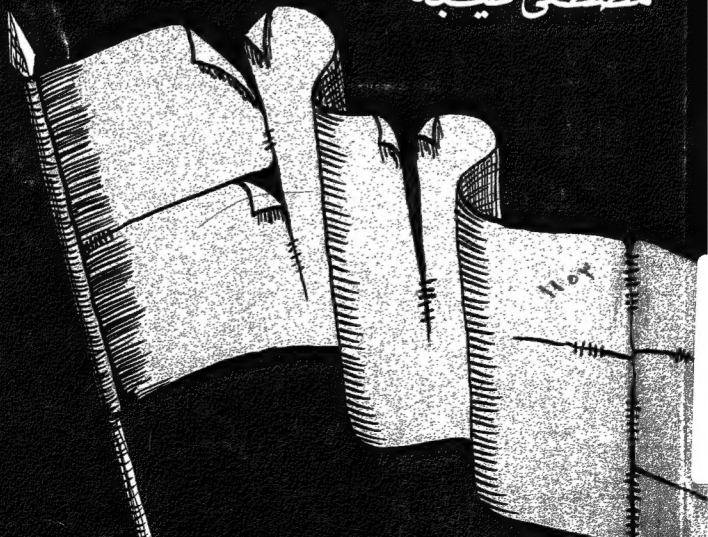


الحركة الشيوعية المصرية

رؤية داخلية

١٩٤٥-١٩٦٥

مصطفى طيبة



إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

الحركة الشيوعية المصرية

١٩٤٥ - ١٩٦٥

رواية داخلية

الناشر
مسيحنا للنشر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريع سعد - القصر العيني
القاهرة - ج ٠ م ٠ ع
ت : ٣٥٤٧١٧٨

الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥-١٩٦٥ رؤية داخلية

الطبعة الأولى ١٩٩٠

الغلاف : عماد حليم
الإخراج الفني : إيناس حسنى



مصطفى طيبة

الحركة السيوحية المصرية

١٩٤٥ - ١٩٦٥

رؤية داخلية

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش



إلى محمد خليل قاسم

المقدمة

خلال رحلتى النضالية الطويلة التى استغرقت أكثر من ٤٠ عاما، واجهت الكثير من الصعاب والمحن.. ليس فقط داخل جدران ليسانات أبى زعبل وطره والمنفى فى صحراء الواحات الخارجة، فضلا عن سجون القاهرة وأقسام الشرطة.. وإنما أيضا معاناة التشنت التنظيمى، والتخطيط السياسى. ومثل هذا النوع من المعاناة، المشتعل داخل جدران الذات أو النفس، أشد وطأة من أهوال السجون والمعتقلات.

ذلك أن مراحل التحول والتطور فى أفكارى ومواقفى، سبقتها وصاحبته مشاعر ثقيله وغامضة من الحيرة والقلق.. بل وأحيانا معاناة الاحساس بمن يوشك على الإقتراب من هاوية الضياع.

والسبب يكمن فى الشعور بالمسئولية.. المسئولية تجاه وطنى وشعبى.. وتجاه المثات من الزملاء والأصدقاء الذين منحونى ثقتهم، واعتبروا موقفى الفكرى نموذجاً لما ينبغى أن تكون عليه الاستقامة الفكرية. وقد يكون هذا الاحساس أحد الأسباب التى حسمت موقفى تجاه الإقدام على إصدار هذا الكتاب.

فمنذ ظهر كتاب «وسائل سجين سياسى إلى جهنمته» فى أواخر السبعينات، وأنا أتعرض لضغوط شديدة من بعض الأصدقاء والصديقات، لكتابة تجربتى فى الحركة الشيوعية المصرية. أو لنقل تسجيل شهادتى عن بعض المراحل الهامة من تاريخ هذه الحركة.

ففى كتاب «وسائل سجين سياسى إلى جهنمته» رغم تركيزه على تجربتى السياسية والإنسانية داخل السجون والمعتقلات والمنفى برزت، إشارات كثيرة لبعض جوانب تاريخ الحركة الشيوعية، حتى وإن جرت أحداث ذلك التاريخ، داخل الجدران السوداء، أو فوق الرمال الحارقة لصحراء الواحات الخارجة فى جناح والمحارق.

ولأن عيون بعض الأصدقاء، إلتقطت ما تتطوى عليه هذه الاشارات من دلالات، فمن الطبيعى أن أواجه بعشرات الاستلهم.. تتركز حول خفايا هذه المرحلة.. وتفسيرى لما جرى فيها من أحداث.. ثم المطالبة والإلحاح بضرورة كتابه هذه المرحلة من التاريخ فى كتاب مستقل.

ولم تكن ضغوط أصدقائى وصديقاتى هى الدافع الوحيد لكتابه هذه الشهادة، التى تسجل بعض المراحل الهامة لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية.. أو رؤيتى لهذا التاريخ من خلال

تجربتي الطويلة، والتي بدأت منذ منتصف الأربعينات وحتى حل الحزب «الوسيط» .

- حزب ٨ يناير ١٩٥٨ - حتى عام ١٩٦٥ .

إنما كانت هناك دوافع أخرى، تنبع من داخلي، يصعب مقاومتها، تتمثل في صراع يدور في أعماقي، بين الانجازات العظيمة التي حققتها هذه الحركة في الأربعينيات والخمسينيات، وبين ما وصلت إليه في الثمانيات من ضعف وتفكك، ومن عجز عن توحيد اليسار المصري، بل وسائر القوى الوطنية الديمقراطية والتيارات الاسلام السياسية المستتيرة، حول برنامج محدد يمكن الإتفاق عليه.

ومن هنا بدأت الخطوة الحاسمة في طريق اعداد هذا الكتاب. ولكن، ما أسهل حديث المناضل القديم عن تاريخه.. وما أصعب الوقوف بأمانه وصدق عند منجزات وأخطاء هذا التاريخ. والصعوبة الأشد، تكمن في الاعتراف الجاد بقداحه بعض الأخطاء.. ومدى مسئوليته عنها.

وأعترف أن قرار الكتابه كان صعبا. ليس فقط بسبب ما تنطوي عليه صفحات هذا التاريخ من مفارقات معقدة، تتراوح بين أروع الانجازات والبطولات، وأفدح الأخطاء السياسية والتنظيمية، إنما أيضا بسبب إسهامي في بعض ما تحقق من إنجازات، ومسئوليتي عن كثير من الأخطاء. المهمة إذن لم تكن سهلة. فالكتاب عن تاريخ مرحلة ما من تاريخ أمه، تتخذ أشكالا متعددة. أهمها الشكل الذي يعتمد على الوثائق، والمراجع، وغيرها من المصادر التي تؤكد وجهة نظر المؤرخ فيما يقدمه من تاريخ.

لكني اخترت الطريق الأصعب. هو تسجيل هذه المرحلة، من خلال أحد المسؤولين عنها. وهو أمر قد تحيط به الشكوك. فالشهادة تعتمد بالدرجة الأولى على التجربة الشخصية، وإن استندت في الوقت نفسه إلى قراءة كل ما كتب عن هذه المرحلة.. بغض النظر عن مدى دقه «المؤرخين» الذين تخصصوا في كتابه تاريخ الحركة الشيوعية.. ومدى الانحياز إلى تيار بعينه، وتجييده، والمبالغة في أخطاء التيارات الأخرى.

كما أن الشهادة قد تتخذ صورة الحديث عن «الذات» وأمجادها، وتحميل الغير مسئولية الأخطاء. بل أن الأمر قد يصل إلى حد التشكيك في قدرة الذاكرة على تسجيل أحداث جرت في إحدى مراحل تاريخ أمه أو شعب أو تيار سياسي كبير.

كل هذه الاعتبارات جالت بخاطري.. وحاولت بقدر المستطاع التغلب عليها.. عن طريق إعادة قراءة ما كتب عن هذه المرحلة. والمقارنته بينه وبين تجربتي الشخصية.. بل والاستعانة بما رأيته ضروريا من وثائق نشرت من قبل، وأشرت إلى مصدرها ما دامت تتحدث بدقه عن

أحداث شاركت فيها، أو عن أحداث جرت فى توارىخ محددة. يصعب على الذاكرة الاحتفاظ بها.. بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على وقوعها.



لقد كانت هناك أسئلة تتردد بعنف وإلحاح فى ذهنى خلال السنوات الثلاث التى سبقت اتخاذ قرارى بتسجيل شهادتى وهى:

هل يمكن أن يعيد التاريخ نفسه وأن إرتدى ثوباً جديداً؟
هل يمكن أن تتكرر ظاهرة الوحدة والإنقسام فى الحركة اليسارية المصرية، بالصورة نفسها- تقريباً- التى كانت عليها فى مرحلة الأربعينيات والخمسينيات وحتى الستينيات؟
هل تتردد فى الثمانينيات نفس الاتهامات والشعارات.. التى تؤكد إنتهازة الغير، وثورية التيار « الوحيد » والعودة إلى نظرية « النمو الذاتى » رغم ما قيل عن وجود حزب يجمع الكثير من الاتجاهات المتبانية بين صفوفه؟



لم تكن هذه الاسئلة تنبثق من فراغ.. بل كانت نابعه مما أسمعته من هنا أو هناك.. من شباب متحمس.. أو من « شيوخ » تغلب الماضى عندهم على ما فى خبرة السنين من حكمة وتعقل.

وخلاصه ما تجمّع عندى من أحاديث، أن قوانين الديالكتيك، أو « الجدلية » تكاد أن يكون مفعولها قد توقف فى مصر وحدها.

فالتاريخ يبدو كأنه يعيد نفسه. والمقولة القديمة التى كنت أرفضها بعنف، وهى: « لا جديد تحت الشمس » توشك أن تصبح قريبة من الحقيقة.. وما أسمعته اليوم- ١٩٨٨- سمعته كثيراً منذ أكثر من ٤٠ عاماً!

فما معنى ذلك كله؟

هل هناك ثمة خطأ فى قوانين « الجدلية » التى تؤكد أن الحركة والتغير والتطور هى القانون الأكبر الذى يحكم حركة الكون والشمس والأرض وجميع المخلوقات على الأرض.. وأن التاريخ لا يتكرر، إلا اذا إتخذ فى المرة الثانية صورة كاريكاتورية لا تصمد طويلاً؟
لم تكن هناك أخطاء، فى المنهج.. بل أخطاء- وخطايا- فى تاريخ اليسار المصرى.. تمثلت فى تكرار إنقساماته، بصورة تبدو وكأنه يدور فى حلقة مفرغة.. أو أن « تاريخه » يعيد نفسه رغم استحالة إعادة الماضى بصورته الأصلية نفسها.



هذه الاسئلة المتناقضة طرقت ذهنى بعنف.. ودفعتنى إلى الاسراع باعداد هذا الكتاب، الذى أرجو أن يكون مفيداً، لكل باحث جاد يريد الوصول إلى الحقيقة حول مرحلة هامة من تاريخ مصر، وسد الطريق أمام المناهج المتحيزة التى تتناول تاريخ اليسار المصرى بهدف التشهير ونشر المغالطات والأكاذيب.

لقد قرأت للمستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون كلمات هامة تضمنتها دراسة له نشرت عام ١٩٥٨، قال: « إن ظروف السرية التي فرضت على الحركة اليسارية في مصر، والصراع الفكري المحتدم بين تنظيماتها، مكثها دون الاحزاب المماثلة في البلدان العربية الأخرى من تعميق النظرية وإثرائها».

ويقدر ما إبتهج كثيرون من أبناء جيلي لهذه الكلمات التي تنطوى على تقدير واطراء، فإننى لم أشاركهم هذا الابتهاج.. بل أحسست أن العكس هو الصحيح. فلم يسفر الصراع الفكري عن «إثراء» أو «تعميق» للنظرية.. بل ابتعد عن جوهرها.. وعجز عن استيعاب منهجها. فالإثراء لا يعنى الحفظ عن ظهر قلب لكل أساسيات النظرية.. ولا يعنى إدارة صراع فكري بين مثقفين منعزلين عن واقع بلادهم مهما اكتسب هذا الصراع من عمق فكري زائف. الإثراء ينبع من إضافة جديد.. من ابداع أساليب جديدة للممارسة الحية بين الجماهير.. ومن الفهم لمختلف الطبقات أو الفئات التي تتكون منها هذه الجماهير.

فما أسهل الحديث عن الطبقة العاملة كقيادة. وما أسهل الحديث عن البورجوازية الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة.. بل وما أسهل الحديث عن الرجعية والتقدمية. لكن الصعب- والإثراء- يأتى من الفهم الدقيق لكل كلمه أو شعار. ومن الدراسة الموضوعية لكل طبقة نتحدث عنها. والوعى بالفروق الجوهرية بين النخبة أو الطليعة المعيرة عن فكر كل طبقة، وبين الواقع الموضوعى للطبقة نفسها.

لم يكن هناك إثراء حقيقى للنظرية. بل يمكن القول، بأن أعظم أمجاد الحركة الشيوعية المصرية، نبعت من موافقها العملية فى أتون الصراع الوطنى والاجتماعى، عندما كانت تسترشد بالحد الأدنى من فهم أسس النظرية، والتي عبر عنها كاول ماركس بقوله « ان موقفاً عملياً واحداً، أفضل من مائه برنامج»

وذلك لا يعنى طبعاً التقليل من أهمية النظرية العامة. ولا يعنى أيضاً تجاهل الخبرة العظيمة النابعة من الأحزاب اليسارية فى جميع دول العالم. إنما يعنى فقط الاعتراف بأن الممارسة الحية بين الجماهير، هى المصدر الأول لكل إثراء نظرى. وأن الفكر النظرى للطلائع يجب أن يكون مفهوماً وواضحاً ومقبولاً لدى أوسع الجماهير، وليس غريباً عنها. وهنا نعود إلى المقولة المشهورة فى الفكر الماركسى وهى: يجب أن تبدأ الطلائع من حيث تفق الجماهير.

الترجمة الحقيقية لهذه المقولة. أو هذا الشعار، لا تتجاهل أن الفكر النظرى للطلائع أكثر تركيباً وتعقيداً من فكر الجماهير العادية.. بل تؤكد على ضرورة أن يكون الفكر التطبيقي للطلائع، ليس غريباً عن فكر ووجدان هذه الجماهير، وليس فى حالة عزلة عنها. أى البدء من تراث ووجدان هذه الجماهير، واحترام تقاليدها، وصياغة أو ابداع مفاهيم العمل النضالى بإتساق مع قاعدة أن نتعلم من الجماهير ونعلمها فى آن واحد.

ومن هنا يبدأ الإثراء. فالإضافات الإبداعية التي قدمتها الثورة الصينية انطلقت من هذا

المنيع. وانتصار الثوار في قيتنام على أقوى ترسانه حربية في العالم- الولايات المتحدة- استند إلى المنيع نفسه. أى من ابداع أساليب نضالية تكون وثيقه الصلة بطروف وتقاليد وأفكار الجماهير



وتبقى بعد ذلك بعض النقاط الهامة، سأحاول تركيزها في الآتي:
أولاً: لقد قرأت معظم ما كتب عن تاريخ المرحلة التي يركز عليها كتابي. وكنت أبتسم أحياناً، وأتألم في معظم الأحيان. فالقراءة عن صفحات من تاريخ أسهمت في بعض أحداثه- إن لم يكن الكثير من هذه الأحداث- قد تكون باعثه على الإبتهاج أو السخط، وفقاً لنوع المنهج الذي إختاره المؤرخ: الموضوعية أو التعصب.. التاريخ الصادق.. أم التشهير الكاذب. وقرأت قبل كتابة هذه المقدمة، معظم ما كتب حول اغتيال هنرى كوربيل، وما نشر حول أوراقه أو مذكراته.

ورغم خلاقاتي العميقة مع هنرى كوربيل ومع التيار الذي ينتمى إليه، فإننى رفضت محاولات التستر وراء هذه القضية، واتخاذها تكةاً للهجوم على تاريخ عظيم للحركة الشيوعية المصرية بغض النظر عن «هوية» من بدأ تأسيسها.
إن إفتعال معركة فكرية حول هنرى كوربيل، بل وحول أهداف «الأجانب المتصرين» من المشاركة في تأسيس الحركة الشيوعية يثير الشك وخصوصاً في ظروفنا المعاصرة، وبعدما يقرب من ٤٠ عاماً على رحيل كوربيل من مصر، ومرور أكثر من عشر سنوات على اغتياله.

إن الهدف الرئيس من وراء الهجوم على هنرى كوربيل الآن يصعب تجاهله. وهو تشويه تاريخ عظيم للحركة الشيوعية في مصر، بدعوى أن مؤسس إحدى المنظمات كان «يهودياً» تحيطه الشكوك.. بتجاهل كامل لحقيقة تاريخية.. تتمثل في أن تاريخ الشيوعية في مصر أقدم كثيراً من هنرى كوربيل.. وأن إعادة تأسيس منظمات اليسار المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية، كان تعبيراً عن ضرورة وطنية، وكان من المحتم ظهور التنظيمات الشيوعية أثناء أو بعد هذه الفترة.. سواء وجد كوربيل أو لم يوجد.

ثانياً: أن الكتاب الذى أقدمه للقارئ، يصدر في ظروف عالمية يحمل بصمات عصر جديد. فالمرحلة التي يتحدث عنها الكتاب. كانت تتميز بنوع من الإلتزام الكامل بالتجاهات وتوجهات الأهمية الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى.

وكانت المرحلة «الستاليتيه» في ذروة قمجيدها.
وما كان من الممكن في ذلك الحين. اكتشاف ما كان يجرى وراء إنجازات ستالين من أساليب تتعارض مع مفهومنا للديمقراطية الاشتراكية.

ثم جاء «عصر» جورباتشوف. عصر «بيرستوريكا» و«جلازنوست».. أى إعادة البناء، والديمقراطية.

وعندما استخدم كلمة «عصر» فإننى أعنى ما تحمله من دلالات. فظاهرة جورباتشوف لم تبرز مصادقة. بل جاءت تعبيراً عن ضرورة حتمية.

ذلك أن الصراع الايديولوجى فى عالمنا المعاصر لا يجرى بمعزل عن التقدم التكنولوجى، بل فى إرتباط عضوى معه. وإنتصار الاشتراكية قضية لا تخضع لضرورة تاريخية «تحتّم» إنتصار الاشتراكية. إنما أصبحت قضية ترتبط بالتقدم التكنولوجى، والتحرر الديمقراطى. والشعاران اللذان رفعهما جور باتشوف، وهما «إعادة البناء» و«المكاشفة» إنما يحملان جوهر القضية، أى الإنتصار فى معركة السباق التكنولوجى، وتأكيد الوجه الإنسانى للإشتراكية.

وفى ظلل هذا العصر، ينطلق الإثراء والإبداع فى شتى الميادين. ويصبح من الضرورى لشوار العالم الثالث، وخصوصاً الاتجاهات اليسارية استيعاب دلالاته. فلا التزام إلا بما تفرضه ظروف كل بلد. ولا قيد يعد من ابتداع اساليب جديدة فى النضال من أجل التقدم. ولا معنى لإطلاق «صواريخ» الاتهامات «بالإنتهازية» أو «الخيانه» لمن يحيد عن دائرة «المبادئ» كما يتصورها هذا الفريق أو ذاك. فالديمقراطية الحقيقة تبدأ من إحترام حق الخلاف. ومن حق الدفاع عن كل رأى أو اتجاه مهما اتسعت هوّة الخلافات معه.

يونيو ١٩٨٨

القاهرة

* ملحوظة:

يلاحظ القارئ أن هذه المقدمة كتبت بتاريخ يونيو ١٩٨٨، أى قبل التطورات السريعة والخطيرة التى جرت فى جميع دول شرق أوروبا، وعند مراجعته البروفة الأولى للكتاب لم أغير أى كلمة فيها حيث أن الكثير من فقراتها كانت معبره عن حتمية ما جرى من أحداث

أبريل ١٩٩٠.

القسم الأول

شهادة للتاريخ

- ١- جذور الفكر الاشتراكي في مصر.
- ٢- الحركة المصرية للتحرير الوطني.
- ٣- الوحدة الأولى للشيوعيين المصريين.
- ٤- تكوين الحزب الشيوعي المصري (١٩٥٠).
- ٥- الوحدة الثانية للشيوعيين المصريين.
- ٦- جذور الفكر الانقسامى وأثاره.
- ٧- النهاية المأساوية للحزب الشيوعي المصري.

الفصل الاول

جذور الفكر الاشتراكي في مصر

من الصعب الحديث عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، خلال مرحلة الأربعينيات وحتى منتصف الستينيات، يعزل عن الجذور العميقة للفكر الاشتراكي في مصر، والتي غرست بذورها في المجتمع المصري، منذ المراحل الأولى لما يطلق عليه تاريخ مصر الحديث ذلك التاريخ الذي أفتتحت أولى صفحاته بحديثين كبيرين، هما الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونا برت عام ١٧٩٨، ونشأة دولة محمد علي عام ١٨٠٥.

ويسبب أهمية هذين الحديثين، فإن الدراسات حول تأثيرهما على ظهور وتطور جميع التيارات الفكرية المعاصرة، من ليبرالية، وسلفية ويسارية.. الخ، لم تنقطع حتى الآن.

بل إن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، أشار إليهما في كتاب «فلسفة الثورة» الذي صدر عام ١٩٥٣، أي بعد عام واحد من ثورة يوليو ١٩٥٢.

يقول جمال عبد الناصر في هذا الكتاب^(١): «جاءت الحملة الفرنسية ومحطيم الستار الحديدي الذي فرضه المغول علينا وتدقت أفكار جديدة»

ثم يضيف «لقد كنا في حاجة إلى نسمة هوا..» فإنطلق أعصارها.. هذا ما حدث لمجتمعنا تماما»

والاعصار الذي يشير إليه كتاب فلسفة الثورة، هو ما أصطلح على تسميته «بالصدمة الحضارية».. الناجمة عن محطيم الستار الحديدي الذي أسدل على مصر، والدول العربية، قرابة خمسة قرون من العزلة والتخلف.. أثناء سيطرة الحكم العثماني.. بينما كانت أوروبا تجتاز عصر نهضتها، وتنطلق نحو آفاق الثورة الصناعية الأولى.



والواقع أن الأمر لم يقتصر على أعصار واحد.. بل إعصارين قمع الحملة الاستعمارية الفرنسية التي قاومها المصريون بصلافة، برزت مجموعة من العلماء الفرنسيين.. في تخصصات مختلفة. فكان مما فعله أولئك العلماء استدعاء كبار علماء الأزهر الشريف، لإطلاعهم على عجائب ما وصل إليه العلم من تقدم.

(١) جمال عبد الناصر فلسفة الثورة. ص ٢٢ هيته الاستعلامات ١٩٥٥

ولا شك أن المواجهة بين مقدمات عصر الثورة الصناعية في أوروبا، وبين ما كان عليه الوضع في مصر، أبرزت الفجوة العميقة بين الاثنين.. والتي تجسدت فيما قدمه علماء الحملة الفرنسية من «أعاجيب» الكهرباء والكيمياء، وما كان عليه الطرف الآخر من أحاديث حول الكرامات، ومعجزات الأولياء.

أما الاعصار الثاني، فإنه تمثل في تكوين دولة محمد علي عام ١٩٠٥. تلك الدولة التي ولدت في أحشائها المؤسسات المتطورة للدولة والجيش الحديث.

لقد أدرك محمد علي، صعوبة تحديث الجيش والدولة. بغير الخبرة المستمدة من تقدم علوم أوروبا. فلم يتردد في الاستعانة بالخبراء الفرنسيين.. وأرسل البعثات الدراسية إلى أوروبا.. وترجمت جميع القوانين واللوائح الفرنسية لتنظيم الجيش.. أى أن انفتاحه على التقدم العلمى انطلق بسرعة لتحقيق مشروعه الكبير.

ذلك أن هذا «الوالى» الذى حكم مصر بموافقة من كانوا يعبرون عن إرادة شعبها، ومباركة السلطان العثمانى فى تركيا، أدرك منذ البداية، أن مصر بلد كبير.. يستطيع من خلاله ورائه الامبراطورية العثمانية التى كانت تعاني من أمراض التخلف.. وبعث دماء جديدة فى شرايينها. ومن هنا كانت سياسة محمد علي فى التحديث والتطوير.. والاستعانة بأحدث ما وصلت إليه علوم أوروبا، بواسطة الخبراء، والبعثات الدراسية



وكان من بين المرافقين لإحدى البعثات إلى فرنسا، وقاعه رافع الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣) وهوشىخ أزهرى كانت مهمته الرسمية مع البعثة- تقتصر على الوعظ والتوعية الدينية- لحماية أعضاء البعثة من الهبة الفكرية، أو الانحراف فى باريس.

ولكن الطهطاوى لم يقف عند إمامة الصلاة والوعظ والإرشاد.. بل درس الفرنسية.. وانخرط فى سلك طلاب البعثة، فدرس علوم الحرب والهندسة والمعادن والقانون.. وتخصص ويرع فى الترجمة. ثم ألف كتابه الشهير «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز».. الذى كان أول نافذة أطل منها العقل العربى على الحضارة الأوربية الحديثه^(١).

وبعد عودة الطهطاوى إلى مصر. تكونت ونمت حوله مدرسة الفكر المصرى الحديث.. عن طريق تكوينه وإشرافه على مدرسه الألسن التى أقامها بموافقة ومباركة «الوالى» الطمروح محمد علي. وظهرت ثمار هذه المدرسه. فى صورة عشرات الكتب الحديثه.. ترجمة وتأليفاً وتحقيقاً.. بحيث قدمت للمكتبة العربية. خلال أربعين عاماً أكثر من ألفى كتاب.. فى شتى صنوف المعرفة.. بينما لم تعد المطبوعات العثمانية خلال قرن بأكمله، أكثر من أربعين كتاباً.. أغلبها فى الشعوذة واجترار ما كتب منذ مئات السنين.

ولم تكن جهود رفاة قاصرة على التنوير والتحديث. والاسهام فى تكوين جيل جديد من

(١) الدكتور محمد عمارة. العرب والتحدى. سلسلة عالم المعرفة. مايو ١٩٨٠

المثقفين. والتعبير عن اتجاهات الحركة التنويرية ومشاعلها المضيق، إنما امتدت إلى الدعوة لنشر التعليم بين أبناء الشعب.. بل والدعوة إلى تعليم النساء، أى أنه يستحق حمل لقب الرائد الأول لقضية تحرير المرأة من قيود عصور «الحريم» والتخلف.

ثم كانت كتابات رفاة عن الحرية، والدستور.

فى كتاب: «مناهج الألباب المصرية، فى مناهج الآداب المصرية» ويقول الطهطاوى: «والتعليم يجب أن يكون عاما لجميع الناس يتمتع به الاغنياء والفقراء على السواء، فهو ضرورى لسائر الناس. يحتاج إليه كل انسان كاحتياجاته إلى الخبز والماء»^(١)

وهو يرفع فى الكتاب نفسه شعار : الأرض للزراعيين.. ويقدم مجموعة من النظريات الاقتصادية، التى تعبر عن تأثره بالتيارات الفكرية التى كانت تروج بها فرنسا، ومن بينها النظريات الاقتصادية التى يستند إليها المفكرون الاشتراكيون. كان الطهطاوى إذن، أول تعبير عما أحدثته الصدمة الحضارية، الناتجة عن الحملة الفرنسية، والبعثات التى أرسلها محمد على إلى أوروبا، للإستفادة من علومها فى تحقيق مشروعه الطموح، وبناء الدولة الحديثة.



وشهد القرن التاسع عشر، إلى جانب الطهطاوى، بروز عدد من المفكرين والمصلحين، ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة.. لكنهم جميعا عبروا عن تأثرهم بالفكر الاشتراكى.

وذلك نلاحظه عندما نقرأ بعق آخر مانشر من أفكار جمال الدين الأفغانى، وهو «خاطرات جمال الدين» حيث يقول: «أما الاشتراكية فى الإسلام، فهى ملتصقة مع الدين الاسلامى ملتصقة فى خلق أهله، بنذ كانوا أهل بداءة وجاهلية».. ويقول فى الكتاب نفسه «والدعوة لطلب الحرية فى فرنسا، هى دعوة ومطلب حق كم صادف أهلها من المحن، وكما استمر فيها القتل وسالت الدماء، واليوم فالعالم يقدرهم ويختلى بهم»

ثم يؤكد الأفغانى، قائلا: «وكذلك دعوى الاشتراكية، وإن قل نصراؤها اليوم، فلا بد أن تصود العالم يوم يعم فيه العلم الصحيح»^(٢).

وكتاب «خاطرات جمال الدين» يحتوى على الكثير من هذه المعانى منطلقا من أسس اسلامية.. باعتباره الداعية الأكبر فى عصره لمشروع الجامعة الاسلامية.

(١) رفاة الطهطاوى: مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب المصرية. الطبعة الثانية ص ٢٢

(٢) خاطرات جمال الدين الأفغانى الحسين. محمد باشا المخزومي طبعه بيروت ١٩٠١ (نقلا عن كتاب المؤلفات الكاملة للدكتور رفعت السعيد).

وإذا كان الأفغانى من منطلقاته الاسلامية قد تحدث عن الاشتراكية فى كتابه الأخير- رغم أنه بدأ حياته بالهجوم عليها- فى كتابه « الرد على الدهريين » فإن هذا التغيير فى فكره إنما يرجع إلى تفتحته على ثمار الحضارة الأوروبية، ومحاولة الاستفادة من منجزاتها، وتياراتها الفكرية.. مع تطويع ذلك كله بما يتفق مع فهمه العميق للدين الاسلامى، ونظرته العميقة لما يتطوى عليه من ريادة وأصالة فى شتى ميادين الحرية والمدالة الاجتماعية.

ومع الأفغانى وبعده، برز رواد للفكر العلمى والاشتراكى.. وإن اختلفوا معه فى المنطلقات الفكرية.. مثل شبلى شميل، ونيقولا حداد وكثيرون غيرهم.



ومع بداية القرن العشرين برز الفكر الاشتراكى بصورة أوضح. ففى بدايه عام ١٩٠٨، نشرت جريدة «الإقدام» تحت عنوان «حزب الاشتراكيين» تقرله «علما أنه قد تأسس هذا الحزب برئاسه الدكتور شبلى شميل، وعضوية كل من الدكتور شدوى، وسامى افندى جريدىنى، وتوفيق حبيب»^(١).

وشبلى شميل كما أشرنا من الرواد الأوائل للفكر العلمى والاشتراكى، منذ نهاية القرن التاسع عشر وإن كانت أفكاره تجتج أحيانا بما يصطدم مع المناخ الفكرى للمجتمع.

وشهد عام ١٩٠٩، تجربة أخرى لإقامة حزب اشتراكى باسم « الحزب الاشتراكى الماركس » الذى أسسه الدكتور حسن جمال الدين.. ونشر الحزب برنامجا من ١٢ مادة، يغلب عليها طابع العطف على الفلاحين، والرغبة فى تحسين أحوالهم. لكن هذا الحزب لم يعيش طويلا، شأنه فى ذلك شأن حزب الدكتور شميل، بسبب الاقتتار إلى الجانب التنظيمى.. وعدم وضوح الرؤية.. وإن كانت هذه الإرهاصات المبكرة، تؤكد ما سبق أن أشرت إليه، حول العلاقة بين الانفتاح على التقدم العلمى والفكرى فى أوروبا. وبين إنتشار مختلف أنواع الفكر العالمى، الليبرالى، والرأسمالى، والاشتراكى.

ثم برز جيل ثان من الرواد.. من بينهم سلامة موسى، ومصطفى حسنين المنصورى. ففى كتابه عن «الاشتراكية» يقول سلامة موسى «أنه يستهدف تنوير الرأى العام، ويهان أغراض الاشتراكيين فى أوروبا وأمريكا»

أما مصطفى المنصورى فإنه أصدر عام ١٩١٥ كتابه الهام «تاريخ المذاهب الاشتراكية»، كما ترجم كتاب «التقدم والفقر» للمفكر الاقتصاد هنرى جورج^(٢).

وتجدر الإشارة إلى ظاهرة مهمة.. وهى أن بروز الفكر الاشتراكى منذ بداية القرن العشرين، واكبه بداية تحرك الحركة العمالية والنقابية فى مصر. الأمر الذى يحمل دلالات عميقة.



(١) المصدر السابق

(٢) أمين عز الدين. الطبعة العامة المصرية منذ نشأتها فى عام ١٩٠٧ دار القد العربى ١٩٨٧. القاهرة

ومع إنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا عام ١٩١٧، واشتعال ثورة ١٩١٩ الوطنية فى مصر، تطور الفكر الاشتراكي، وتزايدت أعداد المثقفين المصريين المؤمنين بهذا الفكر.. من اشتركوا فى البعثات الدراسية لأوروبا.. أو من تجمعات المهاجرين الأجانب.

ثم جاء اعلان تشكيل «الحزب الاشتراكي المصري» فى اغسطس عام ١٩٢١.. بعد فترة أعداد وتحضير بدأت من عام ١٩١٩، وحتى إعلان تكوينه.. ليكون تعبيراً عن صعود هذا الفكر ووصوله إلى إحدى مراحل الهامة. وكان على رأس هذا الحزب، سلامه موسى. وحسن العرابي، ومحمد عبد الله عثمان.. وغيرهم.

وينفى الإشارة هنا إلى أن ظهور هذا الحزب فى القاهرة.. جاء مواكبا لحزب اشتراكي آخر ظهر فى الاسكندرية.. بقيادة أحد المهاجرين الأجانب، وهو «جوزيف روزنتال» الذى يعتبر أبرز الشخصيات الاشتراكية بين المهاجرين.. وأكثرهم نشاطا وحركة بين العمال، وخاصة العمال الأجانب.. وكان أول من دعا وتحرك من أجل تكوين أول اتحاد مصرى للنقابات عام ١٩٢١. (١)

وذلك معنى ظهور تيارين اشتراكيين فى الوقت نفسه.. تيار الحزب الاشتراكي بقيادة «روزنتال» يقلب عليه الفكر الماركسى.. وتيار الفكر الاشتراكي بقيادة سلامه موسى، الذى يقلب عليه الفكر «الفابى» الذى كان يسيطر على حزب العمال فى بريطانيا.

ومن إلتقاء هذين التيارين، تشكل «الحزب الاشتراكي المصري» ونشر برنامجه فى اغسطس عام ١٩٢١، الذى تضمن العمل على تحرير مصر من الاستعمار الأجنبي، والغاء استغلال جماعة لآخرى، ومحو التفريق بين الطبقات، ومجانيه التعليم، وتحرير المرأة من قيود العصور الوسطى، وتربيتها تربية منتجة.

لكن هذا الحزب، كان يحمل فى طياته عوامل انقسامه بسبب وجود تيارين متعارضين.. هما التيار المتأثر بتجربة حزب العمال فى بريطانيا، وهو ما يطلق عليه اسم التيار «الفابى».. والتيار الماركسى المتأثر بالثورة الاشتراكية فى روسيا التى إنتطلقت عام ١٩١٧.

فى مقال نشره سلامه موسى فى هذه الفترة بجريدة الأهرام نجده يقول «أننا انكرنا «البلشفيه»- أى الماركسيه- بكل صراحه.. وجميع مبادئها بلا قيد أو شرط. وقد كنت أنا نفسى عضواً فى الجمعية الفابية الانجليزیه.. وهى جمعية الاشتراكيين المعتدلين فى لندن». ولان التيار الثانى، كان ينتمى إلى التيار الاشتراكي الماركسى، فمن الطبيعي أن ينشب الصراع بين الجانبين.. وهو الصراع الذى أسفر عن نتيجة منطقیه.. حيث إنقسم الحزب فى يوليو عام ١٩٢٢، وأعلنت مجموعة الاسكندرية الماركسيه، طرد الاشتراكيين القاهريين، ونقل مقر الحزب الرئيسى إلى الاسكندرية.

وهنا جاءت الخطوة الحاسمة التى يعتبرها المؤرخون بداية ظهور التنظيم الشيوعى فى مصر. ذلك أن مجموعة الاسكندرية. استقطبت حولها عدداً كبيراً من التيار الاشتراكي «الفابى» وأعلنت تكوين «الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٢٢».

وتلك كانت البداية الحقيقية لأولى صفحات تاريخ الحركة الشيوعية في مصر.. بعد مرحلة طويلة من ظهور أشكال متعددة من الاشتراكية. بدءاً من الإرهاسات العابرة التي حملتها كتابات الطهطاوى والأفكار الأخيرة لجمال الدين الأفغانى، وكتابات شبلى شميل الواضحة، والمحاولات المتغيرة في بداية القرن العشرين.

ومع هذه البداية، أى بعد تكوين الحزب الشيوعى المصرى الأول عام ١٩٢٢، أعلنت القيادة الجديدة، برنامجاً جديداً.. يختلف عن برنامج الحزب الاشتراكى.. بما حمله من أهداف راديكالية لإحداث تغيير شامل فى المجتمع المصرى، بما يحقق لجماهير الشعب استقلالها الوطنى، وحريتها السياسية والاقتصادية.

ولكن هذا الحزب لم يعش إذ سرعان مابرز تناقض بينه وبين حزب الوفد بقيادة سعد زغلول وهو الحزب الذى تزعم ثورة ١٩١٩ الوطنية. وعندما تولى سعد زغلول تشكيل أول حكومة برلمانية بعد الثورة تحول هذا التناقض إلى صدام عنيف.

ومن الصعب تفسير العوامل المختلفة التى أدت إلى هذا الصدام. وأسفرت فى النهاية عن البطش بالحزب. واعتقال قياداته ومعظم أعضائه، ثم اتخاذ قراراً بحله ومعه اتحاد نقابات العمال.

ويبدو أن حزب الوفد، استشعر خطورة من تزايد نفوذ هذا الحزب بين العمال.. أو أن ضغوطاً خفيه دفعته إلى ذلك.. قد تكون من جانب الملك، أو الاستعمار البريطانى. أو من كبار الاقطاعيين الذين كانت تفزعهم كلمة الشيوعية فى ذلك الحين.

كل ما نعرفه، أن محاكمات عسكرية عقدت لقادة الحزب، وأن احكاماً عنيفة بالسجن صدرت.. كما صدرت قرارات برقف جميع المطبوعات المتعاطفة معه.

ومن جهة أخرى، فإن سعد زغلول كان يستهدف من ثورة ١٩١٩، هدفين محددين، هما التحرر الوطنى، والحكم التياهى. أى القضاء على السيطرة الاستعمارية على مصر، والخلاص من الحكم الاستبدادى. ولم يخطر بباله إطلاقاً. أن تتجاوز الثورة هذه الحدود.. أو أن تمتد إلى أحداث تغيرات إجتماعية تصطدم بمصالح كبار الاقطاعيين فى مصر وقتئذ. لأن حزب الوفد نفسه، كان يتشكل من فئات إجتماعية مختلفة، تشمل كبار الاقطاعيين.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله، الخوف من استقطاب العمال ونقاباتهم، إلى جانب الحزب الشيوعى، بعيداً عن الهيمنة الساحقة لحزب الوفد على معظم طبقات الشعب المصرى، تكتمل معالم الصورة.



وبعد الضربة البوليسية العنيفة للحزب الشيوعى. وُجِج قياداته فى السجن وانهار الاتحاد العام للنقابات، لم يعد للحزب نشاط يذكر. ولقد حاولت مجموعة جديدة اعادة تنظيم صفوفه من جديد عام ١٩٢٥، لكن حكومه «زيور باشا» التى خلفت حكومه سعد زغلول، كانت أكثر

بطشا بالحزب.. حيث شنت حملة شاملة عليه وصادرت أوراقه ومطبوعاته.. وقدمت عدداً جديداً من أعضائه إلى المحاكمة فى يناير عام ١٩٢٦، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن متفاوتة.

وبعدالضربة الثانية، لم يبق لهذا الحزب قائمه.. وإن ظلت مجموعات متفرقة من أعضائه محتفظة بأفكارها، وتبحث عن إطار تنظيمى تعيد من خلاله كيان الحزب.

ويمكن القول بأن مرحلة الثلاثينيات بأكملها، لم تشهد وجوداً فعالاً لأى تنظيم اشتراكى أو شيوعى.. باستثناء بعض النشاط الفكرى.. وانحصرت صراعاتها الفكرية و الحزبية على النطاق الجماهيرى بين حزب الوفدمن ناحية، وتنظيم الاخوان المسلمين ومعه حزب مصر القناة من ناحية أخرى.

وعلى المستوى الرسمى، كانت هناك مجموعة من الأحزاب الصغيرة المنشقة عن حزب الوفد، والمتحالفة مع السراى، لاتركز على قاعدة جماهيرية.. إفا على علاقاتها الوثيقة مع السراى.

وذلك يعنى، الغياب شبه الكامل لأى حزب اشتراكى أو شيوعى خلال هذه الفترة.. باستثناء التنظيمات الاشتراكية داخل الجاليات الأجنبية.. وإن بقيت كما أشرت. بعض المجموعات من بقايا الحزب القديم. المنعزلة تماما عن الوجود بين الجماهير، أو المشاركة فى الصراع السياسى بين التيارين الرئيسين فى هذه المرحلة.. وهما الوفد بتفكيره العلمانى المتأثر بقيم الحرية والدستور والديموقراطية، وتيار الاخوان المسلمين السلفى الرافض لهذه المبادئ.. ولكل إنفتاح على الحضارة الأوروبية، والذى يدعو إلى دولة اسلامية.. وإن كانت سياسته الفعلية أثناء هذه الفترة، كانت متعاطفة مع السراى والنظام الملكى، بل وترشح الملك ليكون خليفة للمسلمين.



تلك صورة عامة لأبرز ملامح المرحلة الأولى من ظهور الفكر الاشتراكى بمدراسه المختلفة فى مصر. ولأول تنظيم شيوعى ظهر فى العشرينيات ولم يعيش طويلاً .. رغم ما أحدثه ماتأثير ملحوظ على قطاعات هامة من العمال، وما أسهم به من نشاط فى ميدان التنظيم النقابى، وتبنى الفكر الاشتراكى.

ولقد كان من الضرورى الإشارة إلى هذه المرحلة، قبل البدء باستعراض ملامح المرحلة الثانية من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، وهى المرحلة التى شاركت فى نشاطها، عضواً، وقيادياً ومؤسساً لأحد تنظيماتها الكبرى.. وهو «الحزب الشيوعى المصرى» الذى أعلن فى يناير عام ١٩٥٠.

والواقع أن رؤيتى لتاريخ الحركة لشبيوعية المصرية، تنطلق من تقسيمها إلى ثلاث مراحل.. لكل مرحلة خصائصها المميزة.

المرحلة الأولى بدأت عام ١٩٢٢.. ووصلت ذروتها عام ١٩٢٤.

ثم جاءت النكسة الكبرى.. عندما إنهالت عليها الضربات البوليسية لتصل فى نهاية الثلاثينيات إلى انحصار نفوذها، ولا يبق منها سوى عدمن الأفراد، أو المجموعات الصغيرة، والتي إقتصرت نشاطها على ترجمة بعض الكتب، أو إصدار مطبوعات غير منتظمة.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، بدأت المرحلة الثانية.. عندما ظهرت ثلاث تنظيمات أساسية، هى «المصريون» و«الحركة المصرية للتحرير الوطنى» و«الدجر الجديد». وهى المرحلة التى استمرت حتى عام ١٩٦٥، عندما أخذ قادة الحركة الشيوعية قراراً بحل الحزب، على اعتبار أن الدولة الناصرية فى ذلك الحين كانت تسير فى طريق يؤدى إلى الاشتراكية.. الأمر الذى تنتفى معه ضرورة وجود تنظيم شيوعى مستقل.

والمرحلة الثالثة من تاريخ هذه الحركة، والتى بدأت منذ السبعينيات، فإننى لم أرتبط بأية صلة معها.. وتفرغت منذ عام ١٩٦٥، إلى كتابة الدراسات الفكرية والسياسية والأدبية حول بعض مراحل تاريخ مصر.

وقبل تسجيل شهادتى عن هذه المرحلة- أى المرحلة الثانية- ينبغى أولاً الإجابة على سؤال هام، وهو: لماذا حمل تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، أثناء المرحلتين الأولى والثانية، أسماء شخصيات أجنبية، أو أجانب متمصرين، فضلاً عن متمصرين مصريين؟

وهو سؤال ينبع من حقيقة يصعب إنكارها وهى أن أسماء بارزه مثل «روؤنتال» و«كورييل» و«شوارتز» و«مارسيل اسراييل» و«جاكوب دى كويمب» وغيرهم أسهمت بدور قيادى فى مراحل تأسيس هذه الحركة. فى العشرينيات، ثم فى الأربعينيات والإجابة يمكن تركيزها فى الحقائق التالية:

أولاً: أن تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر، بل وفى أى مكان فى العالم.. لا يتفصل عن تاريخ الطبقة العاملة.. وتاريخ تنظيماتها النقابية.. وأيضاً تاريخ التنظيمات النقابية والتعاونية للفلاحين. فالعمال والفلاحين هما الطبقتان الأشد فقراً، والأكثر استعداداً للإستجابة إلى منطق الفكر الاشتراكى.

ثانياً: إن تكوين أول نقابة عمالية فى مصر، كان عام ١٨٨٩، وهى نقابة عمال «لغافى السجاير».. وكان أعضاؤها من العمال الأجانب الذى أسهم فى تكوينها كان أحد المهاجرين الروس.. وإسمه «جوزيف روؤنتال».. وهو نفسه الذى شارك بعد ذلك، فى تكوين أول اتحاد لنقابات العمال فى مصر، وهو أيضاً أحد المؤسسين لأول حزب شيوعى مصرى الذى أشرت إليه قبل ذلك، ويمثل المرحلة الأولى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٢٢-١٩٤٠.

ثالثاً: أن الدور الذى قام به «روؤنتال» فى تأسيس المرحلة الأولى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، ومعه مجموعة من الاشتراكيين المصريين، يشبه من بعض الوجوه ما حدث

فى بداية المرحلة الثانية من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية. وقد يكون دور «هنرى كودرييل» بصفة خاصة، قريب الشبه بدور «دوونزال».. إذا تفاضنا عن الاختلاف الجوهري للمناخ السياسى الذى كان سائداً أثناء بروز هاتين الشخصيتين.

وهناك بعض الحقائق الأخرى، التى تفسر هذه الظاهرة، والتى يمكن تجديدها فى الأتى:

* أن الأجانب كان لهم ثقلاً خاصاً فى مصر. كانوا مجموعهم من جاليات ضخمة، ذات نفوذ سياسى واجتماعى واقتصادى كبير. وكانوا منذ أوائل القرن العشرين وحتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، يشكلون نسبة كبيرة من عدد سكان مصر.

ففى بداية الأربعينيات. كان عدد سكان مصر ١٦ مليون نسمة، وعدد أفراد الجاليات الأجنبية - نصف مليون.. أى أنهم يشكلون نسبة كبيرة من عدد السكان.

* ومن جهة أخرى، فإن هؤلاء الأجانب كانت لهم مدارسهم، وصحفهم، وحياتهم الثقافية الخاصة. وأكبر هذه الجاليات هى: اليونانية - ١٠٠ ألف نسمة - يليها الإيطالية - ٧٠ ألف نسمة - ثم الألمان - ٤٠ ألف نسمة - فضلاً عن أعداد هائلة من اليهود الأجانب والمصريين، أو المتصيرين.

* يضاف إلى ما سبق، أن نفوذ هذه الجاليات فى المجتمع المصرى، كان يفوق نسبتهم من عدد السكان. فقد هيمنوا على مقايح الحياة الاقتصادية فى البنوك والشركات الصناعية والمؤسسات التجارية، فضلاً عن المراكز الحيوية فى الجهاز الحكومى.

* لكن هؤلاء الأجانب لم يكونوا جميعاً من الرأسماليين، أو خبراء العمل فى البنوك والمصالح الحكوميه.. بل أن أفواج المهاجرين كانت تأتى بمهنيين وصناع ومن كافة المهن الأخرى.

ففى عام ١٩٠٧، كان فى مصر ٣٦٧٧ مهندساً معمارياً ٢٢٣٧ من المحامين، و٧١٩ صيدليا و٥٣ طبيباً بيطرياً وجراحاً.. وكان أكثر من نصف هؤلاء من الأجانب. فضلاً عن وجود عشرات الألوف من الأجانب المشتغلين فى المصانع. وتفصيل الملابس، والحلاقة، والخدمة فى الفنادق الكبرى^(١).

ونظرة سريعة إلى أسماء من قدموا إلى المحاكمة فى العشرينات من هذا القرن، ثم فى الأربعينيات يتهمه الاشتراك فى نشاط اشتراكى أو شيوعى، تؤكد مدى ثقل هذه الظاهرة. ففى ٦ فبراير عام ١٩٠٧ نشرت جريدة الأهرام المصرية نبأ محاكمة قادة مظاهرة عساليه كبرى بالاسكندرية.. وهم: «هركين الكسبان» الأرمنى وحرقته «خياط» و«دمترى استواراتى» وحرقته «اسكافى» إلى جانب عدد من الصناع الأجانب المصريين^(٢).

(١) الدكتور رفعت السعيد. تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠. دار الثقافة الجديدة. القاهرة.

(٢) المصدر السابق.

فإذا أضفنا إلى ذلك ظهور اسم «ووزنعال» فى عدة كبير من القضايا التى عرضت على المحاكم المصرية فى الثلث الأول من العشرينيات تتضح معالم الصورة.

لقد كان غالبية العمال الأجانب، يونانيين وإيطاليين، وأرمن.. ومن خلال إمتزاجهم بالعمال المصريين، ظهر التأثير الفكرى.. لأن معظم هؤلاء العمال الأجانب، كانوا يتميزون بالوعى النقابى والاشتراكى.. فى وقت كانت الطبقة العاملة المصرية فى مرحلة النشوء والتطور. ومن هنا جاء إسهام هؤلاء العمال الأجانب فى نشر الوعى النقابى ثم الاشتراكى بين بعض المصريين.

ذلك أن جميع الجاليات الأجنبية فى ذلك الحين، كانت تزخر بالتحجّات وتيارات فكرية متعددة.. تعتبر إنعكاسات لما كان يجرى فى أوطانها الأصلية.. بما فى ذلك الاتجاهات الاشتراكية بمدارسها المختلفة، والليبرالية، بل والفاشية والنازية أيضا.

ومع أن نشاط هذه الاتجاهات، كان منحصرا داخل أفراد كل جالية، فإن ذلك لم يحل دون ظهور تنظيمات تضم أجناب من جنسيات مختلفة

وذلك يفسر لماذا برز دور الأجانب والمتصرين من شتى الأقطار والديانات بما فى ذلك اليهود فى الحركة الوطنية والاشتراكية المصرية والإسهام فى تكوين التنظيمات الشيوعية.

وهناك حقيقة يسجلها تاريخ مصر، وهى أن سعد زغلول نفسه إتخذ أحد هؤلاء الأجانب صديقا ومساندا هاما، هو «لهون كاسترو» الذى امتد تأييده لقادة ثورة ١٩١٩ الوطنية المصرية إلى حد اصدار جريدة فى مصر باللغة الفرنسية اسمها «ليبرتى»- أى الحرية- تزيد الحركة الوطنية المصرية بقيادة سعد زغلول.

ومن هنا نستطيع تفسير ما يوصف بالظاهرة الغريبة.. أى وجود أجناب، ويهود مصريين أو متصرين، فى بداية نشأة الحركة الشيوعية المصرية.. فذلك أمر كان فى عصره لا يشير أية حساسية. فانتقال الفكر العلمى أو الاجتماعى أو العسكرى أو القانونى والنقابى والحزبى إلى مصر، بعد الحملة الفرنسية ونشأ دوله محمد على، اعتمد فى البداية على مجموعة من الأجانب.. كما أن إكتشاف لغة الحضارة المصرية القديمة- الهيروغليفية- أنجزه الفرنسى شعبليون.. الذى مازال اسمه يبرز على أحد الشوارع الهامة فى القاهرة حتى الآن.

وذلك لا يعنى بأية حال، دفاعاً عن وجود أجناب فى بداية تأسيس الحركة الشيوعية المصرية. فمن المؤكد أن اعتماد هذه الحركة على مصريين لحماً ودماً كان أفضل.. وأكثر تأثيراً على تطورها وصراعاتها.

لكن كلمة الأفضل، لامعنى لها بالنسبة لأحداث تاريخية.. ينبغى أن تسجل كما هى، بدون إتهامات جزأفية، أو دفاع أهوج، وبدون استخدام كلمات لا تحمل أى معنى الآن.

وعلى العموم فإن دور هؤلاء الأجانب، لم يستمر طويلاً بعد ظهور قيادات مصرية بارزة.. بل وظهرت تنظيمات كبرى، لم يشترك فى تأسيسها أو عضويتها، أية عناصر أجنبية.

وبعداً عن ظروف التكوين وما صاحبه من صراعات، فإن محصلة هذا التكوين فى منتصف الأربعينيات، تجسدت فى التنظيمات الثلاث التى أشرت إليها.. وهى «الحركة المصرية للحرر الوطنى» التى لعب هنرى كوريل دوراً أساسياً فى تكوينها، و«إيسكرا» بإسهام «هليل شفارتز»، و«الفجر المجدد» بتوجيه من «جاكو دى كومب».

وهنا يبرز سؤال ثان، وهو : لماذا نشأت الحركة الشيوعية المصرية فى الأربعينيات، وهى منقسمة إلى ثلاث تنظيمات رئيسية، بدلاً من اتحادها فى تنظيم أو حزب منذ البداية؟ وهو سؤال يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها.

لذلك سكتفى بأهم هذه الأسباب، والمتمثلة فى خلاقات فكرية وتنظيمية بين الأطراف الثلاثة التى تصدت لمهمة التأسيس فى هذه المرحلة.

وابرز نقطة فى هذا الخلاف، تمثلت حول مدى دور الأجانب، أو المتمصرين فى عملية التأسيس والقيادة.. ودور المصرين أنفسهم. فهناك من رأى ضرورة وجود قيادة من الأجانب فى المرحلة الأولى من تأسيس التنظيم الشيوعى، وهناك من طالب بالتمصير- أى سيطرة العناصر المصرية مع وجود عدد وقليل من المتمصرين أو الأجانب بينما أصر فريق ثالث على استبعاد الأجانب نهائياً من قيادة التنظيم، واقتصاره على الكوادر المصرية.

وحول هذه النقطة، إلى جانب الخلافات الشخصية بين هذه الأطراف الثلاثة، والخلاف حول مدى تأمين التنظيم من الضربات البوليسية، سار كل طرف فى طريق مستقل. ومن هنا- إلى جانب عوامل أخرى- ولدت الحركة الشيوعية المصرية منذ البداية منقسمة.. رغم إعتناق جميع الأطراف المتنازعة لنفس المبادئ الماركسية.

وبغض النظر عما سجلته هذه الأطراف فى مذكراتها وشهاداتها حول هذه الظاهرة، فمن المؤكد أنها أحدثت ضرراً بليغاً فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.. بل وانعكس هذا الأثر على الحركة الوطنية والتنظيمات النقابية والجماعية فى مصر.

ولأن شهادتى كأحد القياديين للحركة الشيوعية المصرية أثناء المرحلة الثانية من تاريخها، فأننى أترك ظروف النشأة والتكوين، لأبدأ بتسجيل هذه الشهادة داخل هذه الحركة منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦٥. فلا أريد الإفاضة فى مقدمات أو ظهور هذه الحركة، كما لا أستطيع الادعاء بأن كتابى هذا هو تاريخ لهذه الحركة. حسبه أن يكون «وقية» لأحد قادتها.. يقدم من خلالها، أحداث فترة هامة من تاريخها، كان له شرف الاسهام فى صياغة بعض ملامحها.

الفصل الثاني

[الحركة المصرية للتححر الوطنى] (ج.م)

إذا كانت الإرادة الحرة تعنى من حيث الجوهر حرية الاختيار والقرار بعد معرفة الدوافع والأسباب، فإن تَجربتى خلال عشرين عاما فى النضال الوطنى، تؤكد سلامة قرارى بالإنضمام إلى مسيرة الحركة الشيوعية المصرية فى عام ١٩٤٥

واليوم وعمد مرور ما يزيد عن الأربعين عاماً منذ إخترت الفكر الماركسى، يتضاعف يقينى بأن هذا الاختيار كان ولا يزال هو طريقى إلى المعرفة التى لا ينضب معينها.

وأزعم أننى حاولت على مدى سنوات عضويتى فى التنظيمات الشيوعية - ١٩٤٥ - ١٩٦٥ - أن أكون متسقا مع نفسى؛ فلقد أخطأت أحيانا، وعشت الهزيمة وذقت مرارة اليأس أحيانا، غير أنى كنت أنقد الخطأ حين أدركه، وكنت أقهر الضعف حين يفزونى، وكانت عينائى تبحث باستمرار عن شعاع أمل يزيح عن كاهلى الإحساس باليأس والهزيمة.

فى منتصف عام ١٩٤٥ بدأت رؤيتى تتضح.. ليس الاستعمار البريطانى مجرد إحتلال عسكرى، وإنما هو استعمار اقتصادى فى الأساس، وأنه ليس تسلطا فحسب، بل هو هيمنة سياسية واقتصادية وعسكرية تفرضها الدول الرأسمالية الكبرى على الشعوب المستعمرة. وأن فى مصر طبقات ترتبط مصالحها الاقتصادية بالاستعمار وطبقات أخرى وطنية وشعبية تشكل جبهة الثورة وتقودها الطبقة العاملة، هدفها كسب الإستقلال السياسى وتحقيق العدالة الاجتماعية

ويوم عرفت من «مصطفى»^(١) صديقى الحميم وزميل الدراسه والذى كان يمدنى بالكتب الماركسيه أنه شيوعى طلبت منه الانضمام إلى «الحزب الشيوعى».

وحتى اليوم الذى أبلغنى فيه مصطفى أنه قد تقرر- بعد وضعى تحت الاختبار- وقبولى عضواً فى «الحركة المصرية للتححر الوطنى». لم أكن أعرف أن هناك تنظيمات شيوعية أخرى مثل إيسكرا والفجر الجديد والعصبة الماركسية والقلمة والطلبة بالاسكندرية، وتحرير الشعب. وكان من الطبيعى بحكم علاقتى «بمصطفى» أن أنضم إلى «الحركة المصرية للتححر الوطنى» ج.م^(٢) دون غيرها من التنظيمات الشيوعية الأخرى بعد أن عرفت منه أنها «انتهازية».

(١) الاسم التنظيمى للزميل عبد الفتاح الهيندى عضو اللجنة المركزية للحركة المصرية للتححر الوطنى ومسئول الأجهزة الفنية فى الحركة الديمقراطية للتححر الوطنى.

(٢) تنظيم شيوعى أسسه هنرى كرويل هو «الحركة المصرية للتححر الوطنى» ويمز لها بالرمز ج.م.

وهكذا كان إختياري للماركسيه إختياراً حراً، وكان إنضمامي إلى « الحركة المصرية للتححر الوطنى » محكوماً بالثقة فى «مصطفى»، أكثر منه قراراً بالإختيار. ويبدو أننى رضعت منذ اللحظة الأولى لإنضمامى إلى الحركة الشيوعية المصرية «لبن التمصب» «للمحركة المصرية للتححر الوطنى» بوصفها «التيار الثورى» ولزعيمه- أبو حجاج^(١)، وليس فقط لثقتى «بمصطفى» ولكن أيضاً «بمحور»^(٢) مسئولى الثانى، والذي كنت أرى فيه مثلاً للمخلق، واحسن به زاهداً كقديس، هذا إلى جانب ما تفرضه طبيعه التنظيم السرى من قيود لا تسمح بغير ما يقوله المسئول المباشر، وما تنتشره «النشرة» الداخليه للتنظيم. وكانت أى محاولة لعمل إتصال بغير مسئول أخليه المباشر يعتبر خروجاً على التنظيم.

فقد كانت «لائحه التنظيم» تنص على أن «الاتصال الجانبى» مع عضو من نفس التنظيم جريمه تتدرج عقوباتها.. تبدأ من لفت النظر وتنتهى عند الفصل من التنظيم. وكان الاتصال بعضو من تنظيم آخر دون قرار من اللجنة المركزية، جريمه عقوبتها واحده.. هى الفصل. هذا الانضباط التنظيمى الصارم، والذي لا يسمح بمناقشه أو التعرف على أى إنسان آخر غير المسئول المباشر وأعضاء المستوى الذي ينتمى إليه العضو، إلى جانب الهجوم المستمر على التنظيمات الشيوعية الأخرى «المعادية» لد.ح.م- الحركة المصرية للتححر الوطنى- بوصفها «التيار الثورى»، فضلاً عن الحديث الذى لا يتوقف عن «أبو حجاج» وقيادته الملهمة التى يدين لها الجميع بالولاء، وبساطته وتواضعه، وعطفه على الفقراء وهو ابن المليونير، جعل التمصب للمحركة المصرية للتححر الوطنى- التيار الثورى- ولزعيم هذا التيار «هنرى كورويل» يصل إلى حد اليقين عند أعضاء «ح.م»، وعندى. لقد شهدت الفترة من اكتوبر عام ١٩٤٥، وحتى فيبرابر ١٩٤٦ نشاطاً طلابياً واسع النطاق، كان «للمحركة المصرية للتححر الوطنى» دوراً بارزاً فيه، وكنت وقتئذ مسئولاً عن عدد من خلايا الطلبة. ففى اكتوبر عام ١٩٤٥ تكونت «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلاب» أهدانها: الاستقلال الوطنى والسياسى والاقتصادى والثقافى، وتصفية العملاء المرتبطين بالاستعمار من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين المرتبطين بالاحتكارات العالمية، وتوحيد كل القوى المعادية للاستعمار. ورغم معاشيتى ومشاركتى فى أحداث هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر.. فإننى هنا أجد فيما كتبه الاستاذ طارق البشرى فى كتابه- الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ تسجيلاً دقيقاً لهذه الأحداث.. حيث:

(١) الاسم التنظيمى لهنرى كورويل، وكان الأصل ان يسمى «يوسف» كما كان يطلق عليه فى ذلك الحين، وقد تغير هذا الاسم بعد ذلك فى فترة تالية وأصبح «يونس».

(٢) الاسم التنظيمى لمحمد عرقه وهو صف ضابط فى سلاح الطيران الملكى حينذاك.

«تكونت اللجان الطلابية فى مختلف السنوات الدراسية. واجتمعت هذه اللجان لانتخاب اللجنة التنفيذية لطلاب جامعه القاهرة واللجنة التنفيذية للأزهر وانتخاب مصطفى موسى^(١) رئيساً للجنة التنفيذية العليا. وبعد انتهاء عطلة نصف السنة للجامعة والمدارس أصدرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة قراراً بدعوتهم إلى عقد مؤتمرات عامة لمناقشة الحالة الحاضرة. وهاجمت مبدأ الدفاع المشترك وطالبت بعدم الدخول فى المفاوضات الأعلى أساس الجلاء التام» «وانعقد المؤتمر العام فى الجامعة فى الجيزة شارك فيه الكثيرون من طلبة المعاهد والمدارس وعم الاجتماع شعور بالوحدة. وأعلن المؤتمر اعتبار المفاوضات عملاً من أعمال الخيانة يجب وقفه وطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان وضروره جلاء القوات البريطانية فوراً.

بعد هذا خرجت من الجامعة أضخم مظاهرة عرفت منذ قيام الحرب العالمية الثانية ثقلت فيها الوحدة الوطنية والاتفاق الاجماعى على المحافظة على النظام، فعبرت شارع الجامعة ثم ميدان الجيزة إلى كوبرى عباس، وما أن توسطته حتى حاصرها البوليس من الجانبين وفتح الكوبرى وبدأ الاعتداء على الطلبة فسقط البعض فى النيل وجرح أكثر من ٢٠٠ فرد.

وكان يوم ١١ فبراير ١٩٤٦ عيد ميلاد الملك السابق فاروق ونظمت الحكومة احتفالاً به وأقامت الزينات على قبة الجامعة وأجرت مهرجاناً للشعلة الملكية، فعظم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالاقدام واشعلوا فيها النار، وشتفوا ضد السراى واستقبلت الجماهير الشعلة الملكية فى الميادين بمظاهرات صاخبة. وفى ١٢ فبراير قامت جنازة صامته على روح الشهداء وأقام طلبة الأزهر صلاة الغائب عليهم وفى ١٤ فبراير كانت المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وشبين الكوم والزقازيق والمحلة الكبرى وطوخ وأسيوط. وفى ١٦ فبراير ١٩٤٦ أغلقت المحال العامة فى الأحياء الوطنية احتجاجاً على الحوادث وحداداً على الشهداء.

ومجسد كلمات المرحوم عزيز فهمى^(٢) فى صحيفة الوفد المصرى فى ١٣ فبراير ١٩٤٦ الروح الوطنية فتقول: «إنه وطننا لمأحصدوا أرواحنا حصداً واحشرونا فى السجون حشراً. واستمعينوا على خطف جثث الشهداء بالكلب ثمر وبغوره من الكلاب وحرموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبهجوا دمائنا فما أهون القداء. لن ننزل عن شبر من الوطن المقدس ولن نفرط فى ذرة من وادى النيل أو نفنى عن بكرة أبيتنا. أنه وطننا وستحميه بسواعدنا وإنها لأرضنا وسندفع عنها بأيدينا»

وكان العمال بالمثل يكونون اللجان الوطنية فى المصانع ومن هذه اللجان تكونت لجنة وطنيه

(١) زعيم الطلبة للطليعة الوفدية.

(٢) المعامى البارز وعضو مجلس النواب فى حكومة الوفد. ومن زعماء الطليعة الوفدية.

عامة للعمال فى شبرا الخيمة. ومع أحداث فهاير التقى مندوبو العمال والطلبة وعقدوا عدة إجتماعات اسفرت عن تكوين «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» لتقود الحركة ضد الاستعمار وأعوانه فى الداخل وضد المفاوضات والأحلاف. وأسدرت اللجنة بياناً جاء فيه «إن نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا والمدارس الفنية والثانوية قررت جميعاً أن يكون يوم ٢٩ فهاير يوم الجلاء ويوم الاضراب العام لجميع هيئات الشعب وطوائفه» ونادت اللجنة بأن تتمطل الموافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية ومعاهد التعليم والمصانع فى جميع أنحاء القطر.

وفى اليوم المحدد انتشر مندوبو اللجنة فى كل مكان لتنظيم الاضراب والمظاهرات، وتوقف عمال المواصلات عن العمل وتجمعوا فى المخازن والورش بالجيزة وشبرا والعباسية وتحركوا فى مظاهرة كبيرة كانت الجماهير تنضم إليها تبعاً، وأقبل عمال شبرا الخيمة إلى القاهرة وتظاهر عمال نقابة السكك الحديدية وورش أبو زعبل وعمال الأدوات الصحية وعمال التجارة.. الخ وتوقفت جميع المصانع والمحال التجارية والمدارس والكلليات، وقامت مظاهرة كبيرة من الأزهر، وانضمت إلى الأخرى وتجمعت المظاهرات فى ميدان الأوبرا حيث عقد مؤتمر وطنى عام قرر مقاطعة المفاوضات وأساليب المساومة والتسلك بالجلاء عن وادى النيل والغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقتى ١٨٩٩ (الحاصتين بالسودان) وعرض القضية على مجلس الأمن. بعد هذا تحركت المظاهرات إلى ميدان قصر النيل (التحرير) حيث الشكتات البريطانية واجه قسم منها إلى ساحة عابدين حيث القصر الملكى. وكانت المظاهرات تسير بانتظام حرصه على الأمن ووقف منظموها محاولين منع أى عنصر من القيام بالتخريب ثم ظهرت سيارات مسلحة للجيش البريطانى فى ميدان قصر النيل واخترت المجمع فجأة ودهستهم فألقى المتظاهرون الحجارة على الشكتات، فرد الانجليز بإطلاق المدافع الرشاشة فأشعل المتظاهرون النار فى قشلاق للإنجليز كان يقوم فى مواجهة الجامعه الأمريكيه بالميدان، وثارت الأعصاب واعتدى على بعض المحال الأجنبية وعلى معسكر للجندو الإفريقيين يقوم خلف المحكمه المختلطة (دار القضاء العالى) وعلى مخزن أدوية للجيش البريطانى ونادى الطيران الانجليزى وعلى خمس من سيارات القوات الهندية، وظلت الجماهير هائجة صاحبة إلى قرب منتصف الليل. وقصدت بعض المظاهرات إلى ميدان عابدين تلوح بالناديل المخضبة بدعاء القتلى والجرحى، وانتشرت المظاهرات فى الأحياء المختلفة بالجيزة وشبرا وباب الشعيرة والقبة ومصر الجديدة والعباسية وحلوان وغيرها، وعمت المظاهرات فى المدن الأخرى إذا خرجت الجماهير فى بورسعيد يقودها عمال شركة القناة والشركات الأجنبية وطلبة المدارس، وفى الاسكندرية قامت المظاهرات من عمال المصانع والتقت بالطلبة فى ميدان سعد زغلول وجذبت إليها الفئات الأخرى واستمرت إلى وقت متأخر من الليل، كما قامت فى الاسماعيليه والزقازيق والمنصورة وكرنس والمحلة الكبرى وطنطا وكفر الشيخ ومنيا القمح وزفتى والمنزله والسنبلاوين.. الخ. وأسفرت المظاهرات عن مقتل ٢٠ واصابة ١٥٠ وفقاً لتقدير صحيفة المصرى..»

وفى مساء أذاع رئيس الوزراء اسماعيل صدقى بياناً ..«أن المظاهرات التى قامت صباح اليوم قد تحولت بفعل الأيدى التى لم تعد خافية واندساس عناصر الدهماء فى صفوف الطلبة الأبرياء..» وركز صدقى فى هذه العبارة خطته وهى التفرقة بين القوتين التجمعتين للعمال والطلبة مع محاولة جذب الطلبة أو عزلهم عما يجمع من ضرب تحرك العمال وأتار الشبهات أو خلقها حولهم.»

وأثار البيان ثائرة الجماهير وخاصة المثقفين والطلبة وهاجموا صدقى فى وصفه العمال بالدهماء. كتبت الوفد المصرى «أن ليس الوطن ملكاً لصدقى ولكنه وطننا نحن ووطن الدهماء» وهاجمت صحيفة البلاغ المليونير الرأسمالى الذى لا يرى للدهماء حقاً فى وطنهم أو صوتاً. وقررت لجنة الطلبة التنفيذية استنكار بيان صدقى ومحاويلته تفرق عناصر الأمة ووصفه العمال- العمود الفقرى للقوى الشعبية- بالدهماء. كما قررت عقد مؤتمرات دورية فى الجامعات والمعاهد لتتبع الموقف» واضطرد عقد المؤتمرات للطلبة والشباب وغيرها وسارت المظاهرات فى الأيام التالية بالقاهرة والاسكندرية وفى أسبوط ودمياط وغيرها من مدن الأقاليم. ثم حددت لجنة الطلبة التنفيذية يوم الاثنين ٢٥ فبراير يوم حداد عام. فصدرت كثير من الصحف مجلدة بالسواد تحمل المقالات الإثارية وأضرب المحامون عن العمل فى اليوم التالى. ثم عقدت لجنة الطلبة مؤمراً عاماً فى ٢٦ فبراير تقرر فيه عقد مؤتمرات محلية فى كل معهد دراسى فى اليومين التالىين. وفى ذات اليوم أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً نهبت فيه إلى أن وجود القوات البريطانية فى المدن الكبرى هو ما يعرض الأمن للخطر وطلبت سحبها فوراً. واستنكرت محاولة الحكومة التفرق بين الطلبة والعمال وقررت اعتبار يوم ٢٨ مارس يوم الحداد العام على أرواح الشهداء.

ونفذ الحداد العام فى ذلك اليوم. وأضربت الصحف عن الصدور واغلقت المصانع ومعاهد التعليم والمتاجر والمعامل العامة وساد القاهرة صمت كثيف..»

ولقد اكدت أحداث هذه الفترة الغنية فى تاريخ الحركة الوطنية المصرى، أن التنظيمات الشيوعية وفى مقدمتها «الحركة المصرية للتحرير الوطنى»-م استطاعت أن تحدد أهداف الحركة الوطنية المصرية باستنادها، إلى الفهم العلمى للاستعمار والتقسيم الطبقي للمجتمع، وأن وحدة القوى الوطنية يختلف اتجاهاتها السياسية والفكرية كان من أهم أسباب فاعلية الحركة الجماهيرية. وأن الخلافات السياسية بين التنظيمات الشيوعية لم تكن جوهرية، وربما لم توجد أصلاً بين أعضاء القواعد التى نظمت وقادت وشاركت أحداث هذه الفترة.

وأذكر اننى كنت وزملائى فى «الحركة المصرية للتحرير الوطنى» نلتقى بأخرين فى التنظيمات الأخرى. ونكتشف من خلال النضال المشترك عدم وجود خلافات سياسية أو فكرية.

ويسأل كل منا تنظيمه: لماذا هذا التعدد؟ وتأتي إجابات كل قيادات التنظيمات واحدة: لأن تنظيمنا هو «الثوري» والتنظيمات الأخرى «انتهازية»!

وكنت، مثل كل الآخرين في قواعد التنظيمات المختلفة تقتنع بهذه الإجابة خاصة عندما تلعب حيثيات هذا الحكم على نفعة تمجيد «تنظيمنا الثوري» الذي قاد الجماهير، وأجبر التنظيمات الأخرى على «مسايرة» حركة الجماهير كي لا تنعزل عنها، ولكي تضلل قيادات هذه التنظيمات قواعدنا المخلصة وتصرفها عن الالتزام إلى تنظيمنا «الثوري»!

ويبدو أن هذه الإجابة الواحدة، كانت أضعف كثيرا مما يحسه وراء كل أعضاء التنظيمات الشيوعية المختلفة من خلال تضالهم المشترك. وكانت الأصوات التي تطالب بالوحدة قد أصبحت ظاهرها لا يمكن تجاهلها. ويبدو أن هذه الحقيقة هي التي جعلت أبو حجاج- هنري كوربيل- يسك بزماد المبادرة ويدعو إلى وحدة كل التنظيمات.

وأذكر أن مسئولى «هادى»^(١) همس في أذني في أوائل يوليو عام ١٩٤٦ بسر خطير.. «أبو حجاج» هنري كوربيل يقوم باتصالات مكثفة بكل التنظيمات يعرض عليها الوحدة. وأضاف.. أن خطه كوربيل هي «فضح» انتهازية قيادات «إيسكرا»^(٢) و«الفجر المجدد»^(٣) والتنظيمات الأخرى، والعمل على كسب قواعدنا المخلصة إلى «تيارنا الثوري» «ح.م».

والقريب أنني تحمست لمبادرة «أبو حجاج».. ليس من منطلق وحدة كل التنظيمات، ولكن من منطلق أنها حركة بارعة منه لكسب قواعد هذه التنظيمات التي. تقودها عناصر انتهازية.

ويبدو أن نجاحي في كسب عدد من أعضاء التنظيمات الأخرى خلال تلك الفترة إلى «ح.م»، إلى جانب تعصبى «الأعمى» لتيارنا الثوري وقائده «أبو حجاج»، ضاعف من حساسي لمبادرته.

كان اسماعيل صدقي «باشا»- رئيس وزراء مصر في ذلك الحين- قد بدأ المفاوضات مع الانجليز. وفي نهاية يونيو وافقت الحكومة على إنشاء «لجنة الدفاع المشترك». وخرجت المنظمات الشيوعية والشعبية تنادى بعقد المؤتمرات وتنظيم المظاهرات، وأصدرت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بيانا طالبت فيه بقطع المفاوضات. وتقرر أن يكون يوم ١٩ يوليو ذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية في عام ١٨٨٢ يوم الحداد واستمرار النضال.

(١) الاسم التنظيمي للمهندس سعد المهدي.

(٢) تنظيم شيوعي أسسه هليل شفاتز عام ١٩٤٤. وإيسكرا كلمة روسية معناها الشراة.

(٣) تنظيم شيوعي آخر أسسه جاكودي كومب دي كامب.

وفى اليوم السابق على الاضراب قام باعتقال أكثر من مائتين من الكتاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال والشباب الوفدى. وأغلق دور النشر والجمعيات مثل دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثه، واتحاد خريجي الجامعة.. وغيرها، كما أغلق صفح الفجر الجديد وأم درمان والوقد المصرى والضمير. ومنع الاحتفال بيوم ١٠ يوليو وأصدر فى غيبه البرلمان قانون تشديد العقوبات الجنائية- الأشغال الشاقة عشر سنوات و ١٥ سنة سجن- لحماية النظام باسم مكافحة الشيوعية.

وسميت هذه الحملة بقضية المبادئ الهدامة. وكان اعتقال هنرى كوربيل- دون القيادات الأجنبية للتنظيمات الشيوعية الأخرى- عاملاً قوياً آخر يضاف إلى سجل «العيار القوزى» الذى تعبر عنه «ح.م». كذلك كانت أشعار كمال عهد الحليم التى ساقها اسماعيل صدقى للتدليل على تهديد نظام الحكم.

وفى تخشيبية قسم بوليس عابدين، اقترعت من «عاكف»^(١). مسئولى الجديد خلال الأيام التى مكنتها معا قبل أن ينقل إلى سجن مصر بعد أن وضعت النيابة اسمه فى قائمه الاتهام فى قضية «الشيوعية الكبرى»، وأفرجت عنى مع عدد من الطلبة بكفاله قام حزب الوفد بدفعها. فى تلك الأيام عرفت من المرحوم خليل قاسم الكثير مما لم أكن اعرفه من قبل عن أوضاع الحركة الشيوعية المصرية. كان يؤمن بقيادة «أبو حجاج» وبأن (ح.م) هى التيار الثورى فى الحركة الشيوعية المصرية. لكنه كان لا يوافق على الحكم الصارم بانتهازية كل أعضاء قيادات المنظمات الأخرى. وكان يدلل على ذلك بعدد من الأسماء البارزة فى هذه القيادات التى يعرفها عن قرب مثل شهدى عطيه الشافعى، وجمال هالى من «ايسكرا» ومحمود العسكري وأبو سيف يوسف من «الفجر الجديد» وقوزى جرجس من «العصبة الماركسية» وغيرهم. وعلى الرغم من أنه كان يرى أنه يجب أن تتخلص الحركة الشيوعية من الأجانب، إلا أنه كان يستثنى هنرى كوربيل، فهو الذى خصص مكتبه «المهدان» لنشر الكتب الماركسية. وهو الذى أشرف بنفسه على ترجمه وطبع

«الكتب الخضر» وجعل الفكر الماركسى فى متناول العناصر الشعبية التى لا تعرف لفه أجنبيه، وهو الذى اهتم بنشاط النوبيين- كان خليل قاسم نوبيا- ويتوجهاته أمكن حشد الأقلية النوبية فى العمل النضالى واحباط محاوله الاستعمار لفصل النوبة عن مصر.

قبل أن أفترق عن المرحوم خليل قاسم «عاكف» أوصانى بالاهتمام بنشاط الاتحاد العام لخريجي المدارس الثانوية الصناعيه- وأوصانى بالاستمرار فى مسئوليه الخلايا التى كنت مسئولاً عنها حتى يتصل بى مسئول جديد أثناء وجوده فى السجن.

(١) الاسم التنظيمى للمرحوم محمد خليل قاسم وكان وقتها طالباً بكلية الآداب.

وبعد حوالي شهر ونصف لم يتصل بي خلالها مسئول جديد، خرج «هاكف» من السجن واتصل بي بعد أيام قليلة من خروجه.

وكنت خلال هذه الفترة قد ركزت نشاطي في الاتحاد العام لخريجي المدارس الثانوية الصناعية و«جندت» عدداً من أعضائه، كونت منهم خلايا إلى جانب خلايا العمال والطلبة التي كنت مسئولاً عنها.

وفي أول انتخابات لمجلس إدارة الاتحاد، حصلت على أغلبية كبيرة من الأصوات، وأسند إلي منصب السكرتير العام للاتحاد. وأصدرت مجله أسبوعية، ونظمت محاضرات ثقافية.

وكنت قد بدأت مع الزملاء الذين أصبحوا أعضاءً مرشحين في «ح.م.» بقرار من لجنة المسئولين^(١) التي كنت عضواً بها، في إعداد مذكرة لوزير المعارف بعدد من المطالب الهامة لخريجي المدارس الصناعية الثانوية.

وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٤٦ حتى يونيو عام ١٩٤٧، تعلمت على يد المرحوم خليل قاسم أضعاف ما تعلمته قبل ذلك منذ انضمامي للحركة المصرية للتحرير الوطني.

كان لا يكتفى بلقائنا في لجنة القسم، وكنا نلتقي كثيراً لقاءات منفردة. خلال تلك اللقاءات درست على يديه مبادئ الفلسفة. وشجعني على تقوية لغتي الإنجليزية وعلى كتابة مقالات في صحيفه «أم درمان»^(٢) تحت اسم مستعار، وكانت كل لقاءاتنا حميمية يحرص خلالها على أن لا يكون مسئولاً بل صديقاً ومربياً وكان يهتم بشكل أساسي بنشاطي داخل الاتحاد، مما جعله يخفف من أعبائي التنظيمية حتى يكون معظم وقتي للعمل داخل الاتحاد الذي يضم عشرات الآلاف ينتشرون في مدن وقرى مصر. وعلى الرغم من أنني كنت أعرف منه أخبار مناقشات الوحدة بين التنظيمات المختلفة إلا أنه كان حريصاً على أن لا يفرقني في التفاصيل الكثيرة لهذه المناقشات، حتى أنه حين أبلغني بقيام «الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني» و«حدوت» في أوائل عام ١٩٤٧ - التي جمعت بين «الحركة المصرية للتحرير الوطني» و«إيسكرا» - لم يطرأ ببالي لحظتها أن أسأله عن أسباب عدم انضمام مجموعة «الفجر الجديد» كما لم يكن هو مهتماً بهذا الأمر، وكان إهتمامه الأساسي هو معرفة أخبار نشاطي في الاتحاد.

(١) مستوى تنظيمي يقود خلايا المصنع، أو الكلية، أو الخي.

(٢) صحيفة علنية كانت تصدر عن الحركة المصرية للتحرير الوطني. ترأسها السرداني عبده ذهب.

الفصل الثالث

[الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني] «حدثو»

أضاف إلى فرحتى بإتمام الوحدة بين «الحركة المصرية للتحرر الوطني» و«هايكرا» استمرار المرحوم محمد خليل قاسم (عاكف) مسئولاً للجنة منطقة شبرا فى التنظيم الجديد.. «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني». ولم يكن أعضاء لجنة المنطقة التى ضمت أعضاء من «ح.م.» ومن «هايكرا» وجوهاً جديدة على، فقد التقيت بهم فى المظاهرات والمؤتمرات.

بعد الاجتماع الأول للجنة المنطقة^(١) فى التنظيم الموحد الذى اقتصر على كلمات المسئول والأعضاء، يرحبون فيها بالوحدة ويتمنون استكمال توحيد المنظمات الشيوعية الأخرى، حدد معى «عاكف» موعداً فى صباح اليوم التالى. وفى هذا اللقاء طلب منى أن أقول له ملاحظاتي على الاجتماع الأول للجنة المنطقة. كانت ملاحظتى الأساسية هى ظاهرة الروح الحلقية عند أعضاء المنطقة. وكان تعليقه أن الوحدة الحقيقة لن تتم إلا فى الشارع ومن خلال العمل بين الجماهير. وأعاد تأكيد على «بالا تطفى مسئولياتى التنظيمية الجديدة على نشاطى الجماهيرى فى الاتحاد. وقال أن نشاطى فى الاتحاد يحظى باهتمام خاص من «هونس»- الاسم التنظيمى الجديد لكورييل- وهو يطلب منى أن أكتب تقريراً عن هذا النشاط. وفى الاجتماع التالى للجنة المنطقة نوقش التقرير ونال موافقة اللجنة بالإجماع بعد أن توالى كلمات التناء عليه من الجميع.

وفى إجماع ثالث أخبر محمد خليل قاسم «عاكف» أعضاء اللجنة بقرار «هونس» السكوتى السياسى للتنظيم بنقله إلى مكان آخر فى التنظيم. وقبل أن ينتهى الاجتماع قام أعضاء لجنة المنطقة بتدريعى بكلمات تأثرت بها، فقد كانت تحمل مشاعر الحب والتقدير. وفى صباح اليوم التالى كنت والمرحوم خليل قاسم نجلس فى «امريكين» سليمان باشا- طلعت حرب- فى انتظار «شوقى»^(٢)-الذى سار افقه لمقابله الزميل «هونس»، والذى حضر متأخراً عن مواعده أكثر من ساعه. وفى خلال هذه الساعة دار حوار بينى وبين عاكف بدأ حين أبديت دهشتى لتأخر «شوقى» عضو اللجنة المركزى الذى يفترض فيه أن يكون القدوة فى

(١) مستوى تنظيمى بلى مستوى لجنة المدنيه فى التدرج الحزبى

(٢) الاسم التنظيمى لكمال شعبان وكان وقتها طالباً بكلية الفنون الجميلة.

العمل الحزبي. أحسست هدفـ مشاعره نحوى والتي كانت مزيجاً من حبه لى، وثقته بى، وخوفه على

كانت خلاصه هذا الحوار الهام والذي لعب دوراً أساسياً خلال مسيرتى النضاليه أن الواقع هو ما نراه ونعيش فيه وليس ما نجهده فى الكتب أو نتخيله. وأن تغيير هذا الواقع إلى الأفضل يبدأ بالصلق مع النفس.

وجاء «شوقى» الذى كنت سأصعبه لمقابلة «يونس» وودعت «هاكف» الذى لم ينس حتى اللحظة الأخيرة تأكيده بأن لا تشغلنى الأعمال التنظيميه عن نشاطى الجماهيرى.

قبل أن تترك «الامريكين» للذهاب إلى حيث يوجد «يونس» وعلى فنجان «كابتشينو» دار أول حوار بينى وبين «شوقى». بدأ بسؤال عن رأى فى الوحدة. وكانت إجابتى هى التى توقعها بالتعام والكمال.. «ح.م» هى «التيار الثورى» ودورنا نحن أبناء هذا التيار هو «مجنيد» العناصر المخلصه فى قواعد «ايسكرا». وأن الضمان الوحيد لإنتصار «ح.م» هو قيادة «يونس» الحكيمه.. وتماكك أعضاء «ح.م»، وأضاف «شوقى» الجديد من مساوى وانتهازيه قياده «ايسكرا» والتنظيمات الأخرى، ومالم أكن أعرفه، مثل الانحلال الخلقى «لشندى»^(١) زعيم «ايسكرا» ومسئول التنظيم فى اللجنة المركزيه للحركه الديمقراطيه للحرر الوطنى، ومثل الحياه المترفه التى يعيشها بعض أعضاء اللجنة المركزيه فى «ايسكرا».

(١) الاسم التنظيمى لهليل شفاتر

[العلاقة مع هنرى كورييل]

كانت هذه هي المرة الأولى التي «أركب» فيها مصعداً، فأبناء الحارات في زماننا لم تكن لهم علاقة بالمصارات ذات المصاعد. وفي غرفة فسيحة بها أثاث فخيم، جلست و «شوقى» فى إنتظار الزميل «هونس» الذى جاء بعد دقائق. طویل القامة. نحيف. ظهره محنى قليلا يضع نظاره طيبة على وجهه. يلبس «شورت» كاكى وقميص ابيض نصف كم.، وصندل فى قدميه. لو أن الزميل «شوقى» لم يكن جالساً بجوارى.. ولو كان فى طول «هونس» لإختلط الأمر على، وحسبت أن «هونس» هو «شوقى» أو العكس، فقد كان شوقى يلبسه ونظارته صورة طبق الأصل.

قمت وقام «شوقى» لاستقبال «هونس». شد الرجل على يدى الممدودة إليه بكلتا يديه والابتسامة تملأ وجهه. بعد أن جلس على الكرسي القريب منى، قال: مبروك قرار اللجنة المركزية بتوليک. المسئولية السياسية للجنة مدينة القاهرة. شكرته على ثقته وثقه اللجنة المركزية^(١) وكنت قد عرفت من «شوقى» بأن هذا القرار صدر بعد إطلاع اللجنة المركزية على التقرير الذى كتبته عن الاتحاد العام لخريجي المدارس الثانوية الصناعية، وسألته عن مهام هذه المسئولية الجديدة.

وماسمعته كان أمراً غريباً على مبادئ التنظيم، وهو مالم أكن أدركه حينذاك. فلجنة المدينة فى التنظيم الحزبى هى المستوى الذى يلى اللجنة المركزية مباشرة ومستولو هذه اللجنة واللجان الماثلة على مستوى القطر أعضاء فى اللجنة المركزية وبالتالي فإن مسئول هذا المستوى يجب أن يكون عضواً فى اللجنة المركزية. بينما القرار الذى صدر من اللجنة المركزية بأن أكون مسئولاً عن لجنة مدينة القاهرة لم يتضمن تصعيدى إلى اللجنة المركزية. وكان التبرير الذى قدمه الزميل هونس هو أنه كان من المستحيل تصعيدى إلى مستوى اللجنة المركزية، حيث أن اتفاقات الوحدة بين «ح.م.» و«إيسكرا» تنص على أن يكون لكل تنظيم عدد متساو من الأعضاء، وأن يكون لمنظمه «الطلیحه» - وهى منظمه صغيرة كانت فى الاسكندرية- عضواً ممثلاً لهذه المنظمه فى اللجنة المركزية. كذلك كان من المستحيل تنزيل عضو من أعضاء «ح.م.» كى أحل محله، وكان من أكبر المستحيلات تنزيل عضو من أعضاء «إيسكرا».

كانت هذه هى المخالفة التنظيمية الأولى. وكانت المخالفة الثانية هى أن يكون المسئول

(١) اللجنة المركزية للتنظيم هى أعلى مستوى له فى الفتره بين انعقاد المؤتمرين. والمكتب السياسى جزء من اللجنة المركزية يتولى مسئوليه قيادة التنظيم فى الفتره بين اجتماعى اللجنة المركزية.

السياسى وهو ليس عضواً فى اللجنة المركزيه مسئولاً عن مستوى لجنه المدينه وكل أعضائها من اللجنة المركزيه هذا فضلاً عن أن المسئول السياسى لأى مستوى بدءاً من اللجنة المركزيه حتى الخلية هو من تقع عليه مسئوليه اتخاذ قرار فردى فى أمر لا يحتمل التأجيل إذا تعلق بإجتماع المستوى التنظيمى.

هذا القرار القريب على مبادئ التنظيم الحزبى، أستند الى إتفاقات الوحدة الأكثر غرابه. فإذا كانت اللجنة المركزيه مكونه من عدد متساو من الأعضاء لكل من التنظيمين المتحدين، يضاف إليهم عضو واحد من التنظيم الثالث الصغير، وإذا كانت القرارات فى أى مستوى حزبى تكون بالإجماع أو بالأغلبية، فمعنى هذا أن مصير كل القرارات والسياسات للتنظيم يمكن أن يحددها هذا العضو الواحد إذا انضم إلى هذا الجانب أو ذاك.

كان تفسير الزميل «شوقى» الذى قاله لى خلال الاجتماع الأول مع «يونس» تفسيراً أقنعى تماماً. فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يكون للزميل «يونس»، رأياً يعترض عليه أحد من اللجنة المركزيه. هذا من ناحيه، ومن الناحيه الأخرى فإن الزميله «أميره»^(١) وهى من «إيسكرا» قد إنضمت قبل إقامه الوحدة إلى «ح.م.» دون علم منظمته، واحتفظ الزميل يونس بهذا السر حتى تأكد من أنها- أى أميره- سوف ترشح من جانب «إيسكرا» لعضوية اللجنة المركزيه.

بعد أن سمعت هذا التفسير الذى قدمه الزميل شوقى ولم يعترض عليه الزميل يونس.. اطمانت نفسى وزالت مخاوفى على «التيار الثورى» الذى تجسده «ح.م.» وبتزعمه كورديل.

بعد هذا التفسير لإتفاقيات الوحدة، وقرار اسناد المسئوليه السياسيه للجنة مدينه القاهره الى أخبرنى يونس بقرار آخر اتخذته اللجنة المركزيه باحترافى- أى تفرغى للعمل التنظيمى- والاستقاله من عملى بوزارة الحريه.

ورغم أن المحترف الثورى^(٢) له مكانته الخاصه فى التنظيم الحزبى، والمحترفون هم الحلقة الضيقه التى تضم الحائزين على ثقته القيادة والتنظيم، وهم فى مقدمه المرشحين للجنة المركزيه، وتساعد اليهم المهام الخطيرة التى لا يقوم بها أى عضو عادى.. فإثنى قد رفضت بحسم إحترافى. وكانت الهجه التى سقتها ليونس هى أن رئيسى فى العمل- وهو عضو فى التنظيم- يسمح لى بالآأ أذهب إلى العمل غير يوم واحد فى الأسبوع. لكن هذه الهجه لم تكن

(١) الاسم التنظيمى لأميره ستون. عضو اللجنة المركزيه فى «إيسكرا» ثم فى الحركة الديمقراطيه للتحرك الوطنى.

(٢) هو من يختاره التنظيم كى يتفرغ للعمل الثورى، لكفائته وقدراته الفكرية والسياسية والجسادية. ويقوم التنظيم بتوفير ظروف حياته المعيشيه والأمنيه. والمحترفون هم قلب التنظيم الشيوعى.

هى السبب الحقيقى. فإذا كنت أثق فى كورهيل وفى «التيار الثورى» الذى وهبت حياتى من أجله، كان من المنطقى أن أرحب بقرار احترافى الذى سيوفر، لى ضمانات إستثمارى فى العمل الثورى إذن، فلماذا رفضت هذا القرار وبكل هذا الحسم؟ واشتد الصراع داخلى، فإحساسى يرفض الاحتراف، وعقلى يرى أن تفرغى للعمل التنظيمى تدعم تيارنا الثورى.

وبعد دقائق لا حظت خلالها أن كورهيل لم يكن متوقفا رفضى للاحتراف، قال: دع الصراع داخلك يأخذ مداه ولا تتخذ قراراً الآن قد لا يريحك نفسياً. وأكدت له امتناتى لموقفه المرن منى، وأعلنت مجدداً ثقى به وبقيادته وتيارنا الثورى «ح.م». وطلبت منه أن يقفر لى عدم إرتياحى نفسياً للاحتراف، ووعدته بأننى سوف أعيد النظر فى قرارى. ورغم ان قرار اللجنة المركزيه يربط بين مسئوليتى السياسية للجنة مدينة القاهرة وبين احترافى، كما قال «شوقى»، إلا أن الزميل «يونس» قرر على مسئوليته بوصفه السكرتير العام للتنظيم تنفيذ القرار الأول الخاص بمسئوليتى وتأجيل تنفيذ القرار الثانى حتى اقتنع من خلال ممارستى للمسئوليه الجديدة بأنه من الضرورى أن احترف من أجل ضمان استمرار عملى الثورى.

وكانت مسئوليتى الجديدة- على الرغم من أننى لست عضواً فى اللجنة المركزيه-، من المسئوليات التى لا تسند إلا لمعضر المكتب السياسى للجنة المركزيه^(١)، كما قال «شوقى».

وعرفت من خلال عرض «شوقى» بوصفه المسئول التنظيمى فى لجنة مدينة القاهرة، أن هذه اللجنة هى القيادة التنظيميه لأقسام: المثقفون، والطلبة، والنساء، والأجانب، والأحياء، وأن عدد أعضاء لجنة المدينة عشرة: خمسة لـ «ح.م» وخمسة لـ «إيسكرا». ولكل قسم من هذه الاقسام لجنة قياديه. الأغلبه فى جميع اللجان عدا قسم العمال من «إيسكرا». وهو قسم مستقل يتبع اللجنة المركزيه مباشرة.

بعد ذلك انتقلت المناقشه ترد على سؤال من يونس: كيف نحافظ على تيارنا الثورى وندعمه بالعناصر المخلصه فى «إيسكرا»؟

ورغم حدائه عهدى يمثل هذه المناقشات فقد كان ردى جاهزاً: الأغلبه فى لجنة مدينة القاهرة- بحكم مسئوليتى عنها- أصبحت للتيار الثورى «ح.م». وعن طريق هذه الأغلبه يمكن، ليس فقط الغاء أى قرارات للجان الأقسام، ولكن أيضا الاعتراض على أى قرارات للجنة المركزيه لا تتفق مع اتجاه «التيار الثورى»، فتعيد اللجنة المركزيه مناقشتها، وفى حاله

(١) المكتب السياسى هو المسئول عن قيادة التنظيم فى الفترة بين اجتماعى اللجنة المركزيه.

اصرارها على قراراتها- لسبب أو لآخر- فإن لجته المديته تستطيع تفرغ هذه القرارات من مضمونها الذى لا يتفق مع التيار الثورى، أو تعطيلها.

وعلى الرغم من أننى كنت أدرك أن هذا الاسلوب فى العمل الحزبى أقرب إلى التأمير منه إلى السلوك الحزبى الصحيح، إلا أننى كنت مقتنعاً به من أجل المحافظة على «تيار ح.م الثورى»^(١) وكان من الطبيعى أيضاً أن أحس «يهوتس» حين سمعت منه إجابته على سؤالى: لماذا التنظيم^(٢)؟ قال: أن قواعد إيسكرا فى أقسام المثقفين والأجانب، والنساء، والأحياء، والطلبة، يشكلون أغلبية كبيرة فى التنظيم مما يشكل خطراً على عناصر ح.م الثورية إذا تم توزيعهم «جغرافياً» ووفقاً لمجالات نشاطهم الجماهيرى، فى ذات الوقت فإن كوادر «ح.م» وأغلبهم من المحترفين الثوريين، قد اسندت إليهم مسئوليات الأقسام العمالية فى شبرا الخيمة والمحله الكبرى وكفر الدوار، ومناطق الاسكندرية، وبحرى، وقبلى، وفى هذه الاقسام والمناطق يطبق التنظيم الهرمى أو الرأسى^(٣)، فكشافة العضوية تقل كثيراً عن القاهرة، فضلاً عن أن نسبة أعضاء «ح.م» تزيد كثيراً فى الاسكندرية وبحرى وقبلى عن عدد أعضاء «إيسكرا» وتتساوى معهم أو تقل قليلاً فى المناطق العمالية. كذلك فإن «ح.م» تنفرد بالعمل داخل الجيش.

وباختصار كما قال الزميل «شوقى» أصبحت «إيسكرا» بأغلبية أعضائها الكبيرة فى القاهرة، محاصرة داخل «التنظيم الثورى» واحتلت كوادر ح.م خاصة المحترفين مواقعها فى المناطق الهامة فى التنظيم.

هذا السلوك التأميرى كان عندى وعند أغلب كوادر «ح.م»، هو «الخلال» من أجل «التيار الثورى» الذى تعبر عنه «ح.م»، وهو «الحرام» بالنسبة للآخرين فى «إيسكرا» التى تشكل مع «ح.م» تنظيم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى»

وكان موقف هنرى كورويل- وأنا معه- ضد ما أطلق عليه «تكتل سليمان»^(٤) أول

(١) التنظيم الثورى يقوم على أساس تقسيم أعضاء التنظيم حسب انتماءاتهم المهنية- المثقفون- الطلبة العمال، أو انتماءاتهم الجنسية- نساء- أجانب- وهو شكل غريب على التنظيم الشيوعى الذى يقوم على أساس جغرافى ووفقاً لمجال العمل الجماهيرى- وبالتالي فإن أى مستوى من مستويات التنظيم يمكن أن يضم المثقف والطالب والعامل والمرأة.

(٢) شكل التنظيم الشيوعى كما تقرر مبادئ التنظيم هو الشكل الهرمى. له قمة وله قاعدة. قمته هى اللجنة المركزية، وقاعدته هى الخلايا. وبين القمة وبين القاعدة عدد من المستويات مثل.. لجان المدن، لجان المستوطنات. والاتصال بين المستويات الأعلى وبين المستويات الأدنى منها، هو الاتصال الرأسى .. أى أن يتصل مسئول واحد من المستوى الأعلى بكل المستوى الأدنى.

(٣) سليمان هو الاسم التنظيمى للشهيد عطيه الشافعى. أطلق هنرى كورويل على المجموعة التى وافقت على انتخابات سليمان له اسم «تكتل سليمان» وأطلقوا هم على أنفسهم اسم «تكتل الثورى».

تطبيق لهذا السلوك التأمري- كما سيأتى ذكره بعد- من أجل المحافظة على تيارنا الثورى «تجارح م».

بدأت ممارستى للمسئولية السياسية للجنة مدينة القاهرة قبل عودة الوفد الرسمى الذى عرض قضية مصر على مجلس الأمن برئاسة النقراشى «هاشا» عام ١٩٤٧، وكانت «الجماهير» الصحفية العلنية «للحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى» تهاجم النقراشى- رئيس الوزراء فى ذلك الحين- الذى وافق على مشروع صدقى- بيقن، وقضت وزير الخارجيه محمود رياض الذى كتب بخط يده اقتراحاً قدمه مندوب كولومبيا إلى مجلس الأمن يوصى باستئناف المفاوضات ويضع شرطاً بأن تقرر بريطانيا سحب قواتها من مصر مع عزل مسأله السودان عن المسأله المصريه. وأشادت صحيفة «الجماهير» بوقوف مندوبى سوريا، وروندا، والاتحاد السوفيتى إلى جانب مطالب مصر الوطنيه. لكن النقراشى اضطر إلى معارضته الاقتراح الكولومبى خوفاً من غضب الشعب إن هو وافق عليه.

ذهبت لحضور الاجتماع الأول للجنة مدينة القاهرة وفى ذهنى ملامح خطه تنظيم مظاهرة تهدف إلى إفشال المظاهرة التى دعت إليها الحكومه بالتعاون مع الاخوان المسلمين وشباب الاحرار الدستوريين وجبهة مصر لاستقبال النقراشى كبطل عائد من مجلس الأمن وقف ضد الاقتراح الكولومبى.

وكان فى تقديرى أن نجاح هذه الخطه يعتمد على اختيار الشعارات الوطنيه التى تفضح محاوله الحكومه لاستئناف المفاوضات مع المحتل، أولاً وثانياً على حسن استخدام قواتنا الذاتيه والقوى المتعاطفه معها.

وكان مكان الاجتماع فى حى الزمالك الذى لم تطرقه قدمائى من قبل. وكانت اللجنة تضم شهدى عطيه الشافعى وجمال غالى وعبد المعود الجبيلى الذين استمعت إلى محاضراتهم فى دار الابحاث العلميه^(١) و«إيجيه ستون» التى كنت أراها هناك وكمال شعبان وآخرين لا أذكر اسماءهم.

كان الاحساس بالغربة قد بدأ يتسلل داخلى منذ ولتت قدمائى حى الزمالك بحثاً عن الشارع الذى يقع فيه مكان الاجتماع. وتضاعف هذا الاحساس خلال إنتظارى حضور الأعضاء الواحد بعد الآخر بعد أن استقبلنى أحد الخدم معتذراً عن عدم وجود صاحب المنزل الذى كان آخر من حضر. وحين اقترح «شوقى»- مسئول التنظيم- جدول الأعمال دون أن يتضمن ما تعودت عليه فى المستويات القاعدية، حيث كانت كل جلسه تبدأ بما يطلق عليه

(١) دار الابحاث العلميه كانت الوجهه العلنيه لتنظيم «ايسكرا» كما كانت لجنة نشر الثقافه الحديثه الوجهه العلنيه لتنظيم «الفجر الجديد» كما كان نادى أم درمان الوجهه العلنيه لتنظيم «الحركه المصريه للتحرير الوطنى» وقد أغلقت هذه البؤر فى حمله اسماعيل صدقى المعروفه ضد الشيوعيه عام ١٩٤٦.

«الأمان»، أى الاتفاق على ما يقوله كل عضو أمام المحقق فى حاله القبض على المجتمعين. والنقطة الثانية، هى محاسبة من يتأخر عن موعدة وتوقيع العقوبة عليه، كان الغضب قد حل محل الاحساس بالغربة.. وحين انتهت «مستول التنظيم» إلى ذلك، اعتذر بأدب مصطنع ووضع هاتين النقطتين فى جدول الأعمال الذى كان يتضمن بهما، الترحيب به، ومناقشة الوضع السياسى داخليا وخارجيا، ونشاط التنظيم فى القاهرة، وأخفت من ناحيتى خطة تنظيم المظاهرة.

كنت قبل بدء الجلسة أحس بأن الشهيد شهيدى عطيه الشافعى- الذى رحب به بالنيابة عن أعضاء اللجنة، أكثر الحاضرين قربا منى. وزاد هذا الاحساس بعد أن انتهى من كلمته وأعقبها باقتراح، وافق عليه الجميع بأن أعرض خطة تنظيم المظاهرة التى أضفتها إلى جدول الأعمال، قبل النقاط الأخرى.

وكانت خطة تنظيم المظاهرة بعد مناقشتها تتخلص فى:

أولا: عدم تواجد أعضاء التنظيم والجماهير المتعاطفه معهم داخل محطة مصر، أو خارجها فى ميدان باب الحديد، حيث تحتشد القوات المؤيدة للحكومة فضلا عن رجال البوليس فى هذين المكانين لاستقبال النقراشى عند وصوله بالقطار من الاسكندرية، متجها إلى عابدين.

ثانيا: توزيع قواتنا على امتداد شارع ابراهيم باشا- الجمهوريه- عند جمعيه الشبان المسيحيين، وحديقة الازكيه، وفى ميدان الأوبرا، وعند جامع الكنيا، وفى ميدان عابدين.

ثالثا: أن تلتزم قواتنا بالوقوف على جانبيه شارع ابراهيم باشا الذى سيكون خاليا تماما كى يمر منه موكب النقراشى.

رابعا: ألا تبدأ الهتافات بالشعارات المحدده، كذا قذف المنشورات إلا بعد خروج النقراشى من محطة مصر، ثم تحركه من باب الحديد حتى «الشبان المسيحيين».

خامسا: حصر عدد الأعضاء الذين سيكلفون بقيادة المظاهرة وتوزيعهم على الأماكن المذكورة «فى ثانيا» مع الجماهير المتعاطفه معهم، وتحديد مسئول واحد لكل مكان، ويكون على صلة بالمستول العام عن تنظيم المظاهرة بالطريقه التى يتفق عليها معهم.

سادسا: فى حاله ضمان اشتراك عدد مناسب من النساء فى هذه المظاهرات، فيجب حمايتهن بأن تسرن وسط مجموعه من الشاب الذين تتشابهك أيديهم وتحيط بالمظاهرة النسائية.

وبعد اقرار هذه الخطة، أسندت إلى مسئولية هذا اليوم، وتقرر عقد إجتماعات عاجلة لجميع الأقسام، وتكليفى بحضورها لمناقشة هذه الخطة والاعداد للمظاهرة.

لقد كانت هذه المظاهرة، إلى جانب أنها أفشلت المظاهرة الحكومية، احدى أكبر المظاهرات التى شهدتها القاهرة خلال تلك الفترة.

رياح الانقسام في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

بعد أن شهد صيف عام ١٩٤٧ إنتفاضة الشعب التي لعبت فيها «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» دوراً بارزاً على رأس الجماهير الشعبية ضد الحكومة وضد الاستعمار عند عرض قضية مصر على مجلس الأمن، انحرف الكفاح الشعبي وبسرعة إلى ما يجرى بالجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بدأت مناقشه قضية فلسطين في ١٧ سبتمبر عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك الحين بدأ انحسار نشاط الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وتحول بسرعة فائقة إلى صراع مرير داخلها حول خط «القوات الوطنية والديمقراطية»^(١) - المعروف بخط يونس- وإلى صراع مع مجموعة «الفجر الجديد» حول الموقف من قضية فلسطين. وهي قضية سأعود إليها.

وشهدت الفترة التي بدأت بعرض قضية مصر على مجلس الأمن في ١٧ سبتمبر حتى أواخر نوفمبر عام ١٩٤٧. صدور تقرير كوريل يحمل اسم «خط القوات الوطنية والديمقراطية»، والغاء شكل التنظيم الفئوي واقامه التنظيم الألفي^(٢)، وتكوين لجنة «الرقابه المركزيه»^(٣)، وظهور «التكتل الثوري» الذي تمهى تقرير شهادى عطيه الشافعى في مواجهة خط القوات الوطنية والديمقراطية.

وعلى الرغم من أن انحسار نشاط «حدثو» وانعزالها التام عن الجماهير كان بسبب موقفها من قضية فلسطين، فإن كلا التقريرين لم يشارا إلى هذه الحقيقة المؤسف. فقد كان موقفها وموقف التنظيم كله مستمداً من مقوله «نظريه» «بالحق القومى لليهود فى تكوين دولتهم على أرض فلسطين»، والتي صاغها كوريل فى محاضرة كانت تدرس للخلايا.

(١) جوهر هذا الخط الذى كتبه هنرى كوريل- يونس- هو عدم التميز بين ثوريه الطبقة العامله وبين ثوريه وطنية فئات البورجوازية القوميه المختلفه من حيث البرنامج والنظرية والمواقف العمليه. فالطبقة العامله عند الماركسيه طبقه ثوريه حتى النهايه، ومصالحها تتطابق مع استمرار المعركه الوطنيه ضد الاستعمار. وبينما تقف ثوريه الفئات الوطنيه والديمقراطيه عند تحقيق الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى، فإن الطبقة العامله تغل ثوريه حتى تحقيق الاشتراكيه، وخلافا لما تقول به الماركسيه بأن الحزب الشيوعى هو حزب الطبقة العامله والمعبر عن مصالحها، فان خط القوات الوطنيه والديمقراطيه يعتبر الحزب هو حزب جميع القوى الوطنيه والديمقراطيه.

(٢) مثله مثل التنظيم الفئوي.. غريب على التنظيم الشيوعى. والتنظيم الألفى يقوم على أساس اتصال عدد من أعضاء المستويات العليا بعدد مماثل من أعضاء المستويات الدنيا. فالمسئول السياسى، والدعائى، والتنظيمى فى المستويات العليا، يقوم كل منهم بالاتصال بنظيره فى المستويات الدنيا. ومثل هذا الشكل من الاتصال، ينتهك مبدأ سرية التنظيم ويحوله إلى العلنيه، كما أنه يخل بوحدة الفكر والعمل.

وكان من الغريب أن يسبق تقرير خط القوات الوطنية والديمقراطية، تكوين «لجنة الرقابة المركزية» وهي «جهاز صخابرات».. قيادته العليا تختار «جهازها» المكون من الأعضاء الذين تختارهم من جميع المستويات التنظيمية- من اللجنة المركزية حتى الحلية- بعيداً عنها وبغير علمها. ودور هؤلاء الأعضاء هو مراقبه زملائهم فى المستويات المختلفة وتسجيل ملاحظاتهم عنهم فى تقارير يرسلونها إلى القيادة العليا التى من حقها استدعاء أى عضو فى التنظيم للتحقيق معه فيما ينسب إليه فى هذه التقارير السرية.. وبغير علم المستوى الذى ينتظم فيه هذا العضو. وتلك «لجنة الرقابة المركزية» أرشيفا يضم كل المعلومات الخاصة والعامه عن كل عضو فى التنظيم وفى كل المستويات. الاسم بالكامل والاسم «الحركى» ومحل الاقامه، والسن، والديانه، والوظيفة وحالاته الاجتماعيه، ونشاطه النقابى، ونشاطه السياسى السابق على انضمامه للتنظيم وتاريخ إنضمامه واسم من قام بتجنيدته للتنظيم. 11

واليوم.. إذا كنت أعترف بأنه لم يكن لى أى اعتراض على موقف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، النظرى والسياسى من قضية تقسيم فلسطين، ولم أقدر خطورة «التنظيم الفتوى» ولجنة الرقابة المركزية».. وكلاهما غريب على مبادئ التنظيم فى كل الاحزاب الشيوعيه، بل وكنت عضواً فى قيادة لجنة «الرقابة المركزية»، وقمت بالتحقيق مع عدد العناصر المخلصه.. كما لم يكن لى ملاحظه واحدة على «خط القوات الوطنيه والديمقراطيه» فإن من حقى اليوم أن أضع أكثر من علاقة استفهام حول دور هنرى كوربيل فى كل ذلك.. ومن حقى أيضاً أن أطرح أمام الباحثين والمؤرخين عدداً من الاسئلة اتنى أن يجدوا اجابات لها.. هى:

* هل كان موقف هنرى كوربيل النظرى والسياسى على رأس الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى مجرد خطأ نظرى ترتب عليه موقف سياسى خاطئ؟

* هل كان مصادفة أن يصدر كوربيل تقريره المعروف بخط القوات الوطنيه والديمقراطيه فى ظروف انحسار نشاط «حدثو» بسبب موقفها من قضية فلسطين؟

* هل كان هنرى كوربيل يجهل خطورة التنظيم «الفتوى» ومن بعده التنظيم «الأفقى»، وهو الذى تدل تجربته فى الحركة المصريه للتحرر الوطنى على فهمه للمبادئ التنظيميه حيث كان الشكل الرأسى فى التنظيم، وهو ما تقره المبادئ التنظيميه فى الأحزاب الشيوعيه؟

* من المعروف أن الرقابة داخل التنظيمات الشيوعيه هى رقابه سياسيه وتنظيمية تتم من خلال المحاسبه داخل المستويات التنظيميه، ومن متابعه المستويات الأعلى للمستويات

الأدنى. وهذا الأسلوب الصحيح هو ما كانت تطبقه الحركة المصرية للتححر الوطنى بزعامه هنرى كورريل، فلماذا لجأ إلى تكوين «لجنته الرقابه المركزيه التى كان دورها أقرب إلى الرقابه البوليسيه؟
وهكذا سارت الأحداث بسرعة.

فبينما كان كل أعضاء التنظيم فى كل المستويات مشغولين فى الانقسامات والتكتلات والصراعات التنظيمية التى وصلت إلى حد الاشتباكات بالأيدى، كان قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين قد صدر. وكان الاخوان المسلمون، والشبان المسلمون، ومصر القناه قد سيطروا على الحركة الجماهيرية.. يعينون الجماهير ضد قرار التقسيم، ويتنظمون كتائب الفدائين.

وعلى الرغم من أننى كنت مقتنعا بالدور الذى أسند إلى بعد أن أصبحت عضواً بلجنته الرقابه المركزيه، وهو حضور الاجتماعات الموسعه التى كانت قيادة «تكتل سليمان» تدعو إليها لشرح «تقرير سليمان»^(١) وكشف قياده «حدقو» وخط «يونس» المعادى للطبقة العاملة و«المصطفى» لحزبها.. الحزب الشيوعى. إلا أن أول علامة استفهام ثارت داخلى حين التقيت بهنرى كورريل بعد حضورى لعدد من الاجتماعات التى شرح فيها الشهيد شهدى عطيه وجهة نظره. وهى:

* أن الوحدة بين «الحركة المصرية للتححر الوطنى» و«المسكرا» لم تكن مبدئية.

* عدم وجود برنامج ولا تنظيم ولا تكتيك ولا لائحته للتنظيم.

* اختفاء القدرة القيادية وتقاليده العمل الحزبى والصراع الداخلى.

* النمو غير المتسق للأقسام المختلفة. ففى الوقت الذى كان فيه قسم الأجانب يضم أعداداً كبيرة حزب القوات الوطنية والديمقراطيه كما يقول هنرى كورريل وأقسام الطلبة والمتقنين تضخم، كان قسم العمال يعانى من قلة المنضمين إليه (انخفض عدد الأعضاء فى شبرا الخيمه من ١٢٠ عضواً إلى ٢٠ فقط)

* أن التنظيم القوى تسبب فى إضعاف دور العمال فى صفوف الحركة، وهو تجسيد لفكرة يونس فى خط القوات الوطنية والديمقراطيه عن أن الحزب للقوات الوطنيه والديمقراطيه.

كان السؤال الذى يلح على وسألته لهنرى كورريل هو: لماذا الاصرار على عدم

(١) هو التقرير الذى كتبه «سليمان» أى شهدى عطيه الشافعى يتقد فيه «خط يونس» أى «خط القوات الوطنيه الديمقراطيه». وكان يؤكد بشكل أساسى على التمييز بين ثوريه الطبقة العاملة وبين ثورية القوى الوطنيه والديمقراطيه الاخرى، وعلى أن الحزب هو حزب الطبقة العاملة وليس حزب القوات الوطنيه والديمقراطيه كما يقول هنرى كورريل.

مناقشة «تقرير سليمان» في اللجنة المركزية؟

وكانت إجابته أنه لا يقبل أن «يلوى» أحد ذراعه وأن «سليمان» ومن معه بورجوازيون صفار دب الرعب في أوصالهم مع بروز احتمالات فترة الإرهاب مع نشوب حرب فلسطين. ففضلوا الهرب تحت شعارات براقه تدعى الثورة!

ما رفضته من إجابة هنري كورديل .. هو إتهام شهدي عطيه الشافعي ومجموعته بالهروب من الإرهاب المحتمل مع نشوب حرب فلسطين وقد واجهته، بهذا الرفض. وعين جاء رده بأتى متأثر بأفكار «التكتل الثوري» أحسست بالقلق داخلي.

ويبدو أن هذا القلق كان مصدره الخوف من إتهامى بالجبن إذ اتهاوت في القتال ضد «التكتل الثوري»، فتضاعفت جهودي وتوعدت أسلحه القتال التي أقرحت بعض أشكالها.

وفي اجتماع «كوكو»^(١) - لجنة الرقابة المركزية- وبعد إطلاعها على بعض التقارير التي وصلت إليها عن بعض الاعضاء «المنقسمين» اللذين يرفضون تسليم الأجهزة الفنية أو المكتبات التي في حوزتهم، وافقت على قرار يقضى بتكوين مجموعته من «الهونسيين»^(٢) الأشداء المجهزين بالعصى والهاويات والقبضات الحديدية للهجوم على منازل هؤلاء «المخربين» والاستيلاء بالقوة على ما في حوزتهم من ممتلكات التنظيم. وبحساس كبير أشرت في تنفيذ كل الهجمات على بيوت بعض «المنقسمين» في بعض أحياء القاهرة، وبعضها استخدم فيها العنف، ليس فقط مع هؤلاء المنقسمين، ولكن مع أسرهم!

وعلى الرغم من أنني كنت في أعماقي أستنكر هذا الأسلوب الهجمي، إلا أنني كنت مقتنعا بأن الغاية تبرر الوسيلة. وكانت غايته الحفاظ على «ج.م» العيار الثوري.

وكان من المستحيل أن أكون استثناءً من هذه القاعدة التي يؤمن بها أعضاء الحلقة الضيقة من «الهونسيين»، أقطاب «ج.م» العيار الثوري الذين كان من بينهم من أثق فيهم.. مثل المرحوم خليل قاسم و«مصطفى» اللذين كانا مسئولين عنى في الفترة السابقة.. ومثل «يدو»^(٣)، و«فاووق»^(٤) اللذين التقيت بهما واقررت منهما، وبهرنى نشاطهما داخل الجيش، فقد كانا من ضباط الصف.

وخلال بعض التحقيقات التي أجريتها بالإشتراك مع «أومان بيريسى»^(٥) أحيانا، ومع «إيمه ستون» أحيانا أخرى، تبادلنا الشكائم والاشتباه بالأيدي مع بعض الذين حققت معهم. وكنت

(١) كوكو : ترمز للحروف الأولى من اسم اللجنة بالفرنسية.

(٢) المقصود بهم أنصار يونس أي هنري كورديل.

(٣) الاسم التنظيمي لميد سليمان رفاعي- وكان صف ضابط بملاح الطيران الملكي.

(٤) الاسم التنظيمي لفؤاد جشي- وكان أيضا صف ضابط في سلاح الطيران الملكي.

(٥) كان عضو اللجنة المركزية في إسكرا، ومسئول الرقابة المركزية في الحركة الديمقراطية للتححر الوطني.

أحظى بتقدير لجنة الرقابة المركزية التي كان كل أعضائها من الأجانب وكنت أنا المصري الوحيد بينهم.



ورغم كل هذا الحماس للتيار الثوري «ح.م» فإن كورييل لم ينس تحفظاتي التي أشرت إليها سابقا، ونجحت دعوى المساهمة في تنشيط الجهود بين العمال نقلتي كورييل مسئولاً للدعاية في لجنة المطرية والزيتون . ولم أتوقف كثيراً آنذاك لتأمل هذه الخطوة التي أبعدتني عن المسئولية السياسية للجنة مدينة القاهرة، فقد كنت مقتنعا بالمحرر الذي قدمه كورييل .

اليونسيون والعادليون

بعد فصل «سليمان» المرحوم شهدى عطيه الشافعى ومجموعته الذين أقاموا تنظيم «التكتل الثورى» انقسمت اللجنة المركزية إلى تيارين متميزين.. تيار «ح.م» وتيار «لايسكرا»، وبينما إحتفظ «يونس» بزعامته للتيار الأول- حل «عادل»^(١) محل «شندى»- هليل شواوتز- الزعيم السابق «لايسكرا».

وعاد التنظيم إلى معسكرين منفصلين. الأول كسب «أميره»- ايمى ستون- والثانى كسب- «حميدو»^(٢)- وهما من اللجنة المركزية.

وبينما كان الصراع بين «اليونسيين» و«العادليين» يمتد ليشمل كل المستويات الدنيا، ظهرت «صوت المعارضة» بقيادة السيدة «أوديت» تعلن رفضها «ليونسيه» و«العادليه» معا، وتتهم «التكتل الثورى» بالبوليسية، وكانت لاتعتبر نفسها تنظيما مستقلا، وإنما هى «مشور» داخل التنظيم، وأصدرت نشرة داخلية هدفها الضغط على القيادة لإجبارها على عقد المؤتمر. وكان خطها السياسى ينادى بقصر النشاط بين العمال.

وفى الوقت ذاته ظهرت «نحو منطقة بلشفية»- «ن.م.ب» التى انقسمت على حدثو وكانت تنادى بحق القاعدة فى النقاش حول الخلاف الموجود فى القيادة، وحق كل المنابر والتكتلات فى أن تعرض وجهة نظرها على القواعد فى مجله سريه.

وبعد حوالى ستة أشهر- منذ «تكتل سليمان» وفى النصف الثانى من مايو عام ١٩٤٨- كانت المعتقلات قد فتحت أبوابها على مصراعيها لتستقبل أفواج الشيوعيين الذين مزقتهم الانقسامات والتكتلات والمنابر.

وكما ذكرت كنت خلال تلك الفترة أتولى مسئوليه الدعاية فى لجنة منطقته المطرية والزيتون. وعلى الرغم من أن وضعى التنظيمى فى هذه اللجنة كان أقل بكثير من وضعى السابق، فإن ذلك لم يكن له أدنى تأثير على نشاطى، وعلى الرغم من أن صلتى باللجنة المركزية - وفقاً للتنظيم الأتقى كانت تقتصر على مقابله «عادل»- عهد المصمود الجبيلى - مسئول الدعاية المركزى - فإن مقابلاتى لهوتمن المسئول السياسى المركزى لم تتوقف. فقد كنت أحضر معه خلال مقابلته للمسئول السياسى فى اللجنة إلى جانب اللقاءات الخاصة بى.

(١) الاسم التنظيمى للمرحوم الدكتور عبد المصمود الجبيلى وزير البحث العلمى الاسبق وكان عضواً فى اللجنة المركزية لايسكرا. كون تنظيمها بعد فصله باسم «العالية الثورية».

(٢) الاسم التنظيمى لمحمد شطا وكان عضواً فى اللجنة المركزية للحركة المصرية ثم حدثو ثم الحزب الشيوعى المصرى الموحد ثم «المتحد» ثم «المصرى- A» يناير).

فى الاجتماع الأول للجنة المنطقة، كان أهم ما نوقش هو الوضع التنظيمى فى هذه المنطقة العمالية التى انخفض فيها عدد أعضاء التنظيم إلى أكثر من ٨٠٪ منذ منتصف يونيو عام ١٩٤٧ حتى أواخر نوفمبر من نفس العام. لم يكن أعضاء اللجنة- وهم من العمال- يملكون تفسيراً لهذه الظاهرة. وكان «يونس» يرى أنها ظاهرة طبيعية فى ظل سياسته الإزهاى البوليسى» وحملة الاعتقالات خاصة بين العمال. وكان رأى الذى وافق عليه كل أعضاء اللجنة والذى أغضب «يونس» يتلخص فى أن موقف التنظيم من القضية الفلسطينية- بصرف النظر عن خطته أو صوابه-وفى ظل الانقسامات والتكتلات، هو ما يفسر ظاهرة تقلص عدد العمال الأعضاء فى التنظيم إلى هذا الحد الخطير، خاصة وأن عدد الأعضاء المقبوض عليهم، يقل بكثير عن عدد الذين هجروا التنظيم بسبب موقفه السياسى من قضية فلسطين.

وللمرة الأولى فى تاريخ علاقتى بهنرى كورويل آراءه بشن على هجوماً شديداً، ويوجه إلى تهمة العداة للأحباب ويحلزنى من الإنزلاق إلى معاداة الشيوعية الذى يبدأ بمعارضه الاتحاد السوفيتى.

وعلى الرغم من أن رأى لم يتضمن أى مساس بموقف الاتحاد السوفيتى وموافقته على قرار تقسيم فلسطين، وإنما كان رسداً لظاهرة تقلص عدد العمال الأعضاء فى التنظيم بعد هذا الموقف الذى تبناه الشيوعيون، إلا أن خوفى من الانزلاق إلى معاداة الأمية والشيوعية شل تفكيرى تماماً. وعجز لسانى عن النطق بكلمة واحدة تدافع عن رأى الذى لم يهتز أمام هذا الهجوم المفاجئ من هنرى كورويل ..

لكن الحياة عادت إلى فكرى المشلول ولسانى العاجز حين صحت بفضب أرفض قراراً أصدره كورويل باحترافى كى اتفرغ لتوعية الاعضاء بسياسة التنظيم بشكل عام، وموقفه النظرى والسياسى من قضية فلسطين بشكل خاص.

وكانت انتقادات «التكتل الثورى» لأسلوب اختيار المحترفين ومعاملتهم، إلى جانب ماسمته من «هدر»- سيد سليمان وفاعى- من أنه فصل من اللجنة المركزية وخفض راتبه، لأنه تجرأ يوماً على «يونس» وناقشه، دليلاً على صدق احساسى يوم رفضت قرار إحترافى، حتى لو انتهى الأمر بالغاء قرار اسناد المسئولية السياسية للجنة مدينة القاهرة، كما سبق أن ذكرت قبل ذلك.

وكانت هذه الصيحة الفاضية هذه المرة بدايه تمردى على أسلوب هنرى كورويل ولكن ليس على سياسته أو على «التصار الثورى» الذى تمثله «ح.م».

ولم يكن غريباً أن يقابل «يونس» رفضى للاحتراف وللمرة الثانية، باهتسامه، فقط ودون أى تعليق. فقد كان يدرك أن إصراره على إحترافى لن يتفع معنى، بل ويمكن أن يؤدى إلى أن أترك التنظيم.

خط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة

«خط شكري»

كانت صلتى وصله لجنة منطقته المطرية والزيتون، قد انقطعت بكل من «يونس» و«عادل». الأول بسبب القبض عليه، والثانى لإنشغاله فى الصراع ضد «اليونسيين» فى اللجنة المركزية.

وجدت نفسى أقوم بقيادة المنطقه دون أى اتصال بقيادة التنظيم. وخلال شهرين تقريبا اكتسبت خبره جديدة فى العمل وسط العمال، وتوجيه النشاط العمالى والنقابى فى ظل ظروف الإرهاب. فى نفس الوقت أصدرت نشره داخلية وكنت أقوم بتحريرها وتدريب عدد من العمال على الكتابة السياسية فيها كذلك أصدرت مجله جماهيرية تناقش مشاكل العمال وتنشر خطابات وأسئلة العمال غير الأعضاء فى التنظيم، وتقوم المجله بنشر الخطابات والرد على الأسئلة المثارة. كذلك ألفتى التنظيم الاقضى وحل محله التنظيم الرأسى وهو ما يتفق مع المبادئ التنظيمية المألوفة. وذات يوم إتصل بى «سالم»^(١) وأبلغنى بقرار تصعيدى إلى اللجنة المركزية .. وعرفت من «سالم»، أن اللجنة المركزية كانت تضم خمسة من «اليونسيين» وأربعة من «العادليين» وأن الاتفاق كان قد تم بين الفريقين على أنه فى حاله القبض على «يونس» يحل محله «يونس» آخر، ونفس الأمر ينسحب على «العادليين»، وكنت أنا «اليونس» الذى وقع عليه الاختيار بعد القبض على «يونس»!

وفى الاجتماع الأول الذى حضرته للجنة المركزية التى كانت تضم «عبد المعبود الجبيلى، ومحمد شطا، وآخرين لا أذكر أسميهما» والأربعة يمثلون تيار «العادليين»، و«فؤاد عبد الحليم، وحمدى عبد الجواد، ومحمد يوسف الهندى، وأنا، وعامل لا أذكر اسمه والخمسة يمثلون تيار «اليونسيين»، وافق العادليون على أن تسند إلى المسئولية التنظيمية، ولم يكن أمامهم غير ذلك، فالتطعمه كان مسئولها «يونس» ومن يملك خزنة التنظيم «يونس» وهو على هامش التنظيم ولا يعرفه غير «اليونسيين»!

وناقشت اللجنة فكرة عقد مؤتمر عام ، وثار النقاش هل يكون بالانتخاب أو التعيين. كنا «اليونسيين» نرى أن يعقد المؤتمر من لجان المناطق، وكان «العادليون» يطالبون بانتخابات مباشرة من القواعد.

وانتهى الاجتماع الأول بالموافقة على مشروع للمحافظة على الوحدة يتضمن: أن الخلافات

(١) الاسم التنظيمى لفؤاد عبد الحليم وكان عضو اللجنة المركزية وأحد اليونسيين البارزين فى ذلك الحين.

تحتاج إلى مناقشه، وأن العمل اليومى هو الأساس وليس العلاقات الايديولوجية، ووقف تعديل المستويات التنظيمية محافظة على أغلبية كل مستوى، وإدانة الانقسام بكل صوره.

وبعد شهر مارس فيه الطرفان كل الاساليب غير المبدأيه إنعقد الاجتماع الثانى وتغيب عنه أثنان من «العادليين». وطلب «العادليان» الآخرين تأجيل الاجتماع. وأصر «الهوسيون» على عقد الاجتماع. وبعد تبادل الشتائم بين الفريقين، والاشتيك بالأيدي، انسحب «العادليان» وقرر «الهوسيون» بالاجماع عقد الاجتماع باعتبارهم يشكلون الأغلبيه. وقرر فى هذا الاجتماع توجيه إنذار بالفصل إلى «العادليين» إذا لم يحضروا الاجتماع الذى حدد بعد اسبوع. كما تقرر إصدار بيان عن انسحاب العادليين من إجتماع اللجنة المركزية، وما يعنيه هذا الانسحاب من خروج على مبادئ التنظيم بعدم خضوع الاقليه للأغلبيه. وقد قمت بكتابه هذا البيان وكان يحمل عنوان «الانسحاب يعنى التكتل».

وبعد مضى أسبوع عقد الخمسه «الهوسيون» اجتماعاً اعتبروه شرعياً رغم عدم حضور «العادليين»، باعتبار أنهم يمثلون الأغلبيه. وأصدر الاجتماع بيانا يتضمن القرارات التى اتخذها، وهى فصل الأربعة من اللجنة المركزية، وعقد المؤتمر فى خلال شهرين، والغاء التنظيم الأتقى، والعودة إلى التنظيم الرأسى الذى كان مطبقاً فى «ح.م» قبل الوحدة مع «إيسكرا»، واحتراف عدد من أعضاء لجان المناطق.

وكانت القرارات التى اتخذت ولم يتضمنها البيان هى: اعاده مناقشه خط «القوات الوطنيه والديمقراطيه» المعروف بخط بونس، وتكليفى بصياغه خط جديد ي طرح أمام المؤتمر. وقرار آخر يتوزع المسئوليات على أعضاء اللجنة المركزيه الخمسه، وكانت مسئوليتى هى منطقه القاهره، والاتصال بهونس فى المعتقل، والاشراف على الأجهزة الفنية. ووزعت المناطق الأخرى الاسكندريه وبحرى، وقبلى وشبرا الخيمه على الآخرين.

بد أنا العمل نحن «الهوسيون» الخمسه بعد أن تخلصنا من «العادليين» يوجد بيننا الاتفاق التام على أننا الورثه الحقيقيون للتيار الثورى «ح.م». وعلى أنه مع عدم التقليل من الدور التاريخى لهبرى كورديل فى وجود هذا «التيار الثورى» إلا أنه قد مارس اسلوباً لا مبدئياً خلال إتصالاته من أجل وحدة «ح.م» و«إيسكرا» وأنه لم يعالج الانقسامات على «حدود» بروح المحافظه على الروده. وعلى إدانه التنظيم القنوى والتنظيم الاقوى الغربان على التنظيم اللينينى. وكذا ادانه «لجنة الرقابه المركزيه» وما أدت اليه رقابتها «الهولسيه» فى ظل التنظيم الأتقى إلى مزيد من التمزق والانقسامات والصراعات غير المبدأيه.

وبحماس كبير اندفعنا فى العمل التنظيمى والجهاهيرى واستطعنا كسب بعض كوادر

التنظيمات الأخرى المنقسمة على «حدثو» وتجنيد أعضاء جدد فى مختلف المناطق. وكان إصرارنا على عقد المؤتمر واتخاذ الخطوات العملية، مثل عقد «كونفرس»^(١) لكل منطقته لانتخاب مندوبيها الى المؤتمر، والشروع فى اعداد الخط السياسى، ودعوة كل أعضاء التنظيم إلى مناقشة الأوضاع السابقة منذ قيام الحركة الديموقراطية وارسالها من خلال مستوياتهم التنظيمية إلى اللجنة المركزية.

وخلال هذه الفترة ناقشت اللجنة المركزية التقرير الذى أعدته والذى كان يحمل عنوان «خط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة» والذى عرف بخط «شكرى» - وهو الاسم الحركى لى، ووافقت عليه بالاجماع، وقررت توزيعه على أعضاء المؤتمر قبل انعقاده فى موعده المحدد.

وكان هذا الخط السياسى- خط شكرى- لا يختلف فى جوهره عن «خط يونس». كان الخلاف الأساسى بينهما، هو أن «خط يونس» لم يركز على قيادة الطبقة العاملة عن طريق حزبها الشيوعى. وكان الحزب عند يونس هو حزب «القوات الوطنية والديموقراطية»، بينما كان الحزب عند شكرى، هو «حزب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة»، وأضاف شكرى فكرة «الجهبة الشعبية» متأثراً بكتابات ديمتروف عن الجبهة المعادية للفاشية فى بلغاريا.

وفى النصف الثانى من عام ١٩٤٨، وفى ظل ظروف الإرهاب ومطاردة البوليس للشيعيين، عقد أول مؤتمر لبقايا التنظيم، وأصدر عدداً من القرارات.. أهمها: الموافقة بالاجماع على خط «الطبقة العاملة والجماهير الكادحة»، وهو الخط الذى كتبه بعد اعتقال هنرى كوربيل. وتأييد اللجنة المركزية فى موقفها من فصل «العادليين». وأجمع المؤتمر على إعادة انتخاب اللجنة المركزية وانتخاب ستة آخرين ليكون عدد أعضاء اللجنة المركزية الجديدة ١١ عضواً.

وفى أول إجتماع للجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر، تقرر بالاجماع تكوين «سكروتارية مركزية»^(٢) من فؤاد عهد الحليم وحمدى عهد الجواد وأنا. وتقرر إسناد المسئولية السياسية للتنظيم إلى، كذا مسئولية الإتصال بالمعتقل، ومسئولية الاشراف على الأجهزة الفنية إلى جانب مسئولية لجنة مدينة القاهرة. كما تقرر الاهتمام بالريف، فتولى حمدى عهد الجواد مسئولية وجه قبلى، وتولى فؤاد عهد الحليم مسئولية وجه بحرى.

ومنذ توليت المسئولية السياسية للحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى، كانت القضية

(١) المقصود هو مؤتمر مصغر يضم بعض الكوادر وهو يختلف عن مؤتمر الحزب العام.

(٢) هى القيادة اليومية للتنظيم وتتكون من السكرتير السياسى والسكرتير التنظيمى والسكرتير الدعائى.

الأساسية التي تشغلني هي انفضاض الجماهير من حول الشيوعيين بعد أن كانوا طليعه وقوة مؤثرة خلال المد الوطني في أعوام ٤٥. ٤٦. ٤٧.

وعلى الرغم من إدراكي بأن عزلة الشيوعيين عن الجماهير، تعود في الأساس إلى موقفهم من قرار تقسيم فلسطين، فإنني لم أفكر في إعادة النظر في هذا الموقف «الأممي» الذي لا يقبل المناقشة. فالخروج على الأممية خلال تلك الفترة، كان يوصف بالانحراف، وقد يصل إلى الخيانة

وكان في تصوري أن الوحدة غير المبدأية التي تمت بين «المسكرا» الانتهازية، و«ح.م» الثورية هي أصل البلاء. وأن هنري كورييل الذي جر «ح.م» إلى هذه الوحدة غير المبدأية هو المستول عما آلت إليه «الحركة الديمقراطية للتححر الوطني» من تفتت وتشردم.

ويبدو أن حماسي لقرار فصل «العادليين»- أي مجموعة عيد المعبود الجبيلي المعارضة التي شكلت بعد ذلك تنظيم «العمالية الثورية»- كان دافعه هو اقتناعي بأنهم يشلون حركة التنظيم، وأن التخلص منهم سوف يعيد للتنظيم كيانه الموحد الفكر والإرادة، والقادر على قيادة الجماهير. كذلك كان استخفاي بالتنظيمات التي خرجت من «حدثو» مبعثه أن التنظيم بقيادته الجديدة، وثقه كل التنظيم بها، وخطه السياسي الجديد الذي وافق عليه المؤتمر بالاجماع، هو «التيار الثوري» الذي تعبر عنه «الحركة المصرية للتححر الوطني».. هذا التنظيم بقيادته الجديدة قادر على سحق جميع التنظيمات الأخرى الانتهازية.

وكان تصوري أن المنشورات التي لا تتوقف في كافة المناطق، والتي لا تقتصر على المناسبات، والتي تتناول مشاكل الجماهير في المصنع، والكلية، والقرية، والمدنية، إلى جانب الصحيفة المركزية التي تتناول القضايا السياسية العامة، والصحف المحلية التي تركز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية.. هي إلى جانب النشاط داخل النقابات العمالية والمهنية والمصانع الجامعات، أدوات لتنظيم قيادة الجماهير.

لكن مضى ما يقرب من العام، ولا يزال التنظيم يعاني من عزلته عن الجماهير- فيما عدا بعض المعارك الجماهيرية الصغيرة هنا أو هناك- رغم وحدة الفكر والإرادة التي كانت تزاد مع مرور الأيام صلابه، ورغم الثقة المتبادلة بين أعضاء القيادة الجديدة، وبينها وبين جميع المستويات التنظيمية، ورغم أن التنظيم أعاد إلى صفوفه عدداً من كوادر «حدثو» التي خرجت منها.

وبدأ السؤال: أين الخلل؟ يطاردني، ولا أجده إجابة مقنعة عند الكوادر التي طرحت عليهم هذا السؤال.

كانت الإجابات التي سمعتها تلقى اللوم على الجماهير، فهي إما مضللة بشعارات زائفة، أو هي تخشى من بطش الارهاب. ولا كلمه واحده عن إحتمال خطأ فى سياسه التنظيم. وفكرت فى البحث عن إجابة تقننى عند أعضاء الخلايا والمرشعين للمعضية. وخلال أحد الاجتماعات الكثيرة التى حضرتها اكتشفت أين يكمن الخلل.

كان قد سبق حضوري لهذا الاجتماع توزيع منشور على نطاق واسع فى منطقة شبرا الخيمة. وفوجئت خلال الاجتماع أن هذا المنشور الذى قام أعضاء الخلية بتوزيعه.. لم يقرأه البعض، والبعض الذى قرأه لم يهتم بمعرفته تأثيره على العمال. أكثر من ذلك أن أعضاء الخلية المنتشرين فى عدد من المصانع، لا يعرفون سوى العام جداً من مشاكل العمال.

وفى لحظه تذكرت أننى لم أقرأ فى أى تقرير وصل إلى القيادة ومن كافة المستويات، ملاحظه واحده على أى منشور أو بيان، بالسلب أو الايجاب. حتى إتماعات اللجنة المركزية لم تناقش أبداً تأثير ما نصدره من منشورات وبيانات بين الجماهير.

نحن غرباء عن واقع بلادنا!

كانت هذه هى الحقيقة التى جسدها قراءتى لأيام متتاليه.

كل التقارير السياسية التى أصدرتها «حدثو» والمنظمات الأخرى التى انقسمت على «حدثو»، كانت لا تختلف على مفهوم «الحزب الشيوعى» ولكنها لا تبذل أى محاولة لتكوين هذا «الحزب الشيوعى».

بدأ الصراع بعد قيام «الحركة الديموقراطية للتحرير الوطنى» «حدثو» بشهور قليله عن «الحزب».. فقال «يونس»- هنرى كوريل - أنه «حزب القوات الوطنية والديموقراطية»، وقال «سليمان»، - شهدى عطيه الشافعى- بل هو حزب الطبقة العامله، وجاء «شكرى». وهو الاسم الحركى لكاتب هذه الدراسه- ليوفق بين المفهومين فهر «حزب الطبقة العامله والجماهير الكادحه»!

وكانت كل الخطوط السياسية تتحدث عن الثورة، ولاتحاول تحديد استراتيجيه هذه الثورة، ولا برنامجها، ولا أهدافها، ولاقواها الثورية، والقوى المضاده لها.

وأعدت قراءة بعض الأدبيات الماركسيه فوجدت: لكل بلد طريقه الخاص نحو الاشتراكيه، وحل مشاكل البلدان المستعمره ليس فى الكتب الماركسيه فقط، ولكن أيضاً من خلال دراسه الواقع المحدد فى البلد المحدد.. وأنه لا حركة ثوريه دون نظريه ثوريه.

وحملت هذه الأفكار العامه إلى أعضاء اللجنة المركزية الذين استفحرو بها، لكنهم وافقوا على قيامى بأجازه لمدة شهر أعود بعدها بأفكار أكثر تحديداً يمكن على ضوءها مناقشه وضع استراتيجيه، وبرنامج ولائحه، كذلك مناقشه ضرورة تكوين «الحزب الشيوعى المصرى».

وعلى الرغم من أنني أرسلت إلى هنرى كوربيل تقريراً يتضمن ماوصلت إليه من أفكار، إلا أنه لم يشر إليها فى كل الرسائل التى وصلتني منه، ولتى كان يؤكد فيها على سلامة الخط السياسى، ويناشدنى بحضور إجتماعات اللجنة المركزية مع تجديد ثقته بى. وأكدت قراءتى ومقابلاتى لعدد من الكوادر الذين تركوا التنظيم- خلال شهر الأجازة- حقيقة أن البهاية الثورية هى فى دراسته الواقع المصرى. وعيشاً راحت كل محاولتى لإقناع أعضاء اللجنة المركزية بهذه الحقيقة. وتوالت اتهاماتهم لى.. الهروب من الكفاح بدعوى دراسة الواقع.. انحراف المثقفين... إلخ. واتخذت اللجنة المركزية فى اجتماعها الذى اعتذرت عن حضوره قراراً بفصلى. وكانت حيثيات القرار أنني هربت بجلدى من إرهاب البوليس تحت نظريات براقه، وأنى هربت من الكفاح.

وجاءت «هولا»^(١) بعدها بإيام تحمل خطاباً من يونس يتضمن قراراً منه ومن أعضاء اللجنة المركزية فى المعتقل بأن أقوم بحل اللجنة المركزية القائمة وتشكيل لجنة مركزية جديدة من العناصر التى اختارها بنفسى، وأن هذا القرار قد أبلغ إلى اللجنة المركزية خارج المعتقل. وعادت «هولا» تحمل ردى الشغوى بعد أن عجزت عن اقناعى.. أن المشكلة عندى ليست مشكلة خاصة وإنما هى قضية موضوعية.. واننى أحمل كل التقدير لزملاى فى اللجنة المركزية خارج السجن وداخله.

وعادت «هولا» بعد أيام تحمل خطاباً آخراً من كوربيل يقول فيه أنه قد عرف من مصدر يوثق به أنني مطلوب القبض على، وأنه وزملاؤه فى المعتقل يطلبون منى أن أحترف فوراً وأختفى عن البوليس الذى يبحث عنى. وأن «هولا» سوف تدبر محل إقامتى، وتوفير مصروفات معيشتى. واختتم خطابه برجاء أن أعود إلى حضن أمى «هدوت»! ووجدت نفسى أمام اختيارين لا ثالث لهما:

الأول: أن أعود إلى التنظيم محترفاً رغم كل تحفظاتى، والنحو بذلك من الاعتقال. والثانى: أن لا أقبل الاحتراف ولا أعود إلى التنظيم مع احتمال كبير بإعتقالى. واخترت البقاء فى وظيفتى وعدم الاحتراف والعودة إلى التنظيم حتى لا أخسر حريتى التى لن يقبدها الاعتقال.

ومن الملاحظ إن ما أثرته فى إجتماعات اللجنة المركزية لهدوتو، من أفكار عامه وغير محددة عن ضرورة وجود استراتيجية للثورة المصرية، وضرورة تكوين الحزب الشيوعى

(١) إحدى صديقات هنرى كوربيل كانت تدبر مكتبه الميدان. وبعد القبض على هنرى كوربيل، تولت الاتصال بينى وبينه أثناء وجوده فى المعتقل.

المصري. جعلت أعضاء اللجنة المركزية- بعد فصلى- يعيدون النظر فى كل تاريخ حدثو. يقول فؤاد عبد الحليم فى حوار له سجله الدكتور رفعت السعيد:^(١) «قمنا بمراجعة شاملة للفكر والقواعد التنظيمية وحتى للأسم». ويقول محمد يوسف الجندى وكان عضواً باللجنة المركزية فى حوار مع رفعت السعيد «نقدنا خط القوات الوطنية والديمقراطية». وأكدنا أن الحزب هو «حزب الطبقة العاملة» وغيّرت حدثو اسمها إلى «حدثو الشيوعية» وشرعنا فى إعداد مشروع للبرنامج ومشروع للاتحاد».

ولم يكن مصادفه أن تظهر خلال تلك الفترة تنظيمات «المنظمة الشيوعية المصرية» و«نحو حزب شعوى مصرى» تنادى بالأعداد «للمؤتمر التأسيسى للحزب الشيوعى المصرى».

لقد كنت خلال بحثى عن بداية جديدة لمسيرة الحركة الشيوعية المصرية، التقى بالعثرات من كوادر «حدثو» والتنظيمات الأخرى، ويعشرات من الذين تركوا التنظيمات، وأناقش معهم أفكارى وهدفى الذى يتلخص فى وضع استراتيجيه وبرنامج ولاتحاد، تناقشها التنظيمات المختلفة، وتدعو لمؤتمر عام يعلن وحدتها فى «الحزب الشيوعى المصرى». كانوا جميعا يوافقون على هذه الهداية الصحيحة. وكانت لديهم الرغبة، ولكن لا يملكون القدرة.

من بين هؤلاء كان «يوسف موسى»^(٢) الذى التقيت به فى الاسكندرية، وكان يرى أن الدكتور فؤاد مرسى الذى عاد عام ١٩٤٩ بعد حصوله على الدكتوراه من باريس هو، من يملك القدرة على التصدى لهذه المسئولية. وكان لقائى بالدكتور فؤاد مرسى بداية مرحله تاريخية فى مسار الحركة الشيوعية المصرية.

(١) رفعت السعيد تاريخ المنظمات اليسارية ١٩٤٠ - ١٩٥٠.

(٢) كان عضواً فى تنظيم صغير بالاسكندرية- الطليعة- واتضم إلى «حدثو» مع هذا التنظيم. وهو صديق للدكتور فؤاد مرسى.

الفصل الرابع

تكوين الحزب الشيوعى المصرى (١)

كيف ومتى تكون «الحزب الشيوعى المصرى»؟

كانت البداية هى لقائى مع الدكتور فؤاد مرسى فى أوائل عام ١٩٤٩. منذ اللحظة الأولى أحسست بإقترابى منه. شدتنى إليه إنسانيته المتدفقة، وتواضعه الشديد. ورغم انهيارى بثقافته الواسعة، فإننى لم أحس معه بالقرية التى كنت أحسها مع المثقفين أنصاف الأجانب فى «إيسكرا» ثم فى «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى». (حدثو).

وعلى مدى ما يقرب من يوم كامل- بدأ فى الصباح المبكر وانتهى فجر اليوم التالى- وحت أستعيد مع الدكتور فؤاد مرسى كل تفاصيل تجربتى منذ التحاقى بمسيرة الحركة الشيوعية المصرية وحتى هذا اللقاء الأول معه. وعلى امتداد كل هذه الساعات الطويلة. كان لسانى يحكى كل ما بداخلى من معاناة، بينما كانت عينائى تتابع تعبيرات وجه الدكتور فؤاد مرسى.. تواضع العالم، تأمل المفكر، تعاطف الإنسان، معاناة الشورى، غضب المتمرد، دهشة الاكتشاف. التحدى المسئول.

ومضى شهر. كنت خلاله أحمل إلى الدكتور فؤاد مرسى كل ما صدر ويصدر عن الحركة الشيوعية المصرية، من تقارير، وصحف، ونشرات ومنشورات، وبيانات، وكان هو يواصل الليل بالنهار، يقرأ ويسجل ملاحظاته. وتضاعفت ثقتى به وقدرته على التصدى لمسئولية تصياغة مقومات الحزب الشيوعى المصرى حين عرض على الخطوط العامة لتقرير «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر» فقد كنت خلال عرضه لهذه الخطوط العامة، أحس بإقترابى الإنسانى منه، واتفاقى الفكرى معه، وفى الوقت ذاته كنت أحس بذاتى المستقلة، فلم يكن هو بشخصيته القوية وثقافته الواسعة إنسانا متسلطا، ولم أعد أنا بعد تجربتى المبررة مع هنرى كورريل، من يقبل التفريط فى استقلاليتى تحت أى ظرف من الظروف. كانت الخطوات التالية بعد أن انتهى الدكتور فؤاد مرسى من اعداد تقرير «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر» هى:

(١) تكون عام ١٩٥٠ وأطلق عليه خصومه اسم «الرايه» نسبة إلى صحيفة الحزب الجماهيريه (رايه الشعب). وذلك تهنئا للإعتراف بكونه الحزب الشيوعى المصرى.

أولاً: أن أتولى أنا على مسئوليتى توزيع هذا التقرير على أكبر عدد من الشيوعيين، وأبدأ بأولئك الذين تركوا تنظيماتهم بحثاً عن طريق جديد لمسيرة الحركة الشيوعية المصرية.

ثانياً: أن أقولى مسئولية اختيار الكوادر الذين يمكن أن يلتقى بهم فؤاد مرسى وأنا ودعوتهم لإجتماع يناقش هذا التقرير.

ثالثاً: أن يبدأ الدكتور فؤاد مرسى فى اعداد تقرير عن ثورتنا المقبلة خلال الفترة التى يجرى فيها توزيع ومناقشة تقرير «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر»

كان كل ما نملكه من أدوات الطباعة... «بالوظه» و«حبر زفر» وبعض الورق «الفولسكاب» الأبيض، تبرع الدكتور فؤاد مرسى بخمسة جنيهات لشرائها. وتوليت أنا وأخى المحرم سعد طبع ٣٠ نسخة من التقرير.

وكانت مواقف الذين وصل إليهم التقرير تتلخص فى الأتى:

* الذين تركوا التنظيمات بحثاً عن طريق جديد يهتدى بنظرية ثوريه نابعه من دراسه الواقع وافقوا بحماس على التقرير. وشكلوا مع بعض قواعد التنظيمات المختلفة اتجاهات قويا يطالب الرفيق «خالد»^(١) باستكمال صياغة مقومات الحزب تمهيداً لعقد مؤتمر يضم جميع الشيوعيين ويعمل تكوين «الحزب الشيوعى المصرى»

* وفى مواجهة هذا الاتجاه ظهرت معارضة تتكون من: تنظيم جديد باسم «نحو حزب شيوعى مصرى» تزعمه «شندى»- هليل شافتر- الذى ظهر فجأة بعد إختفائه فترة طويله، بالإضافة إلى تنظيم «صوت المعارضة» الذى انشق عن «عدتو» وأطلق على نفسه «المنظمة الشيوعية المصرية» تزعمته سيدة عرفت فى الأوساط الشيوعيه باسم أوديت.

* تحالف هذان التنظيمان بزعامه شندى وأوديت لدعوة كل التنظيمات المختلفه لتكوين «اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحزب». وبسرعة أرسلت بعض التنظيمات مندوبيها وتكونت هذه اللجنة وأصدرت بياناً يتضمن الدعوة للتحضير للمؤتمر. كما أصدرت نشرة داخلية كرسى كل موضوعاتها للهجوم على التقرر الذى أعده «الرفيق خالد» - الدكتور فؤاد مرسى- والتشكيك فى كاتبه دون التعرض لمناقشة الأفكار التى وردت به.

* جميع قيادات التنظيمات سواء تلك التى اشتركت فى اللجنة التحضيرية أو التى لم تشارك، أخذت موقفاً معادياً للتقرير مبدلاً من أن تناقشه وتبدل رأياً فيها فيه، كان منها الأول هو مقره كاتب التقرير واسمه واتهمته- وأنا معه- بمحاولة سرقة «لائحة الحزب».

* وفى مواجهة الهجوم الشرسه لقيادات التنظيمات، ساهم عدد من الكوادر التى هجرت التنظيمات فى شراء أله كاتبه وطابعه «رونو» خصيصاً لطبع التقرير حتى يمكن توزيعه على أوسع نطاق ممكن بين قواعد التنظيمات لتعبئتها ضد قياداتها.

(١) الاسم التنظيمى للدكتور فؤاد مرسى.

وفي الاجتماع الأول الذي ضم عبد العزيز حوض - الذي اختاره الدكتور فؤاد مرسى لصدافته القديمة به، وسعد زهران وداود عزيز، وكانا من اختياري حيث جمعنا منذ تركنا «حدثو» هدف تكوين الحزب الشيوعي المصري، وبعد الموافقة الاجماعية على تقرير «تطور الأسس» و«صراع الطبقات في مصر» وتقرير «ثروتنا المقلبة بأجزائه الأربعة»^(١) ومناقشته موقف التنظيمات المختلفة من التقرير الأول تم الاتفاق على الآتي:

أولاً: أننا نحن الخمسة من الشيوعيين المصريين، يجمعنا هم مشترك وهدف واحد. لسنّا تنظيمًا ولا ننوي أن نكون تنظيمًا يضاف إلى التنظيمات الكثيرة الموجودة في الساحة. همنا المشترك هو وضع مقومات الحزب الشيوعي المصري لحما ودما، والذي هو هدفنا وهدف جميع الشيوعيين المصريين. وسيلتنا بعد وضع هذه المقومات هي أن نعمل ومعنا من يوافق عليها بعد استكمالها من الشيوعيين داخل التنظيمات وخارجها ودعوة قيادات التنظيمات إلى تأسيس الحزب عن طريق المؤقر، وما يجمعنا كمجموعة مع الآخرين الذين يوافقون على أفكارنا هو الاتفاق الفكري والسياسي دون التزام تنظيمي.

ثانيًا: أن تقتصر إحصالات الدكتور فؤاد مرسى بزملائه في هذه المجموعة فقط والتي عليها أن تحتفظ لنفسها بكل ما يشير إلى شخصيته، وذلك بهدف تأمينه ضد المحاولات المسعورة لمعرفه من يكون الرفيق «خالد».

ثالثًا: أن يبدأ سعد زهران بوضع برنامج الحزب وداود عزيز بوضع اللائحة، وأن أتفرغ أنا وعبد العزيز حوض لمناقشة أفكارنا مع الشيوعيين داخل التنظيمات وخارجها.

رابعًا: طبع تقرير «ثروتنا المقلبة» بكميات كبيرة وتوزيعه بنفس الأسلوب الذي اتبع في تقرير «تطور الأسس» و«صراع الطبقات في مصر».

وشهد الثلث الأخير من عام ١٩٤٩ نشاطًا مكثفًا في توزيع ومناقشة مقومات الحزب، وتضاعف عدد المؤيدين لها.

وفي نفس الوقت تضاعفت شراصة جميع قيادات التنظيمات - التي وصلت إليها جميع مقومات الحزب - في هجومها على «الرفيق خالد» وعلى شخصيًا خاصة بعد الفلاس واللجنة التحضيرية لمؤقر الحزب» التي دعا إليها «شندي» بالتحالف مع «أوديت» وبذلت محاولات مشبوّهة لمعرفة شخصيه «خالد» برصد تحركاتي أحيانًا، ومحاصرتي أحيانًا أخرى بما أضطرنى إلى الاقلال من الذهاب إلى الدكتور فؤاد مرسى في محل إقامته بالاسكندرية ورغم تواجدي بها بحكم وظيفتي الحكومية.

وكان من الطبيعي بعد أن اتضحت مواقف قيادات التنظيمات الشيوعية، أن يبرز في

(١) لمزيد من التفاصيل انظر من (وثائق الحزب الشيوعي المصري بين النظرية والتطبيق).

صفحة ١١
صفتها الانحياز قوى يتبنى نفس نظرية «النمو الذاتي»^(١). وعلى الرغم من أننى وقتت ضد هذا الانحياز، إلا أننى لم أكن أملك البديل

وتجهد أملى فى امكانيه توحيد كل الشيوعيين المصريين حين اقترح الدكتور فؤاد مرسى استشاره الحزب الشيوعى الفرنسى. وسافر سعد زهراى إلى باريس يحمل الوثائق، المقترحه من جانبنا كمقومات للحزب الشيوعى المصرى، وعاد بعد أيام ومعه موافقه الحزب الشيوعى الفرنسى على هذه المقومات وتوصية ببذل محاولات أخرى كى يضم الحزب جميع الشيوعيين المصريين..

وخلال محاولات أخرى مكثفه استخدمنا فيها سلاح الأيميه، وصل اقتراح من الحزب الشيوعى الفرنسى بتكوين لجنة من فؤاد مرسى ومنى، ومن ثلاثه آخرين يثق فيهم الحزب، وأنهم سوف يتصلون بالدكتور فؤاد مرسى. ولم يتصل من هؤلاء الثلاثه سوى أسعد حلمى الذى عقدنا معه أنا والدكتور فؤاد مرسى الاجتماع الأول والأخير حيث رفض أسعد حلمى منذ البدايه مناقشه الوثائق المقترحه منا، واقترح تكوين لجنة تضم بعض أثرياء الشيوعيين حددهم بالاسم، والدكتور فؤاد مرسى وأسعد حلمى، وأنا ومندوبى القيادات التى تقبل الإنضمام إلى هذه اللجنة. وكان من الطبيعى أن نرفض هذا الاقتراح الذى تضمن إلغاء كل ما توصلنا إليه من مقومات للحزب، أو مقومات غيرها تطرح للنقاش فى المؤتمر، فضلا عن أن تكوين هذه اللجنة ومن الأسماء المقترحه تعنى فى النهايه إشراكنا فى الدوامه وإجهاض الطريق الذى بدأناه والذى يتحس له عدد كبير من كوادر الحركة الشيوعية المصريه.

وفى النصف الثانى من ديسمبر عام ١٩٤٩ كان رأى الحزب الشيوعى الفرنسى أن نعلن نحن الخمسه «الدكتور فؤاد مرسى وسعد زهراى، وداود عزيز، وعبد العزيز هوض، وأنا، قيام «الحزب الشيوعى المصرى». على أساس المقومات التى تم وضعها من جانبنا نحن الخمسه. وفى أول يناير ١٩٥٠ إجتمعنا نحن الخمسه لمناقشه «بيان إلى الشعب» يحمل للمرة الأولى فى تاريخ الحركة الشيوعية المصريه منذ استأنفت مسيرتها فى الأربعينات توقيع «الحزب الشيوعى المصرى».

(١) تلخص هذه النظرية فى اعتناق أصحابها لفكره أن تنظيمهم هو التنظيم الثورى الوحيد وأن كل ما عداه من تنظيمات أخرى هى تنظيمات إنتهازية لا تعبر عن الماركسيه اللينيه. وأن هو هذا التنظيم هو هو ذاتى بعيداً عن التيارات الأخرى فى التنظيمات «الانتهازيه».

وثائق الحزب الشيوعي المصري بين النظرية والتطبيق

كانت الوثائق الأساسية للحزب الشيوعي المصري تتكون من:
أولاً: تقرير «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر»
ثانياً: استراتيجية الثورة، أو ما عرف باسم «ثورتنا المقبلة» وتتكون من أربعة أجزاء صغيرة.

ثالثاً: لائحة تحدد شروط عضوية الحزب، وتحدد الهيكل العام للتنظيم.
رابعاً: برنامج الحزب.

الوثيقة الأولى، وهي تقرير «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر» تبدأ بمقدمة تلخص الموقف من التنظيمات الشيوعية التي كانت قائمة في هذه المرحلة، أي نهاية ١٩٤٩، وبداية عام ١٩٥٠.

تقول مقدمه هذا التقرير الهام : سيطرت الانتهازية على الحركة الثورية في مصر، وقد أفلحت في أن تجعل الفكر الماركسي يسوده من الجهل والشعوذة، ما عبرت عنه هذه الحركة حتى الآن من فشل وتردد وانقسام، ويقدر ما تزداد هذه البلبه، بقدر ما تزداد الحاجة إلى فهم سليم للأوضاع الطبقيّة في مصر، وتحديد مهامنا المقبلة.



تلك خلاصه مقدمه تقرير «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر»... ومنها تبين الحكم الصارم على جميع التنظيمات الشيوعية التي ظهرت في مصر قبل تكوين الحزب، والذي يتلخص في أنها تنظيمات انتهازية.. خلقت الجهل والشعوذة في الحركة الثورية.

وبعد هذه المقدمة استعرض التقرير الأوضاع التاريخية والطبقية في مصر.. ابتداء من الثورة العربية، ومروراً بحركة مصطفى كامل ومحمد فريد، حتى ثورة ١٩١٩ إلى أن ينتهي بأن البورجوازية المصرية خانت الثورة منذ عام ١٩١٩، وتهادنت مع الاستعمار والاقطاع، وأصبحت عاجزة عن استكمال الثورة البورجوازية الديمقراطية.

لذلك فإن على الحزب الشيوعي المصري مهمة القيام بالثورتين: ثورة بورجوازية وطنية تقضي على الاقطاع والاستعمار والفتات الاحتكارية المتعاونة معهما، ثم ثورة اشتراكية.

ومن هذا المنطلق، تبدأ المعالم الرئيسية لإستراتيجية الثورة المقبلة، والتي صاغها الحزب في وثيقته التي تحمل عنوان «ثورتنا المقبلة» والمكونه من أربعة أجزاء والأجزاء الأربعة تركز على الحقائق التالية.

* أن المجتمع المصرى مجتمع شبه إقطاعى، شبه رأسمالى، شبه مستعمر.

* أن الثورة المقبلة لن تكون ثورة اشتراكية بل هى «ثورة ديمقراطية شعبية» تنجز مهام بورجوازية من حيث الجوهر.. وهى المهام التى عجزت البورجوازية المصرية عن إنجازها.

* أن السلطة المقبلة لن تكون سلطة البروليتاريا، بل سلطة القوى الوطنية الديمقراطية، والمكونة من العمال والفلاحين والفئات الوطنية من البورجوازية.

* أن إتمام الثورة البرجوازية الديمقراطية، سيمهد السبيل أمام الثورة الاشتراكية، التى ستقودها البروليتاريا بالتحالف مع فقراء الفلاحين والمتقنين الثوريين، والفئات الثورية من البرجوازية الصغيرة.

* أن علينا أن نضع فاصلا بين مهام الثورة المقبلة، وهى ثورة بورجوازية من حيث الجوهر، وبين مهام الثورة الاشتراكية.

* كما يجب أن نفرق بين السلطة التى ستأتى بها هذه الثورة، وهى سلطة القوى الوطنية الديمقراطية، وبين سلطة البروليتاريا فى الثورة الاشتراكية.

تلك أبرز معالم هذه الاستراتيجية.

وهنا تبرز ملاحظات هامه، توصلت إليها بعد فتره من تكوين الحزب، ولم افطن إليها فى بادئ الأمر وهى:

* أن تقرير ثورتنا المقبلة، يحمل بوضوح تأثير الثورة الصينية، ومفهوم ماوتسى تونج فى كتاب «الديمقراطية الشعبية».. ذلك المفهوم القائم على التفرقة بين سلطة الديمقراطية الشعبية، والسلطة البروليتارية. وهو مفهوم تبين أنه ينطوى على خطأ جسيم. فالسلطة واحدة من حيث الجوهر.

* وثانية هذه الملاحظات، أن مفهوم سلطة الديمقراطية الشعبية، المختلفة عن سلطة البروليتاريا، وهو المفهوم الذى صاغه ماوتسى تونج فى بداية الثورة الصينيه، أثار جدلاً واسعا داخل الأحزاب الشيوعية فى العالم.

* وثالثة هذه الملاحظات، أن ظهور ما أطلق عليه بعد الحرب العالمية الثانية «بدول الديمقراطية الشعبية» وهى الدول الاشتراكية فى شرق أوروبا، قد أسهم فى حسم هذه القضية، بما يخالف فكر ماوتسى تونج.. وخصوصاً تقرير «هلالى منهك» الشهير^(١)، الذى وجه ضربة قاصمة لهذا المفهوم، بأعلانه أن سلطة الديمقراطية الشعبية، من حيث الجوهر، هى سلطة البروليتاريا، باعتبارها القائد لهذا التحالف.

(١) سكرتير عام الحزب الشيوعى البولندى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الخمسينات ومن كبار المنظرين للحزب الشيوعى البولندى فى ذلك الحين.

* وابعده هذه الملاحظات، أن التجارب العالمية أثبتت، بما في ذلك تجربة الثورة الصينية بعد إنتصارها عام ١٩٤٩، استحالة الفصل بين «السلطة الشعبية» و«سلطة البروليتاريا» طالما أن الحزب الشيوعي هو القائد للثورة، وهو القائد الأول للسلطة أيضا.

* وخامسه هذه الملاحظات، أن تطور الأحداث في مصر، بعد ثورة ٢٣ يوليو، أفقد هذه الوثائق بريقها، وخصوصا بعد أن تضاربت سياسة الحزب وشرع في اتخاذ مواقف متناقضة من الثورة.

لقد كانت النظريات التي واكبت ظهور الحزب الشيوعي المصري صورة غوذجية لمفهوم الفعل ورد الفعل.. بل أنها تكاد تكون التجسيد الكامل للمفهوم الفيزيائي، القائل بأن لكل فعل رد فعل مضاد، مساو له في المقدار، ولكن في عكس الاتجاه.

هكذا جرت الأمور.. فبقدر اندفاع «حدثو» نحو العمل الجماهيري بدون نظرية ثورته ترشد هذا العمل، بقدر ما إندفع الحزب الشيوعي المصري في عكس الاتجاه.. أي بتركيزه على صياغة نظرية كاملة من وجهة نظره للثورة المصرية، وتحديد القوات الرئيسية والاحتياطية لهذه الثورة، مع عزلة كاملة عن نبض الحياة المصرية اليومية.. وانعزال شبه كامل عن تيارات الحركة الجماهيرية.

كان الاعتزاز بوجود «استراتيجية» الثورة، ووجود «مقومات» كاملة للحزب، يفضي تلقائيا إلى الفصل بين الاستراتيجية والتاكتيك.. أي بين الخطة الرئيسية للثورة، وبين اختيار الأساليب المتنوعة المؤدية إليها.

ولكن لما كان من المستحيل، الوصول إلى مثل هذه الأساليب بدون الاحتكاك النضالي اليومي بحركة الجماهير المصرية، وتحديد اتجاهاتها، ومدى قبول أو رفض هذه الأشكال أو تلك من الحركة الجماهيرية، فمن الطبيعي أن تصبح «نظرية الثورة المقبلة» مجرد واجهة براقية، خاوية من المضمون الثوري، وصالحة لأن تلتصق بأي بلد من البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة.

تلك أولى الظواهر التي حددت، ومنذ الستوات الأولى مصير هذا النوع من القيادات، والتي وإن إجتهدت في البحث عن نظرية للثورة المصرية، فإن انعزالها عن الواقع حكم على هذا الاجتهاد بالعقم والفشل.



ذلك لايعنى التقليل من شأن المحاولات من صاغ النظرية.. ولا انكار تأثيره على الفكر الماركسي في مصر. من حيث ضرورة الاهتمام بتفسير المجتمع، وتحديد الاهداف، ومعرفة الفرق بين قوى الثورة، والقوى المعادية للثورة.

لكن الاعتراف بفضل هذه النظرية لا يحول دون الإشارة إلى عدد من النقصان الجوهرية

التي أحدثت آثاراً ضارة للحركة الثورية في مصر، من الممكن تركيزها في الأتي:
أولاً: كان انعزال القيادة عن حركة الصراع الوطني والديمقراطى والطبقى أثره السلبى،
والذى تجسد بالدرجة الأولى في العجز عن رؤية التناقضات بين حزب الوفد - أكبر الأحزاب
المصرية فى ذلك الحين - وبين السراى رغم مظاهر التهادن السطحية بينهما.
ومن هنا ركزت مطبوعات الحزب، على خيانة الوفد واستسلامه للاستعمار والسراى،
وخيانة النحاس رئيس الحزب الذى كان يوصف «بالمضلل العجوز».

ثانياً: وعجزت قيادة الحزب عن رؤية الصراع داخل حزب الوفد، وبين اجنحته المختلفه رغم
تسليم الجميع بزعامه مصطفى النحاس.

وسبب هذا العجز لم تستطيع قيادة الحزب الشيوعى المصرى تقديم خطه عمل لتحدد الموقف
من صراع الوفد الخفى مع السراى، ولاكيفية الاستفادة من الأجندة الوطنية والديمقراطيه
واليسارية داخل حزب الوفد.

ثالثاً: وامتد هذا العجز إلى ما يجرى داخل المؤسسة العسكرية، إلى درجه الجهل
باحتمالات وجود تيارات يسارية داخل هذا الجيش.

وسبب الانعزال والعجز عن رؤية حركة الصراع الحقيقة داخل جميع أحزاب ما قبل الثورة،
وداخل الجيش نفسه، لم تستطع القيادة إدراك دلالة وجود تنظيم «الضباط الأحرار».. بينما
استفادت «حدثو» من علاقاتها القديمه بعدد من الضباط، وساعدها ذلك على فهم طبيعه
«حركة الجيش» عند إنطلاقتها، ومحاولة الارتباط بها، وإن كان نفوذ العناصر المتخلفه فى
«حركة الجيش»، كما كانت توصف فى ذلك الحين، قد أطاح بهذه المحاولة، بل وأدى إلى
انقسام «حدثو» الشهير عام ١٩٥٣، بين «التيار الثورى» بقيادة أبرز قادة حدثو فى ذلك
الحين، وهو سيد سلحمان رفاهى الذى اشتهر فى العمل السرى باسم «بدر».. وبين بقية
«حدثو» تحت قيادة كمال عبد الحليم ومحمد شطا.

وأخيراً: لم يقتصر الأمر على تجاهل الصراعات داخل حزب الوفد، وبين هذا الحزب فى
مجموعه وبين السراى.. بل إمتد إلى انعدام وجود تحليل دقيق لبقية الأحزاب المصريه، من
سعديين، وأحرار دستوريين، واشتراكيين، ووطنيين، إلى جانب حركة إنصار السلام، والمنظمات
النقابيه وغيرها.. الأمر الذى جعل قيادة الحزب فى واد والعناصر الجماهيرية فى واد آخر.

تلك أبرز النقائص التى برزت خلال عام من اعلان الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٥٠.
لذلك برز تناقص لم أفتن إليه فى أول الأمر.. بين الطابع الحلقى للقيادة الذى اتسم
بالسرية الشديدة، وبين وجود عناصر جماهيرية إرتبطت بالحزب، وكنت أنا مسئولاً عنها. كانت
اتجاهاتى منذ بدايه رحله نضالى. تتجه نحو العمل الجماهيرى، كما سبق أن أشرت، مع رغبه
شديدة للدراسة النظرية. وكانت أعظم أحلامى، يتمثل فى خط سياسى يتسم بالوضوح والعمق

ويرتبط فى نفس الوقت بنقض الجماهير، وتلك أيضا كانت أمنية العناصر الجماهيرية التى افتقدت فى «حدثو» وجود مثل هذا الخط، وانفصلوا عنها لهذا السبب، حيث جذبتهم المقومات «الاستراتيجية الكاملة للحزب الشيوعى المصرى». ومن هنا كانت البداية.. بداية الاتفاق الكامل بين طموحنا المشترك، فى رؤيه استراتيجية شاملة، ترتبط فى نفس الوقت بالعمل الجماهيرى.

وهنا ينبغى الإشارة إلى التناقض الذى برز فى الحزب، ثم أخذ يتصاعد بالتدرج بين طموحى القديم فى عمل نضالى يربط النظرية بالتطبيق، وبين الطابع الذى اتسم به معظم قادة الحزب من اغراق فى التجريدات النظرية واسراف فى السرية. والواقع أن هذا التناقض، الذى كان أحد قطبية كبار المنظرين فى الحزب، وقطبه الآخر يتجسد فى شخصى ومعنى العناصر الجماهيرية، كانت له آثار عميقة على حياة الحزب، بل وعلى الوحدة التى حدثت بعد ذلك بين الحزب وبين التنظيمات التى كان يراها إنتهازية مدمره. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر هذا التناقض فى الحقائق التالية:

* كانت النظرة إلى كل عمل جماهيرى تشترك فيه «حدثو» تتسم بالشك والرفض.. مثل حركة السلام، أو الصحف ذات الطابع اليسارى، مثل «الشعور» و «الملايين» وغيرها. بينما كنت أرى بل وأشجع كوادر الحزب فى المستويات تحت اللجنة المركزية، على الاندفاع فى العمل الجماهيرى.. والاستفادة من أشكال العمل الاعلامى والجماهيرى، مادام يخدم فى النهاية قضايانا الرئيسية ويسهم فى حماية المد الديموقراطى الذى صاحب مجئ حكومة الوفد عام ١٩٥٠. فى الوقت نفسه كنت احاول أحداث تغيير فى الطابع الانزالى لكبار «المنظرين» فى الحزب.

* فى ابريل عام ١٩٥١ اشترك «الحزب» مع «حدثو» فى التحضير لمؤتمر بهجامة فؤاد- القاهرة- حضره عدد كبير من الكتاب الأحرار، منهم سلامة موسى، ليضع ميثاقاً وطنياً، وتكلم مندوب عن «حدثو» كما تكلم مندوب عن «الحزب الشيوعى المصرى». واشترك الاثنان فى الهجوم على الحكومة التى تنكرت لما كان الوفد يطالب به وهو فى المعارضه. وانتهى المؤتمر إلى الموافقة على ميثاق يعلن الكفاح ضد أى معاهدة أو تحالف أو دفاع مشترك، ويدعو إلى تدعيم الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى من أجل التحرر الكامل من الاستعمار، ويطالب بوقف الاعتداءات على الحريات العامة، حرية الصحافة والرأى والاجتماع والتظاهر.. إلخ والفاء البوليس السياسى.

كما أعلن الميثاق النضال من أجل قطع المفاوضات فورياً، والفاء الأحكام الصادرة فى القضايا السياسية، وحق تكوين الجمعيات والهيئات والأحزاب.

* واشترك الحزب مع كل التنظيمات الأخرى فى الاحتفال الذى دعا إليه الحزب الاشتراكى

فى ١١ يوليو ١٩٥١ فى مناسبة ذكرى ضرب الانجليز لمدينة الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢. وشكلت لجنة ضمت مندوبين من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعى المصرى والحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى واللجنة العليا للحزب الوطنى والاخوان المسلمين للإعداد لهذا اليوم وتنظيم الاضراب.

* وفى ٢٦ أغسطس - ذكرى توقيع معاهدة ١٩٣٦ - خرجت مظاهرات من حى بولاق تضم الألاف من عمال الورش الأميرية، والمطبعة الأميرية، والترسانة البحرية. وعناصر السكة الحديد وورش أبو زعبل... تولى الحزب وحدتو والتنظيمات الوطنيه الاعداد لها وتنظيمها، والتقت هذه المظاهرات العماليه بأعداد كبيره من الطلبة وأفراد الشعب، واتجهت إلى وزارة الخارجية والسفارة البريطانية، وميدان عابدين.

* وفى مساء اليوم نفسه عقد الحزب الاشتراكي مؤقراً حاشداً اشترك فيه الحزب الوطنى وحركه أنصار السلام والاخوان المسلمون وكل التنظيمات الشيعويه. ولم يكن للحزب خطاً واضحاً تجاه هذا المؤتمر، لكن الاتجاه الجماهيرى الجديد، بتشجيع منى، فرض نفسه فى هذا المؤتمر.. بل ونزل بشعارات ثورية واعيه، أفسدت محاولات تحطيم هذا المؤتمر. وكان من الممكن أن تسفر هذه المحاولات عن صدام دموى بين الاخوان من جهة، وبين العناصر الماركسيه من جهة أخرى.. لولا مبادرة المرحوم «زكى مراد» أحد قادة «حدوتو» ومعه أعضاء «الحزب» برفع شعارات تدعو إلى الوحدة الوطنيه مثل: صف واحد ضد الظلم، صف واحد ضد الاستعمار، صف واحد ضد الإرهاب.

* وبعد الغاء معاهدة ١٩٣٦، أصدر الحزب الشيوعى المصرى كتيباً يحمل عنوان «ماذا بعد الغاء المعاهدة ؟» أعلن فيه تأييده لحكومة الوفد التى ألغت المعاهدة تحت ضغط الشعب وطالبها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المحتل وأعلان الحرب عليها، ويعقد معاهدة صداقه وعدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى، وتأميم قناة السويس، وطالب بتكوين كتائب الفدائين بعيداً عن الحكومة، وإطلاق الحريات السياسية، وحرية حمل السلاح ضد القوات البريطانية فى القتال حيث فقدت وجودها الشرعى هناك بعد الغاء المعاهدة، غير أنه فى الوقت ذاته اهتمت عن محاولة تشكيل كتائب المقاومة، وكانت خشية القيادة أن يكون فى خوض الحزب الكفاح المسلح فى القتال ما يعرض سلامه كيانه التنظيمى وسريته للخطر.

لكن الاتجاه الجماهيرى فرض نفسه، ووافقت على اشتراك عدد من الطلبة والعمال فى الكتائب التى كونها الحزب الاشتراكي. كما قام أعضاء الحزب فى العريش بإمداد الفدائيين بالذخيرة والسلاح.

* ثم جاءت المأساة الكبرى. وهى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢. كانت أحداث اليوم السابق للحريق، وهى المذبحة التى قامت بها القوات البريطانية ضد قوات بلوك النظام فى

مدينة الاسماعيلية، تنذر كل عيون واعيه بخطر مظاهرات ٢٦ يناير.. احتجاجاً على هذه المذبحة وضرورة الحيلولة دون تحويلها إلى كارثة وطنية، عن طريق القوى التخريبية العميلة، التى كان من المآثم أن تستفيد من غضب الجماهير، وتتعرف بهذا الغضب نحو اتجاه معاد للجماهير وحركتها.. وهو اتجاه التحطيم والحرق والدمار، لكن قيادة الحزب كانت لا تقدر هذه الأحداث.. ولم تجد العناصر الجماهيرية التى شاركت فى مظاهرات هذا اليوم، أى مساندة إعلامية- مثل المنشورات- تحذر من مخاطر ما حدث.. ولذلك فإنها عجزت عن السيطرة على الاتجاهات التخريبية، والتى بدأت من ميدان الأوبرا فى العاشر من صباح ٢٦ يناير، حيث كانت «كازينوهات» هذا الميدان هى أولى ضحايا هذا اليوم المشؤم.

* ولم يقف الأمر عند هذا الحد. لقد كان من المتوقع، وخصوصاً بعد نزول الجيش فى نهاية ذلك اليوم، أن تعلن الأحكام العرفية، وأن تفتح المعتقلات، وأن يكون قادة العمل الجماهيرى فى الحزب الذين شكلوا لجان المقاومة الشعبية فى عدد كبير من مناطق القاهرة فى قائمه المظلومين للاعتقال، وبدلاً من إصدار توجيه يعذر من هذا الخطر، تركت هذه العناصر لكف القدر.. وإن كان حذرهما ووعيها، قد حماها من الاعتقال، بفضل اختائنها القورى بعد اعلان الأحكام العرفية.

* وفى مساء يوم الحريق أصدر الحزب منشوراً تحت عنوان «نحن نعلم : الوفد والاخوان والاستعمار». واحتوى على تحليل غريب عن الواقع.. حيث اعتبر حكومة الوفد شريكه فى المؤامرة، رغم أنها كانت من ضحاياها. وكانت حجة القيادة أن النحاس «المضلل» قدم استقالته ليلة الحريق، وأن الملك رفض الاستقالة، ثم كان الدليل القاطع اعلان حكومة الوفد للأحكام العرفية!

وفى مساء ٢٧ يناير أصدر الملك قراراً بإقالة الوزارة الوفديه، وقبل أن تصل كل المنشورات إلى أعضاء الحزب لتوزيعها، أصدرت قراراً على مسئوليتى بعدم توزيع هذا المنشور وحرق كل ما تسلمته المناطق المختلفة، وأثنت القيادة على هذا القرار.

ولقد كان هذا المنشور تجسيداً لنظره الحزب إلى الوفد باعتباره حزب البورجوازية الوطنيه التى خانت الثورة، وألقت بعلم الوطنية فى «الوحد». ووفقاً لهذه النظرة كانت القيادة تفسر الاجراءات الرجعية التى تتخذها حكومة الوفد بالخيانة. وكانت تفسر الاجراءات الوطنية التى تتخذها بالتضليل.

مرحلة جديدة فى حياة الحزب الشيوعى المصرى

بعد اعلان الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، سادت التنظيمات الشيوعية المصرية بصفه عامة، والحزب الشيوعى المصرى بصفة خاصة، حالة من القلق والحذر والإرتباك. ذلك أن الإنتقال من مناخ الحريات الديمقراطية- تكوين فرق المقاومة ضد قوات الاحتلال، وبروز حركة الفدائيين فى منطقة القتال - إلخ الانتقال من هذا المناخ إلى ظلام الأحكام العرفية، والاعتقالات، والقبض على الفدائيين، وسيطرة مناخ القمع والإرهاب، كان صعبا وشاقاً ومثيراً للإضطراب. ورغم أن المعتقلات قد فتحت أفواها لتبتلع المئات من الشيوعيين، والوطنيين، والاشتراكيين، والفدائيين، إلا أن كوادر الحزب سرعان ما أفاقت من الصدمة، وتحركت بسرعة لمقاومة هذا الاتجاه.

ولعل البيان الذى وزع فى منطقة شبرا الخيمة بعد يومين من اعلان الأحكام العرفية يعبر عن هذا الاتجاه، فبعد اعتقال النقابيين النشطين فى الحركة العصاليه، وإغلاق الكثير من النقابات، صدر هذا البيان.. الذى طبع فى مطبعة قانونيه، كان صاحبها من المتعاطفين مع الحزب، وكان عنوانه «تسقط الأحكام العرفيه» وفى نهايته اسم اللجنة التى أصدرته والتى تحمل اسم «لجنة الدفاع عن العمال». وكان تكوين هذه اللجنة «شبه العلنيه» هو الرد السريع على اغلاق النقابات، واعتقال النقابيين.. واستطاعت خلال فترة قصيره من نشاطها بين العمال، ومن خلال اصدار البيانات، أن تجذب إليها عناصر نقابيه بارزه، أفلتت من الاعتقال، مثل محمد عهد الشافى، ومحمد السيد زود وغيرهما من النقابيين.

وفى نفس الوقت بادرت العناصر الجماهيريه للحزب بين الطلبة وداخل «الجهه الشعبيه» التى تكونت قبل إلغاء المعاهده، إلى تكوين «لجنة الدفاع عن الطلبة» وأصدرت بيانا تطالب فيه بإلغاء الأحكام العرفيه، والإفراج عن المعتقلين، واستطاعت أن تجذب عناصر طلابيه نشطه.

وخلال الفترة من نهاية يناير عام ١٩٥٢ حتى إلقاء القبض على فى يوليو من نفس العام، تسارعت خطا نمو وتطور الحزب، وزادت عضويه الحزب بشكل ملحوظ، الأمر الذى فرض أشكالا من التنظيم الحزبى تتعارض مع شكل التنظيم كما حددته لاتعه الحزب مثل ظهور لجان مناطق فى الدراسه، وشبرا الخيمه، وبولاق، وشبرا، تضم عناصر قيادية جديده، يليها «لجان المسئولين» ثم الخلايا. بينما كانت لاتعه الحزب، تحدد شكل التنظيم على نحو آخر.. قوامه لجنة المدينة فى كل محافظة- أو مديريه- يليها مباشرة لجان المسئولين ثم الخلايا.

وهنا ينبغي الاعتراف بحقيقته هامة، وهى أن جميع أشكال التنظيم الحزبى الجديدة، كان يعطى بموافقتى التامه، ودون الرجوع إلى اللجته المركزيه.. بل كنت أتحدث أثناء الاجتماعات المركزيه، عن ظهور هذه الاشكال الجديدة من التنظيم الحزبى، دون معارضه، بل ودون الاشارة إلى عدم انسجامها مع ما قررتة اللاتحه من شكل التنظيم.

فالتطور يخلق دائما الاشكال التى تتناسب معه. ومن المستحيل اخضاع هذا التطور لقوانين أو لوائح. وضعت فى ظروف مغايرة. هكذا تعلمت وآمنت وتحركت فى هذا الاتجاه.

لكن القبض على فى ١٨ يوليو عام ١٩٥٢، أى قبل «حركة الجيش» بخمسه أيام، وضع نهاية لمرحله، وفتح أبواب مرحلة جديدة فى حياة الحزب. فمن المصادقات النادرة، أن القبض على، أعقبه إنطلاق «حركة الجيش».. بكل ما أسفر عنه هذا الحدث من آثار عميقة فى تاريخ مصر، وتاريخ الحركة الشيوعية المصريه.

والواقع أنه لم يدبر بذهنى لحظة، أن اعتقالى سيكون بداية لخلاقات جديدة وعميقة، بينى وبين قيادة الحزب، كما لم أكن أتوقع أبداً أن تكون رؤية من يعيشون داخل اسوار السجون، أقرب إلى الواقع، وأصدق تعبيراً عن هذا الواقع، ممن يعيشون خارجه.. على الأقل بالنسبة لى الحالتي.

ذلك أن انطلاق «حركة الجيش» وسيطرتها على السلطه صاحبه موقفان متعارضان، وهما: موقفى من هذا الحركة فى أيامها الأولى وأنا فى سجن مصر، الذى اختلف تماماً عن موقف قيادة الحزب، فمن معرفتى بالخطوط العامه لتاريخ مصر، ومن اعجابى الشديد بالثورة العربيه، فضلاً عن نجاح قائمه «الضباط الأحرار» فى انتخابات نادى ضباط الجيش بالقاهرة، ضد حسين سرى عامر رجل الملك وقائمه فى نهاية عام ١٩٥١، هذا إلى جانب أننى كنت التقي- برفقى مندوب الحزب الشيوعى المصرى - مع أحد قادة «الضباط الأحرار»- وعرفت فيما بعد أنه جمال عبد الناصر - وكنا نناقش الأوضاع السياسيه الداخليه والخارجيه، وكنتنا معا بعض منشورات الضباط الأحرار ونشرتها «رايه الشعب» صحيفه الحزب الشيوعى المصرى.. من معرفتى هذه أيقنت أن هذه «الحركه» تعبر عن اتجاه وطنى، يصعب عزله عما يجرى فى المجتمع المصرى، وأنها التعبير «العسكرى» عن الرفض لفساد وخيانه واستبداد سلطه الملك وحلفائه من أحزاب الأقلية.. فضلاً عن سحق هذا الجيش بسبب فضائع الاسلحه الفاسده أثناء الحرب العربيه الاسرائيليه الأولى عام ١٩٤٨.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، بادرت وأنا فى السجن إلى إرسال تقرير سريع إلى قيادة الحزب يتضمن رؤيتى هذه وإلى إرسال برقيه تأييد ومسانده لقاده «حركة الجيش». وشاركتنى نفس الموقف جميع من كانوا فى السجن وقتئذ من قيادات وأعضاء التنظيمات الشيوعيه، - باستثناء فرد واحد كان ينتمى إلى «المنظمه الشيوعيه المصريه» - . وأذكر منهم يوسف

«درويش، ومحمود العسكري، وأحمد رشدي صالح من قادة منظمة الديمقراطية الشعبية «د.ش» وأحمد شكرى سالم وسعد رحى «حدوتو» و«مارسيل اسراييل» من منظمة «تحرير الشعب». كما أعلنت تأييدى لهذه «الحركة» أمام وكيل النيابة الذى كان يحقق معى. لكن قيادة الحزب- خارج السجن- اسرعت فى الحكم على «حركة الجيش».. فهى إنقلاب «عسكرى فاشى» جاء «لتهجير الشعب إلى الحرب» فى أول بيان أصدره الحزب. ثم بتقرير بعنوان «الحدع الكبرى».

وكان المقصود بتعبير الحرب فى ذلك الحين، هى الحرب العالمية الثالثة التى يعدلها المستعمرون ضد الاتحاد السوفيتى «وطن الاشتراكية وحسن السلام وتحرير الشعوب». وكان الحزب يركز دائما على خطر نشوب هذه الحرب فى القريب انسجاماً مع رؤية الاحزاب الشيوعية العالمية فى ذلك الحين.

ومع أننى كنت فى قرارة نفسى مؤمناً فى بدايه «حركة الجيش» بطابعها الوطنى، وضرورة اتخاذ موقف المساندة والنقد فى آن واحد بهدف التأكيد على اتجاهاتها الثورية، ومعارضه كل اتجاه معاد للديمقراطية، إلا أننى التزمت بعد ذلك بموقف قيادة الحزب- خارج السجن- بعد معرفتى به. بل واعترف بأننى اقتصعت به، ونقدت نفسى على الموقف المتسرع من تأييد «حركة الجيش» عند إنطلاقتها، وآمنت بأنها انقلاب عسكرى فاشى معاد للشعب ويعد للحرب، بل وانتابنى قلق فى داخلى خشيه أن يكون موقفى من حركة الجيش الذى أعلنته فى بريقه إلى قادتها، وأثبتته فى محضر التحقيق معى، كان ضعفاً منى.

والى جانب هذا الخلاف بينى وبين قادة الحزب فى الخارج، برزت خلافات أخرى.. أهمها:

* كانت نظرة قيادة الحزب فى الخارج إلى التنظيمات الشيوعية الأخرى تقترب من نظرة تنظيم «صوت المعارضه» القائله بأن جميع أعضاء هذه التنظيمات «جواسيس» ينهق على أعضاء الحزب مقاطعتهم، بينما كنت أنا أرى أن «إنتهازية» قيادات هذه التنظيمات لا تعنى مقاطعتها أو عدم التعامل معها. ومن هنا فقد ساهمت فى إنشاء نظام لحياة المسجونين السياسيين، أطلق عليه «الحياة العامه».. إنتظم فيه جميع أعضاء التنظيمات فى السجن، عدا العضء الوحيد من «صوت المعارضه». وكان هذا النظام يقضى بمصادرة إمكانيات «القادرين» لصالح جميع المسجونين دون تمييز. وهو ما رفضته قيادة الحزب فى الخارج. كما رفضت مشاركتى مع التنظيمات الأخرى فى المحاضرات والندوات التى نظمتها «الحياة العامه» لتبادل الخبرات الثقافية والنضالية.

* ثم كانت الجريمة الكبرى يوم اشتركت فى «لجنة الوحدة» التى نادى بها «حدوتو» داخل السجن لمناقشه وحدة الشوعيين المصريين. وعلى الرغم من أن جميع التنظيمات التى اشتركت فى هذه اللجنة أدانت موقف «حدوتو» من «حركة الجيش» وبدأ واضحاً أن «الحزب الشيوعى

المصري» سوف يفوز بأغلبية مقاعد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الموحد... فإن قيادة الحزب في الخارج أرسلت قراراً بتوجيه اللوم الشديد لى، ويطلب منى الانسحاب فوراً من هذه اللجنة «المشبوّه»! ثم حملت إلينا «الحقيقة»- النشرة الداخلية للحزب- مقالين: الأول بعنوان «الإنتهازية تعاود التخريب باسم الوحدة»! والثانى بعنوان «الحركة الديمقراطية بقيادة بوليسية متعقنه ويؤده متفبحة لخدمة الإنتهازين وتخرج الجمهور اسوس» وعلى الرغم من اعتراضى الذى تضمنه التقرير الذى أرسلته إلى القيادة فى الخارج، فقد نفذت قرارها وانسحبت من لجنة الوحدة.

الخلاف مع القيادة يتحول إلى صدام

وتدريجياً ومع اصرار القيادة على عدم اشراكى فى اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياة الحزب بدعوى أننى بعيد عن «الواقع»، بينما تسمح لنفسها بالتدخل فى حياتنا داخل السجن الذى لا تعرف عنه شيئاً، أخذ الخلاف يتصاعد ليصل إلى الصدام معها بعد أن أصدرت قرارات المكتب السياسى فى ديسمبر عام ١٩٥٦^(١).

« فى الوقت الذى قررنا فيه الإضراب عن الطعام بعد أن وصلنا خبر تقديم قضيتنا إلى المجلس العسكرى الذى شكل خصيصاً لمحاكمتنا، يصل قرار القيادة «الشفوى» بوقف هذا الإضراب الذى يمكن أن «يستغفر العصاة الفاشيه» فتدبر لنا مذبحة. وكان من المستحيل تنفيذ هذا القرار، ليس فقط بسبب اعتراض كل المضربين من أعضاء الحزب المقدمين للمحاكمة. وأعضاء التنظيمات الأخرى الذين تضامنوا معهم.. ولكن لأن نشاط أهالى المسجونين كسب تأييداً جماهيرياً، وأحدث تأثيره على سير المحاكمة بعد ذلك.

« ثم جاء الموقف من المحاكمة ليضيف إلى خلافاتنا مع القيادة، خلافاً جديداً وغريباً، ولا يتسق مع مفهومها عن «الفاشيه»! فبينما كنا نرى تحويل محاكمتنا إلى محاكمة سياسية، كان من رأى القيادة الذى أرسلته إلينا فى شكل قرار، التركيز على الجانب القانونى. ورفضت لجنة المنطقه فى السجن هذا القرار، وأصرت على أن يقوم سعد بأسهل بالدفاع السياسى الذى يتضمن الاعتراف بعضوية الحزب الشيوعى المصرى.

(١) قرارات المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى والتي كان من بينها: الاشتراك فى محادثات الوحدة مع الحزب الشيوعى المصرى الموحد وحزب العمال والفلاحين المصرى... ف... وهو امتداد «للفجر الجديد» .. وفضلاً عن فصل عدد من كوادر الحزب بتهمة الجاسوسية. وتقدير الرقيق طلعت. وهو الاسم التنظيمى لصاحب هذه السطور فى ذلك الوقت- لجهوده فى المحافظة على وحدة الرفاق داخل السجن. وقد رفضت ذلك التقدير فى التقرير الذى أرسلته إلى المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى. كما أعلنت رفضى لقرارات فصل الزملاء .

ويبدو أن هذا الدفاع السياسي الذي وصفه المرحوم عهد الرحمن الحميسى بأنه نموذج للأدب السياسي، قد فرض نفسه على القيادة التي وافقت على طبعه وتوزيعه خلال محاكمتنا التي استمرت شهراً أمام المجلس العسكري برئاسة القانصقام أحمد شوقي عهد الرحمن، ثم أمام اللواء فوزاد الدجوى بعد اعتقال الضابط الأول. وكان إنضمام بعض الذين وصلهم هذا الدفاع إلى الحزب دليلاً على تأثيره الجماهيري الكبير.

وبدلاً من أن تعيد قيادة الحزب النظر في موقفها منا بعد مناقشته مع سعد زهراى الذى عاصر الفترة التى سبقت محاكمتنا وخلال هذه المحاكمة، وبعبءها بقليل، نفاجأ بها بعد خروجه من السجن وكأنها قد قررت مقاطعتنا تماماً.

مرحلة عدم الاعتراف بالقيادة

وشهد ليمان طره ثم الواحات الخارجة «جناح» و«المعاريق» مرحلة جديدة فى علاقته بقيادة الحزب.. بدأت بعدم الدفاع عن سياستها، وانتهت بعدم الاعتراف بها تنظيمياً وفكرياً وسياسياً، بعد أن وصلتنا قراوت المكتب السياسى فى ديسمبر عام ١٩٥٦. وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة هى:

* كانت بداية عدم اعترافنا بقيادة الحزب فى الخارج، تتخذ معارضة مواقف الحزب السياسية من حكومة جمال عبد الناصر. مثل موقفه المعادى لحلف بغداد، الذى كتبت عنه «راية الشعب» وأن الحائن عبد الناصر دعا الحكومات العربية لإجتماع عرض عليها خطه لإتمام الحلف توافق الخطه الاستعمارية الإمبريالية». وعن موقف عبد الناصر فى باندونج كتبت رايه الشعب «فاشى مصر الخفلس يبحث عن المجد فى باندونج».

* وكانت الخطوة الثانية، فى نهاية عام ١٩٥٥ التى شهدت وضوحاً أكثر فى سياسة جمال عبد الناصر الخارجية، وشهدت فى الوقت ذاته تخطيطاً أكثر فى مواقف «الحزب الشيوعى المصرى»، والحزب الشيوعى المصرى الموحد. فكان موقف الحزب المصرى يتلخص فى: «أنه مع تعاطف النضال الوطنى ضد الفاشية أحس الامبرياليون بضرورة الإحاطة بحكم هؤلاء الضباط، والإتيان بعصاه جديدة تكون أقل افتضاحاً أمام الجماهير، ولكن يحطم عبد الناصر المعارضة نظم إنقلاباً ضد نفسه»

وكان موقف الحزب الموحد «أن تأييد الجانب الإيجابى للسياسة «الدكتاتورية العسكرية»، لا يعنى أبداً اغفال الجوانب الخيانية الرجعية فى سياسة الحكومة الداخلية وفى علاقتها بالاستعمار. وأنه ينهى الكفاح من أجل إسقاط الحكم الدكتاتورى وإقامة حكومة الجبهة الوطنية»

* وفى سجن الواحات الخارجة «جناح» الذى انتقلنا إليه من ليمان طرة، تكونت لجنة مشتركة من قيادتى «الموحد» و«المصرى» فى السجن، ضمت زكى مراد^(١) ومحمد شطا - من الموحد، ومجدى فهمى^(٢) وأنا من المصرى، لمناقشة سياسة حكومة الجديدة فى جلسات خاصة، من أجل الوصول إلى موقف سياسى مشترك نبعث به إلى قيادتى الحزبين خارج السجن.

(١) عضو اللجنة المركزية لحدوتى ثم المتحد، ثم المصرى، واسمه التنظيمى «ناشد»

(٢) العضو الاحتياطى للجنة المركزية فى الحزب الشيوعى المصرى، وعضو اللجنة المركزية فى الحزب المتحد، ثم فى الحزب المصرى.

وبالفعل اتفقنا على أن موقف الحكومة فى باندونج، والاعتراف بالصين الشعبية، ومعارضة حلف بغداد، والتفاوض للحصول على معونات إقتصادية سوفيتية، هى مواقف وطنية واستقلالية. وفى الداخل كان طرد الملك، وقانون الإصلاح الزراعى، ومصادرة أملاك الأسرة المالكة، هى ضربات ضد الاقطاع. وبعد مناقشة أى الطبقات تمثلها حكومة عبد الناصر، اتفقنا على أنها تمير عن مصالح البورجوازية الوطنية ذات الطبيعة المزدوجة.

* ولكن يتفق موقفنا السياسى والنظرى مع موقفنا التنظيمى اصدروا عدداً من المجلات هى: «الأبناء» وكانت صحيفة اخبارية تنشر مواقف الحكومة والتعليق عليها، ومجلة «الوطن» وتتناول تاريخ مصر وفق المنهج المادى التاريخى، وفيها كتب **مجدى فهمى** دراسة عن ثورة ١٩١٩، وقيادة البورجوازية الوطنية لها بزعامة سعد زغلول، وعن حزب الوفد الذى يعبر عن المصالح البورجوازية الوطنية المصرية. كما كتب فى مجله «الفكر» دراسة عن «**المنهج المادى فى دراسة التاريخ**». وفى «**الوعى**» كتبت دراسة عن الفاشية فى ايطاليا، والنازية فى المانيا، وعن الظروف العالمية والداخلية التى افترستها، وهى ظروف تختلف جذرياً عن ظروف البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. كذا دراسة عن الطبيعة المزدوجة للبورجوازية الوطنية فى المستعمرات وأشباه المستعمرات

والى جانب هذا كله، كانت كل خلية تحرر بالتناوب «**صحيفة حائط**» تنشر بعض الأخبار السياسية والتعليق عليها، كما تنشر بعض القضايا النظرية. وفى اجتماع دورى يضم كل أعضاء الحزب، كنت ومجدى فهمى نعلق على ما ينشر فى هذه الصحيفة. وكان هدفى من إصدار هذه الصحف، وتنظيم المحاضرات السياسية والفكرية، هو توعيه الرفاق سياسياً وفكرياً، أكثر منه موقفاً ضد السياسات المتخيلة لقيادة الحزب فى الخارج، ورويتها النظرية التى ثبت افلاسها.

ومع وصول عهد **العزیز** موسى الذى فوجئت به عضواً باللجنة المركزية- وهو أحد الخمسة الذين أعلنوا تكوين الحزب المصرى فى عام ١٩٥٠- وكان مفصلاً من اللجنة المركزية بعد شهور من إعلان الحزب حيث أعترف بأنه قدم معلومات كاذبه عن نشاطه فى الاسكندرية خلال مواجهتى له فى اجتماع للجنة منطقة الاسكندرية- الى الواحات الخارجة «جناح» وكان معه **محمد شعراوى** عضو المكتب السياسى والذى انضم إلى الحزب حديثاً- فى عام ١٩٥٤-، وهما يحملان «**قراوت المكتب السياسى الصادره فى ديسمبر عام ١٩٥٦**»، ويحملان أيضاً قراراً من الرفيق «**عاصم**»^(١)سكرتير التنظيم بالحزب - قبل أن يفرج عنه من سجن القناطر الخيرية- باجراء تحقيق مع أعضاء الحزب المسجونين منذ عام ١٩٥٢.. بدأت مرحلة صدامى مع قيادة

(١) الاسم التنظيمى للدكتور أسمايل صبرى عبد الله عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، والمتحد، والمصرى. وزير التخطيط الأسبق.

الحزب تأخذ أبعاداً جديدة، اتخذت خلالها عدداً من القرارات التنظيمية ضد القيادة وعلى مسئوليتي.

وعلى الرغم من أننى لم أكن أملك تنظيمياً سلطه اتخاذ هذه القرارات، إلا أنها كانت خيارى الوحيد لحماية ما تبقى ما بنيان الحزب التماسك فى سجن الواحات الخارجيه والذي كان يضم أكثر من سبعين من كوادر الحزب الشيوعى المصرى.

وكانت القرارات التى اتخذتها على مسئوليتي هي:

أولاً: وقف تنفيذ قرار القيادة بإجراء التحقيق مع المسجونين من أعضاء الحزب فى الواحات الشامل لجميع أعضاء التنظيم هو أسلوب بوليسى غريب على مبادئ التنظيم الحزبى.

ثانياً: إلغاء قرار المكتب السياسى للحزب الذى تضمنته قرارات ديسمبر ١٩٥٦ بفصل عدد من كوادر الحزب الذين حقق معهم فى سجن القناطر الخيرية.. وكان من بينهم داود عزيز- سكرتير الدعايه فى اللجنة المركزيه- وروؤف نظمي وثروت الهاس وشكرى عازرو وعبد الحائق الشهاوى ووليم طانوس وغيرهم.. وكان بعضهم أعضاء احتياطيين للجنة المركزيه.

ثالثاً: ضم داود عزيز إلى لجنة المنطقه فى الواحات الخارجيه، وضم جميع الذين فصلهم المكتب السياسى إلى المستويات التنظيمية الأخرى فى الواحات.

رابعاً: وقف عبد العزيز عوض عضو اللجنة المركزيه- الذى أعترف بأنه يملك وسيلة اتصال بقيادة الحزب فى الخارج- ورفض وضعها تحت تصرف لجنة منطق الواحات التى تتحمل وحدها مسئوليه الاتصال بالخارج.

رابعاً: وقف محمد شعراوي- عضو المكتب السياسى واللجنة المركزيه- بعد اعترافه بأنه هو وعبد العزيز عوض - قد أرسلوا تقريراً إلى القيادة دون عرضه على لجنة المنطقه وبدون علمها أو موافقتي باعتباري المسئول المركزى للمنطقه.

ويبدو أن قياده الحزب فى الخارج لم تعترض على هذه القرارات التى تضمنتها تقرير أرسلته إليها، كان بسبب خوفها من أن تفقد أكثر من ٧٠ عضواً تساوهم بهم خلال محادثات الوحدة مع «الموحد» و «العامل الفلاحين» «ع.ف» والتى كانت قد بدأت فى فتره العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، ويعد أن تأكدت من التأييد الاجماعى لكوادر الحزب فى الواحات لهذه القرارات.

ويبدو أيضاً أن القيادة فى الخارج خشيت أن ينتهى هذا الصدام الصريح معها إلى إنقسام لجنة منطقة الواحات، فكلفت الرقيق خالد بإرسال خطاب لى يحمل أسفه لعدم إتصاله بى طوال السنوات السابقة، ويعدنى بتنظيم إتصاله بى وأنه سيتولى ذلك بنفسه.

والحقيقة هي أن اتجاهها قويا بين أعضاء الحزب الشيوعى المصرى فى الواحات كان يريد الانقسام على قيادة الحزب «الانتهازيه» ويرفض الوحدة «الانتهازيه» مع «الموحد» و «ع.ف»

وكاد يفرض نفسه كأمر واقع، لولا الجهود التي بذلتها أنا ومجدي قهسي وداود عزيز والتي توجت بعقد «كونفرس» يضم كل كوادر الحزب في الواحات لمناقشة ما آلت إليه أوضاع الحزب على يد هذه القيادة.

كانت الأسئلة التي طرحها «الكونفرس» كثيرة.. أهمها:

* هل كان قرار التحقيق مع جميع أعضاء الحزب والذي بدأ في سجن القناطر الخيرية قراراً فردياً اتخذته الرفيق حاصم خلال تواجده بالسجن، أم أنه كان قراراً للمكتب السياسي للحزب؟

* هل كان من المصادفة إنضمام من تبقى من منظمة «صوت المعارضه» إلى الحزب بعد صدور قرارات ديسمبر ٥٦ بعد فصل داود عزيز سكرتير الدعايه وعدد من الكوادر الشعبية الأعضاء الاحتياطيين في اللجنة المركزيه؟

* لماذا حرص الرفيق حاصم على أن ينظم إتصالاً بلجنة منطقة الواحات ويعيداً عنها، وأختار عهد العزيز عوض ليقوم بهذا الاتصال وهو يعرف أنه أختار شخصاً تم فصله من اللجنة المركزيه بعد اعلان الحزب بشهور بعد أن ثبت كذبه!

* هل كان البحث عن «الجواسيس» من العناصر الشعبية في اللجنة المركزيه، كى يحل محلهم آخرون أكثر أهمية من اعداد الحزب للمساهمة في معركه الشعب كله ضد العدوان الثلاثي. والتي كانت قد بلغت ذروتها أثناء اجتماعات المكتب السياسي لاتخاذ قراراته المشئومه، خاصه وأن كل «الجواسيس» الذين كشفهم تحقيق عهد العزيز عوض كانوا جميعاً وراء الاسوار؟

* ولماذا اندفعت قيادة الحزب بكل هذه الحماس للرحده مع «حدثو» «العصابه التي قريى الجواسيس والخنونه» ومع «ج.ق» «الانتهازيه»؟ على حد قولهم فيما سبق.

* وكيف تحولت «الانتهازيه» إلى «ثوريه» ومتى؟ وكانت الوحدة عام ١٩٥٣ مع «الانتهازيه» تغليب لها. وكيف أصبحت هذه «الانتهازيه» بلحمها وشحمها ودمها ثوريه في عام ١٩٥٦؟

* وهل يقبل من يملك الحد الأدنى من الوعي القول بأن «الفاشيه» تحولت إلى بورجوازيه وطنيه، ومن ثم فعلازها «الانتهازيون» قد تحولواهم أيضاً إلى «ثوريين»! وبالتالي إذا كنا ندعو للجبهة الوطنية مع البورجوازية الوطنيه، فكيف لا نتحد مع «الثوريين» رغم أنهم كانوا «إنتهازيون»؟

ورغم دفاع محمد شعراوي وعهد العزيز عوض عن القيادة، والذي استغرق يوماً كاملاً، فإنهما قد انسحبا من «الكونفرس» بعد أن عجزا عن أى رد مقنع على أى سؤال من هذه الأسئلة.

وفى ختام «الكونفرس» وعلى ضوء مناقشات أعضائه اتخذت القرارات التاليه:

* إدانته قرارات المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى، والمعروفة بقرارات «ديسمبر عام ١٩٥٦».

* تأييد القرارات التى اتخذها الرفيق «طلعت» اسمى الحركى فى تلك الفترة- على مسئوليته فهى التى حمت وصانت وحدة الرفاق فى الواحات.

* لا يعترف «الكونفرس» باللجنة المركزية بعد ضم العناصر ذات التاريخ الانقسامى إليها.
* ادانته التحرير الانتهازى الذى إنطلقت منه القيادة مهولة نحو الوحدة.. ذلك التبرير الذى حوّل «الفاشية» إلى «بورجوازيه وطنيه»، وحوّل «الانتهازيه» إلى «ثوريه».

* أنه على الرغم من أن مصير الوحدة بين «المصرى، والموحد و«ع.ف»» والتى بدأت محادثاتهما، هو نفس مصير ما سبقها من وحدة بين «ح.م» و«يسكرا» وتكوين الحركه الديموقراطيه للتحرير الوطنى، فإن أعضاء «الكونفرس»- وهم وراء القضبان- لا يقفون ضد هذه الوحدة، كما لا يؤيدونها فى الوقت نفسه.

* أنه على الرغم من إقتناع أعضاء «الكونفرس» بأنهم بقيادة الرفيق طلعت يشكلون نواه اتجاه جديد، لا يدعى الثوريه دون غيره، ولا يزعم امتلاك الفهم النظرى والسياسى الكامل فإنهم سوف ينضمون كأفراد إلى الحزب الجديد الذى ستسفر عنه محادثات الوحدة، لا تربطهم أدنى صله تنظيميه، سواء فيما بينهم، أو بينهم وبين الرفيق طلعت.

وخلال الشهور السابقه على وحدة «الحزب الشيوعى المصرى» و«الحزب الشيوعى المصرى الموحد»، شهد سجن الواحات حواراً واسع النطاق بدأ بمناقشه كل مقومات الحزب واستمر حول قضيه القوميه العربيه، وقضيه البورجوازيه الوطنيه فى المستعمرات عامه وفى مصر بصفه خاصه، وقضيه الجبهه الوطنيه والقوى التى تنضم إليها ومضمون سلطه نظام جمال عبد الناصر، وغيرها من القضايا النظرية والسياسية.. من خلال المحاضرات العامه وعلى صفحات النشره الداخليه التى كانت تصدر يومياً.

وجاء يوم اعلان قيام «الحزب الشيوعى المصرى المتحد» يعلن نهايه مرحله فى مسيرتى، وبدايه مرحله جديدة لهذه المسيره.

الفصل الخامس

مثلما اتحد الشيوعيون المصريون في عام ١٩٤٧، مكونين ما يسمى «بالوحدة الأولى»^(١) التي ضمت «الحركة المصرية للتحرير الوطني» - ح.م.و «المسكرا»، اتحدوا مرة أخرى في ١٩٥٧. ولكن الوحدة هذه المرة تمت على مرحلتين. تمثلت المرحلة الأولى في تكوين «الحزب الشيوعي المصري المتحد» عام ١٩٥٧، وضم كلا من «الحزب الشيوعي المصري الموحد» و«الحزب الشيوعي المصري» - الراهب.

أما المرحلة الثانية فقد تمت في ٨ يناير ١٩٥٨ حيث اتحد «الحزب الشيوعي المصري المتحد» مع «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري» وكونا معا «الحزب الشيوعي المصري» - حزب ٨ يناير ١٩٥٨.

فكيف تمت هذه الوحدة التي ضمت جميع الشيوعيين المصريين «لأول مرة» في حزب واحد؟

(١) لم تنضم منظمة «الفجر الجديد» في هذه الوحدة. ويعتبر حزب العمال والفلاحين امتداداً للفجر الجديد بعد أن تغير اسمه إلى «الديمقراطية الشعبية» (د.ش.) ثم «طلعة العمال» (ط.ع.) ثم أخيراً إلى العمال والفلاحين (ع.ف.).

الحزب الشيوعى المصرى المتحد

فى أوائل يوليو ١٩٥٧ وصلتني رساله ثانيه من الرفيق خالد- بعد شهر من رسالته الأولى- «يَزَف» إلى وإلى جميع الرفاق بشرى توحيد «الحزب الشيوعى المصرى» و«الحزب الشيوعى الموحد» وقيام «الحزب الشيوعى المصرى المتحد». ويهنتنى أنا ومجدى فهمى باختيارنا عضوين «أصليين» فى اللجنة المركزية، على أن يحل آخران محلى أنا ومجدى فهمى لحين خروجنا من السجن ذلك أنه من الصعب الاتصال بنا لأخذ أصواتنا من جانب، ولأن للموحد أغلبية من الجانب الآخر. أما عن مسئولية منطقة الواحات، فقد تم الاتفاق مع رفاق «الموحد على أن تكون بالتناوب بينى وبين الرفيق «حميدو- محمد شطا- كل شهر».

ولم يكن فى ما حملته إلى هذه الرساله جديداً بالنسبه لى حيث كان المرحوم زكى مراد يمدنى ببعض أخبار محادثات الوحدة منذ بدأت فى اغسطس عام ١٩٥٦ وحتى قيام المتحد قبل شهر- أوائل يونيو- من وصول رساله الرفيق خالد إلى.

وشهدت منطقة الواحات وضعاً غريباً على التنظيم الحزبى.. من أمثله ذلك:

* أربعة أعضاء فى اللجنة المركزية «للحزب الشيوعى المصرى المتحد» فى السجن هم: زكى مراد، ومحمد شطا- من الموحد- يبا شران مسئوليتهما القياديه للحزب كله- داخل السجن وخارجه-. وأثنان من المصرى هما: مصطفى طيهه ومجدى فهمى ليس لهما الحق فى مباشرة مسئوليتهما القياديه للحزب، فهما «مجمدين» حتى خروجهما من السجن.

* مسئولان مركز يان للجنة منطقة سجن الواحات هما: محمد شطا- من الموحد- ويتولى مسئوليه المنطقة مره كل شهر- ويتولى بشكل دائم مسئولية فى اللجنة المركزية فى قيادة الحزب كله. ومصطفى طيهه يتولى مسئوليه المنطقة مره كل شهر- ولا يباشر مسئوليته كعضو فى اللجنة المركزية لأنه «مجمد»!

* مجدى فهمى- من المصرى- عضو اللجنة المركزية للحزب لكنه فى السجن ليس سوى عضو لجنه منطقة، فهو لا يباشر مسئوليته فى قيادة الحزب إلا بعد حصوله على «الحريه»!

* أما زكى مراد، فهو على الرغم من أنه عضو فى اللجنة المركزية ويباشر مسئوليته القيادية على نطاق الحزب كله، فهو بحكم وجوده فى السجن يخضع لقيادة- مصطفى طيهه- عضو اللجنة المركزية «المجمد» خلال الشهر الذى يتولى فيه مسئولية المنطقه!

* محمد شطا أيضاً، الكامل العضويه فى اللجنة المركزية يتحول إلى عضو لجنه منطقة خلال الشهر الذى يتولى فيه مصطفى طيهه مسئوليه المنطقه رغم عضويته «المجمده» فى اللجنة المركزية.

والى جانب هذا الوضع الغريب عن التنظيم الحزبى فى منطقة سجن الواحات التى تضم أفضل كوادر الحزبين «المتحدين» فى حزب «متحد» شهد السجن صورياً «مؤسفة» بعد «إندماج» أعضاء هذين الحزبين فى لجنة منطقة واحدة.. منها على سبيل المثال:

* ما كاد الرفيق «حميدو» الذى تولى مسئولية المنطقة خلال الشهر الأول، ينتهى من ترديد قسم الحفاظ على وحدة الحزب مع أعضاء لجنة المنطقة، حتى إنتهك هذا القسم «العظيم» فى كلمته الذى بدأ بها الاجتماع. قال أن «التجار الثورى» الذى تجسده «حدوتو» - وليس الموحد- قد إنتصر أخيراً، وأجبر «الرايه»- الحزب المصرى- صاحب نظرية «لا شيوعيه خارج الحزب» على الرضوخ لتيار الوحدة القوى. وأبدى غضبه على أولئك الذين وافقوا على إصدار قرار بحل «مجموعة روما»^(١). وقال إن لهنرى كوربيل رفاق مخلصين وهم أكثر مما يتصوره المعادون له. وأفاض فى الدفاع عن كوربيل.. مؤسس «التجار الثورى» فى الحركة الشيوعية المصرية، وأعلن أنه لا يعترف بهذا القرار لن يتوقف عن مراسله «مجموعة روما» أبداً حتى لو انقلبت السماء على الأرض. وفى ختام كلمته أبدى حزنه وأسفه على ما آكل إليه وضعى التنظيمى على يد «قيادة الدكاتره» التى أزاحت كل العناصر العماليه والشعبيه وفى مقدمتها مجدى فهمى وجاءت بأبناء الذوات من أمثال الهام سيف النصر ومحمد سيد أحمد وعادل سيف النصر، وبصراحه يحسد عليها دعانى حميدو وأنا ومجدى فهمى للعودة إلى «أما» حدوتو التى ستفقر لنا عقوقنا

وبعد أن أنهى حميدو من كلمته التى استغرقت أكثر من ساعتين، أبدت اعتراضى فى كلمه موجزه عن دور المسئول المركزى فى تأكيد وحده القاعدة مع القيادة وذلك بالدفاع عن قرارات هذه القيادة حتى ولو لم يكن موافقاً عليها وفقاً لمبدأ خضوع الأقلية للأغلبية، وخضوع المستويات الدنيا للمستويات الأعلى

وتوالى كلمات أعضاء المنطقة من الجانبين، كل من موقعه السابق على «الوحده»، وتبادل الجانبان أقذع الشتائم وأبشعها كما لم يحدث طوال السنوات الماضيه قبل الوحدة. وقبل أن

(١) تكونت هذه المجموعة تحت اشراف هنرى كوربيل بعد ابعاده عن مصر عام ١٩٥٠، وحملت اسم «مجموعة روما للحركه الديموقراطيه للتحرر الوطنى» وفى عام ١٩٥٥ عند وحده حدوتو مع عدد من المنظمات الصغيره وكونت معها «الحزب الشيوعى المصرى الموحد» فرضت هذه المنظمات إستبعاد إسم هنرى كوربيل من اللجنة المركزيه ومعه كمال عبد الحليم، وبعد مناقشات تقرر تجريد عضويه هنرى كوربيل إلى حين إجراء تحقيق، واتفان المنظمات الصغيره بسلامة موقفه، وإن كانت قيادة حدوتو قد وافقت على إستبعاد كمال عبد الحليم. وفى عام ٥٧ عندما تمت وحده «الموحد» مع «الرايه» كان من الشروط الأساسية للوحده حل مجموعة روما وفصلها وإستبعادها تماماً من الحزب «المتحد». وإن كان ذلك لم يمنع استمرار إتصال هنرى كوربيل مع بعض كوادر حدوتو - خاصة فى الواحات الخارجيه - من وراء ظهر الحزب. واستمر هذا القرار بعد وحده التنظيمات الثلاثه - الموحد، الرايه، ع ف - فى الحزب الشيوعى المصرى فى ٨ يناير ١٩٥٨.

تصل المعركة الكلامية إلى اشتباك بالأيدي تدخل المرحوم زكى مراد ونجح في وقفه. كانت هذه الصورة «المؤسفة» بعد اعلان الحزب الشيوعي المصري المتحد في الواحات بيومين!

* ثم كانت الصورة الثانية بعد أيام لا تزيد عن أسبوع منذ تمت الوحدة.. الزميل حميدو يعلن على جميع الزملاء أثناء تناولهم الإفطار.. أنهم مدعوون إلى حفل يقام مساء اليوم بعد عشاء فاخر لمناسبة عيد ميلاد الرفيق هنري كورييل. وقبل أن تصل المعركة الكلامية صاحبه بين أعضاء التنظيم السابقين والمتحدين في حزب واحد، إلى تشابك بالأيدي، تدخل المرحوم زكى مراد معلناً أن حميدو يدعو لهذا الاحتفال بصفة شخصية بوصفه صديقاً «ليونس»- كورييل- وأنه ليس هناك إلزام لأى عضو بالحضور.

ورغم عدم اقتناع الجانب المعارض- المصري سابقاً- لهذا التبرير الذى قدمه زكى مراد، فإنه لم يتوقف عن إرسال شتاتمه متوعداً بمناقشة هذا الموضوع فى المستويات الحزبية.

وحل المساء- وهو يحمل معه نذر معركة بالأيدي. وعلى العشاء كان مسئول الحياه العامه- من الموحد- يوزع اللحوم المقددة والباردة فيرفضها أعضاء «المصري» أحياناً بأدب وأحياناً أخرى بسخرية ويقبلها أعضاء «الموحد».. البعض على مضض، والبعض الآخر بإقتناع، وبعض ثالث يصيح «فتح عينك تاكل ملين»!

وبعد العشاء كان حميدو ومعه كل زملائه فى «الميس» وقد زينته الأنوار الكهربائية الملونه يتبادلون الكلمات التى تشيد بكورييل ودوره فى تحطيم «الانتهازية» بكل تنظيماتها. وبين الكلمة والكلمه يوزع الشاي أو المرطبات أو الحلوى.

وعلى مسافه قريبه منهم يفترش زملاء «المصري» أرض الصحراء يسمعون بأذانهم الشتائم التى تنهال على رؤوسهم. فيهتفون ضد كورييل الصهيونى. وحدثوا الانتهازية وقتله خميس والبقري^(١). ومره ثانيه يتدخل المرحوم زكى وأنا معه لوقف الاشتباك بالأيدي بين زميل من هذا الجانب، وآخر من الجانب الثانى، وقبل أن يصل إلى اشتباك جماعى بين الفريقين «المتحدين»! وينتهى الشهر الذى تولى فيه حميدو مسئوليه المنطقه ويحل الشهر الثانى الذى توليت فيه أنا مسئوليه المنطقه.. ويشهد الاجتماع الأول للجنة المنطقه صورة مؤسفة ثالثه.

كان على رأس جدول أعمال المنطقه مناقشه العدد الثانى من «حياة الحزب» النشره الداخليه للحزب الشيوعي المصري المتحد- الصادره فى سبتمبر عام ١٩٥٧.

ويبادر الرفيق «حميدو» بطلب الكلمه ليشن هجوماً شديداً على الرفيق خالد الذى كتب خط الحزب السياسى الجديد. وليس على ذلك الخط الذى كان جميع أعضاء لجنة المنطقه- فيما عدا محمد شعراوى وعبد العزيز عوض- يرفضونه حيث كان يتضمن مفهوماً خاطئاً عن البورجوازية الوطنية المصرية حيث يقول: «أنها لا يمكن أن تقارن بالبورجوازية التقليدية لا فى

(١) إشارة إلى موقف الحركة الديمقراطية للتحرك الوطنى من أحداث كفر النوار بعد أقل من شهر من قيام «حركة الجيش» ثورة يوليو ١٩٥٢

حاضرها ولا فى ماضيها ولا فى مستقبلها « بل وأكثر من ذلك أنها بورجوازية وطنية ثابتة ». وكان من الطبيعى بعد أن أمتد هجوم « حميدو » على « خالد » إلى الهجوم على تاريخ الحزب الشيوعى المصرى الذى « سرق » لافته الحزب، وخرّب الحركة الشيوعية المصرية.. أن يكون رد الفعل، هو الهجوم على يونس « الصهيونى » وأبناء يونس الذى اغتالوا خميس والبقري فى كفر الدوار.

ولم تكن هذه هى المرة الأخيرة التى أنهى فيها إجتماعات لجنة المنطقة خلال الشهر التى توليت فيها مسئولية المنطقة فى سجن الواحات.

الحزب الشيوعى المصرى حزب ٨ يناير ١٩٥٨

ويشهد سجن الرواح الخارجة ثلاث وقائع تسبق اعلان قيام «الحزب الشيوعى المصرى»
تجسد الصراعات اللامبديه التى مارستها الأحزاب الثلاثة التى اتحدت فى حزب ٨ يناير
١٩٥٨.. هى:

الواقعة الأولى: رساله تصلنى من الرفيق خالد مع أخت «سعد باسبلى» التى حضرت إلى
السجن لزيارته.. يقول فيها أن «تبارنا القوي» يتعرض للتصفية نتيجة مؤامرات «حدثو»
ويطالبنى بالمحافظة على «وحدة وقائنا» فى وجه هذه المؤامرات التى تستهدف ضرب
«اتفاقنا» مع «ع.ف.» وحقنا نحن وع.ف. فى الحصول على أغلبية المقاعد فى اللجنة
المركزية.!!

الواقعة الثانية: وكانت هى زيارة الرفيق «خليل» - كمال عبد الحلهم - للواح والى تمت
بعد وصول رساله الرفيق خالد. فى هذه الزيارة إجتمع خليل بحميدو وناشد ساعات طويله خلال
يومين متتالين.

وكان هدف الزيارة كما عرفته من المرحوم زكى مراد هى أخذ صوته هو وحميدو على نسبة
تمثيل «الحزب الشيوعى المصرى سابقاً» فى اللجنة المركزية والذى يصر على أن تكون له ٩
مقاعد. و١١ مقعداً «للموحد» ١٤ مقعد لـع.ف. وهو الاتفاق الذى تم بينه- اى بين الرايه-
وبين ع.ف.

وكما عرفت من المرحوم زكى مراد، فان زيارة خليل كانت لإقناعه هو وحميدو للتصويت
بالموافقه على نسبة التمثيل هذه فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى- حزب ٨ يناير.

الواقعة الثالثه: وكانت حضور الرفيق سعد زهران للواح فى زيارة مفاجئه بعد زيارة كمال
عبد الحلهم بأيام. كان يحمل معه أسفه وأسف «الرفيق خالد» وكل قيادة «الحزب المصرى»
لعدم إتصالهم بى طوال السنوات الماضيه، وهم الذين يقدرون دورى الكبير فى قيام الحزب عام
١٩٥٠. ومحافظتى على وحدة الرفاق فى السجن. وتحدث بأسهاب عن محادثات الوحدة حتى
قيام «المتحد» واكتشافهم تأمر «حدثو» ضدهم، واتفاقهم مع «ع.ف.»، ونجاحهم أخيراً فى
الحصول على تسعة مقاعد فى اللجنة المركزية، تشكل مع المقاعد الأربعة عشر المخصصة
لـع.ف. أغلبية كبيرة ضد حدثو التى حصلت على ١١ مقعداً.

غير أن هذا الحديث الذى استمر ساعات لم يكن هو هدف زيارة سعد زهران الحقيقى، فقد
كان هدفها هو الحصول على موافقتى وأنا ومجدى فهمى على استمرار «محميدنا» فى قيادة
الحزب الجديد «حتى» خروجنا من السجن! وهو نفس الوضع الذى كنا عليه فى «المتحد»!!

وفى أواخر يناير ١٩٥٨ يطلعنى المرحوم زكى مراد بصفة شخصية- على رساله من زملائه تتضمن ملخصاً لمحضر الاجتماع الأول للجنة المركزية للحزب الذى اتحد فيه جميع الشيوعيين المصريين فى ٨ يناير. كانت قضية المحترفين هى القضية الساخنة.. رفاق «المصرى» الذين يساهمون بالقدر الأكبر فى مالهى الحزب لا يوافقون على العدد الكبير من المحترفين من أصل «حدوتوى» ويصفونهم «المرتزقه» و«ع.ف» ونسبه عدد محترفيها أقل بكثير من حدتو تتضمن مع «المصرى» ونسبه محترفيه أقل بكثير من «ع.ف». ويستمر الاجتماع ساعات يتبادل خلالها أعضاء اللجنة المركزية من المصرى و«ع.ف» الشتائم مع أعضاء اللجنة المركزية الموحد وينتهى الاجتماع الأول للحزب الذى اتحدت فيه جميع التنظيمات الشيوعية فى مصر إلى استمرار الوضع الانتقاسى.

وتأتينا الأخبار بعد ذلك:

* مسئول المالىه وهو من «ع.ف» لا يعطى المحترفين من «حدتو» مرتباتهم بعد الاتفاق مع «الرايه»!

* الموحد يمتنع عن دفع الاشتراكات لصندوق الحزب ويخصصها لتفطيه مرتبات محترفيه!

* «الرايه» تستخدم امكاناتها المالىه فى «تجنيد» بعض المحترفين من «حدتو»!

وفى الاسبوع الثانى من مارس عام ١٩٥٨، يأتى كمال عبد الحليم إلى سجن الواحات فى زيارة ثانيه- بعد زيارته الأولى منذ مايقرب من شهرين- يجتمع خلالها مع محمد شطا وزكى مراد للإلتفاق على اللسمات الأخيرة للانقسام.

بعدها بأيام يخبرنى زكى مراد بأن كمال عبد الحليم قد «أبعد» عن المكتب السياسى واللجنة الدائم^(١).

وتمر أيام أخرى ونسمع خبر فصل أعضاء «حدتو» فى اللجنة المركزية من الحزب.

وفى اليوم نفسه نستمع إلى بيان من «الحزب الشبوعى المصرى- حدتو» يدين التكتل. وانقسم الحزب إلى فريقين أحدهما متهم بالانقسام، والثانى متهم بالتكتل. كان الفريق الأول هو «حدتو» وكان الفريق الثانى هو «المصرى» بعد إضافه اثنين من «ع.ف» حضراً حديثاً إلى الواحات!

ومنذ ذلك التاريخ أخذت العلاقات بين الفريقين تتدهور بشكل مخيف وسريع حتى وصلت إلى حد المقاطعه، بعد اشتباكات بالأيدي تدخلت الاداره- للأسف- فى فضها.

كانت ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨ قد انطلقت، ومع انطلاقتها بدأت سياسه «حدتو» تتبلور فى اتجاه التأييد المطلق وبغير أى تحفظ لسياسه عبد الناصر وحكومته. كما بدأت سياسه «الحزب الشبوعى المصرى ٨ يناير» تتبلور فى اتجاه المعارضه المطلقة

(١) اللجنة الدائم. وكانت مكونه من «عباس» عن «ع.ف» و«خالد» عن «الرايه» و«خليل» عن «حدتو». وهى تقوم بعمل السكرتير العام للحزب حيث كان من المعتز بالإلتفاق على شخص واحد.

لجما العبد الناصر.

وحرصت «حدثو» على اعلان التمييز بينها وبين «الحزب»، فأطلقت على نفسها اسم «الشيوحيون المؤيدون» وعلى الحزب اسم «الشيوحيون المعارضون»، وبدأت تتعامل مع ادارة السجن على هذا الأساس. فكان لها مندوبها الخاص الذى يتحدث باسم «المؤيدين» وكان للحزب مندوبه الذى اعتبرته الادارة مندوب «المعارضين»!

وانتقل الشيوحيون المصريون السجناء من الخيام المفتوحة ليل نهار فى صحراء الواحات الخارجيه «بجناح» إلى الزنازين المقلقة فى قلب الصحراء نفسها «بالمحاريق»، وقد وصلت العلاقة بين فريق المسجونين فى «حدثو» وبين فريق المسجونين فى «الحزب» إلى القاع . وخلال الربع الأول من عام ١٩٥٩، يصل إلى سجن المحاريق بالواحات الخارجيه، جميع أعضاء اللجنة المركزية لحزب ٨ يناير، عدا الرفيق خليل- كمال عبد الحلیم- من قادة «الاتقسام»، والرفيق عباس- أبو سيف يوسف- من قادة «التكتل»، والأغلبية الساحقه من كوادر وأعضاء «حدثو» و«الحزب»!

وتصل الحركه الشيوحيه المصريه إلى حالة من التشرذم والتمزق والتشتت الفكرى والسياسى والتنظيمى، لم تشهده منذ الأربعينات.

وعندما وصل الصراع بين «الشيوحيين المؤيدين» و«الشيوحيين المعارضين» إلى حافه تصفية الحركه الشيوحيه المصريه، نصحت مباحث أمن الدوله بفتح زنازين السجن على مصراعها بعد أن كانت لا تفتح سوى نصف ساعة لفسحه الصباح، وأخرى لفسحه المساء . ودب النشاط وتضاعف الصراع اللامهدئ وتتنوع اساليبه المتدينه والمخيفه.. وجاء اللواء حسن المصيلحى رئيس مباحث أمن الدوله بجنى الحصاد.. الذين إستنكروا أفرج عنهم.. والذين فيهم «أمل» يرسلون إلى مدارس «غسيل المخ».. لكن الصراع لا يهدأ أبداً. كان وضع الأحزاب الثلاثه التى اتحدت فى حزب ٨ يناير داخل سجن المحاريق يتلخص فى الأتى:

* «الحزب الشيوحي المصرى الموحد».. هجرة كل أعضاء التنظيمات الصغيره التى اتحدت مع «حدثو» ليقوم هذا الحزب، وتعود «حدثو» كتله متماسكه تطلق على نفسها بعد اتقسامها عن حزب ٨ يناير «الحزب الشيوحي المصرى».. حدثو».. امتداد «ح.م» بزعامه هنرى كورييل.

* «حزب العمال والفلاحين الشيوحي المصرى»... ورث إسم «الحزب الشيوحي المصرى» كما ورث إلى جانب كتلتيه الأساسية وهى «مجموعه الفجر المجهده» كل قيادة وأعضاء «الحزب الشيوحي المصرى- الرايه» فضلا عن تنظيمين صغيرين هما «نواة الحزب الشيوحي المصرى، وطلعيه الشيوحيين»... وهو امتداد للمجموعه التى أسسها «جاكوب دى كامب» فى الأربعينات ومن بعده «صادق سعد ورويحون دويك منذ الخمسينيات».

* «الحزب الشيوحي المصرى -الرايه».. تقلص عدد ممثليه فى قيادة حزب ٨ يناير إلى ٣

أعضاء، هم قزاد مرسى، واسماعيل صبرى، وسعد زهران، وتششتت كوادره بين تنظيم «الأفق» بقيادة رؤوف نظفى ويضم الأغلبية الساحقة من الكوادر والأعضاء، والأقلية التى بقيت ملتزمة بحزب ٨ يناير، والجميع يختلفون مع قيادتهم التاريخية، ومع قيادة الحزب، ومع «حدثو».

وفى ظل هذا الوضع المعقد لمختلف التنظيمات داخل السجن تصدر قرارات يوليو ١٩٦١ التى تتضمن تأميم البنوك والشركات الاحتكارية والرأسمالية الكبيرة وتصل إلى السجن أخبار تقول بأن سكرتير «الحزب الشورى المصرى» الرقيق عباس^(١) قدم دفاعاً سياسياً أمام المحكمة يتضمن تأييد قرارات يوليو وحكومة جمال عبد الناصر الوطنية، ويدعو إلى قيام جبهة وطنية مع الحكم الوطنى.

وعند حضور عباس إلى سجن المعاريق بالراحات الخارجة التقيت به ثلاث مرات، وكان موضوعها واحداً، غير أن نتائجها كان متضاربة.

فى اللقاءين الأول والثانى أكد على موقفه السابق من تأييد جمال عبد الناصر وسياسته الوطنية، وأكد على تمسكه بهذا الموقف مهما كان حجم ضغوط زملائه فى اللجنة المركزية بالسجن.

أما اللقاء الثالث فقد حمل تراجعاً عن إصراره السابق الأمر الذى بدا غريباً لى حتى نعى إلى علمى أمر الاجتماعات المغلقة التى تمت بينه وبين زملائه خاصة صادق سعد وويون دويك. والأمر الأكثر غرابه أنه وقف فى اجتماع عام لجميع أعضاء الحزب فى السجن، يعلن أسفه وتراجعاً عن تأييد جمال عبد الناصر وحكومته.

وفى ذلك اليوم نفسه وفى اجتماع للجنة المنطقه قدمت استقالتي من الحزب وفى نيتى أن أبدأ من جديد كما سبق أن بدأت عام ١٩٤٩.

وهكذا فرض تيار «ع.ف» اتجاهه المناهض لجمال عبد الناصر، واستمر هذا الاتجاه سائداً حتى الأيام القليلة التى سبقت تصريح جمال عبد الناصر للمصحفى الفرنسى إريكولو^(٢) باعتزازه الافراج عن جميع المعتقلين والمسيجونين الشيوعيين فى أوائل عام ١٩٦٤. وهنا كانت نقطة التحول. إذ يصدر بيان من اللجنة المركزية للحزب يتضمن الحديث عن «الحكومة الوطنية» و«نظام الحكم الوطنى بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر» و«الطريق للارأسمالى فى التطور» وأفاق التحول الاشتراكى بعد إجراءات يوليو ١٩٦١ و«النضال من أجل الجبهة الوطنية مع الحكم الوطنى». بعد أن كان شعار الحزب حتى ذلك اليوم هو «اسقاط جمال عبد الناصر» وحكومته «الرأسمالية الاحتكارية». «الشريك الأصفر للاستعمار».

(١) الاسم التنظيمى لأبى سيف يوسف سكرتير عام حزب ٨ يناير.

(٢) صحفى فرنسى مصرى الأصل- كان عضواً فى حدثو. وقد التقى بجمال عبد الناصر بوصفه محرر شئون الشرق الأوسط بصحيفة لوموند الفرنسيه بعد أن هاجر إلى فرنسا فى أوائل عام ١٩٥٠.

الفصل السادس

جذور الفكر الانقسامى وآثاره

كانت ملحمة رائعه لنضال جيل من الشيوعيين المصريين، خلال الفترة من ١٩٤٥-١٩٦٥.. وهى الملحمة التى انتهى فصلها الأخير، نهاية تراجيدية، حيث يتقدم الأبطال الذين لم تهزمهم أهوال السجون والمعتقلات والمنافى، ليعلموا طواعيه وإرادتهم «الحرة» إنها شكل تنظيمهم المستقل.. والانضمام- كأفراد- إلى التنظيم الذى اختارته الدولة ومحت قيادتها. «الاتحاد الاشتراكى»

لكن هذه النهاية، يصعب فهمها بعيداً عن المناخ العام الذى ساد الحركة الشيوعية المصرية منذ نشأتها، وحتى لحظة اعلان نهاية تنظيماتها المستقلة.

فما كان من الممكن الإقدام على هذه الخطوة لولم يكن وباء الإنقسام قد وصل بالحزب الذى اتحد فيه الشيوعيون المصريون إلى حالة أليمة من الإنقسام والفوضى والتحلل.. فضلاً عن إنبهار قياداته بالإنجازات التى تحققت فى ظل قياده عبد الناصر الوطنيه.. التى كانت تسير فى طريق التطور الاقتصادى المستقل، بل وتحمل توجهات ذات طابع اشتراكى.. تتفق مع أهداف القوى الاشتراكية فى مصر والعالم الاشتراكى.

وذلك يعنى أن الظروف الذاتية للحركة الشيوعية المصرية- الانقسامات والفوضى- امتزجت بإنجازات الحقبة الناصرية فى ذروة نضالها ضد الامبريالية العالمية، وبرز سياستها المعبرة عن إختيار طريق جديد للتطور الاقتصادى- يحمل بعض معالم الطريق الاشتراكى- بدون قيادة القوى القادرة وحدها على السير بحزم فى هذا الطريق. ولقد أثبتت الأحداث التى أعقبت وفاة جمال عبد الناصر، مدى هذا الخطأ القاتل. فلا يمكن الحديث عن إختيار طريق اشتراكى بدون حزب يقود هذا الإختيار.

هذه الظروف يصعب تجاهلها.. كما يستحيل تجاهل هيئة العنصر الأول- أى الانقسامات- لما إنتهى إليه مصير غالبية جيل الأربعينيات، والخمسينيات من الشيوعيين المصريين. يضاف إلى ذلك إغراءات السلطة، فمن الصعب تجاهل هذا العنصر. فالكثير من القيادات المسئولة عما وصل إليه الوضع من ترد، كانت على صلة بالسلطة، عن طريق «وسطاء» يحملون وعداً مغريه. فضلاً عن وجود صلة قديمه بين هؤلاء «الوسطاء»، وبين عناصر بارزة من القيادات الشيوعية. وخصوصاً «حدثو».

والسؤال الأول الذى يفرض نفسه هو:

إذا كان ويا. الانقسام يشكل أحد الحلقات الرئيسية المسئولة عما آل إليه مصير مرحلة خصبة من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، بل ومصير الاتجاهات اليسارية والديموقراطية والاشتراكية التي أصابها ويا. الانقسام بالتشتت والتردد والإحباط.. فمن أين جاء «ميكروب» هذا الويا؟ ومن المسئول عن خلقه وانتشاره «واستيطانه» حتى اللحظة الأخيرة من اعلان حل حزب ٨ يناير ١٩٥٨ «الحزب الشيوعي المصري»، بكل ما ترتب على هذا القرار من آثار يصعب حصرها الآن؟

إنه سؤال شائك.. قدمت عشرات الاجابات عليه، كل إجابة طرحت تفسيرها الذاتي التابع من رؤيتها الخاصة.

وأعتقد أن من حقى، بل ومن واجبى، باعتبارى أحد القيادات المؤسسة للحركة الشيوعية المصرية، منذ بداية الأربعينيات، وحتى الافراج عنى عام ١٩٦٤ بعد سجن واعتقال استمر ١٢ عاما، أن أقدم شهادتى التابعة من تجربة بدأت «بالحركة المصرية للتحرر الوطنى» ثم «بالحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى». وإنتهت «بالحزب الشيوعي المصري» الذى أطلق عليه البعض اسم حزب «الرأية».

وشهادتى للتاريخ وللأجيال الجديدة من المناضلين من أجل الأهداف التى ضحيت من أجلها بمعظم سنوات عمرى، يمكن تلخيصها فى الأتى:-

أولاً: الحركة الشيوعية المصرية التى غرست بذورها أثناء الحرب العالمية الثانية، وامتدت جذورها وأنبعت بعد إنتها. هذه الحرب، اتسمت منذ بدايتها بطابع الانقسام.. الذى تجسد فى ظهور ثلاثة تنظيمات أساسية مستقلة، هى «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» و«إيسكرا» و«الفجر المجهدي» لكل تنظيم قيادته المستقلة.. وكل قيادة تؤكد ثورتها وإنتهازية الآخرين.

ثانياً: عندما أحس الشيوعيون المصريون بخطر الانقسام، أرتفعت الأصوات المعبرة عن ضرورة الوحدة، فاتحدت «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» مع «إيسكرا»، وظهرت «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى» «حدثو»، كأول تنظيم يوحد تنظيمين من التنظيمات الثلاثة الرئيسية فى ذلك الحين.

ثالثاً: لم تستطع هذه الوحدة مقاومة التيار الانقسامى.. المتمثل فى سعى كل من قيادة «إيسكرا» و «الحركة المصرية للتحرر الوطنى»، إلى استقطاب كواد الطرف الأخر نحوها واقتناعها بسلامة خطها السياسى.

ولعل موقف قادة «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» بعد هذه الوحدة، وعلى رأسها هنرى كورجيل يجسد بعمق هذه الحقيقة. فبعد الوحدة وكنت أنتمى إلى كواد الحركة المصرية وعلى صله وثيقة بزعيم هذه الحركة.. بل وكنت مشهوراً بأننى من أخلص المقتنعين بقيادة الزميل «يونس»- أى هنرى كورجيل-. واستناداً إلى هذه الصلة الوثيقة بينى وبينه أثناء تلك الفترة، كان كورجيل يعتبرنى ضمن الحلقة الضيقة من كواد الحركة المصرية الموثوق بها.. ويعبر عن

أفكاره معى بوضوح كامل.. والتي- كما أشرت من قبل- لم تكن تخرج عن ضرورة «تجنيد» كوادر «المسكرا» إلى خط الحركة المصرية، رغم أن الحركة المصرية وإمسكرا، كانتا من الناحية الشكلية على الأقل، متحدتين فى تنظيم واحد، اسمه الحركة الديمقراطية للتحديد الوطنى، وتحت قيادة واحدة.

وايها: ولأثنى عايشت هذه المرحلة، وعانيت بعد ذلك من آثارها، فإننى أسجل شهادتى عنها، وبعد مرور ما يقرب من ٤٢ عاما على أحداثها، بقدر كبير من الموضوعية.. بعد زوال جميع عوامل التحيز والتعصب لهذا الاتجاه أو ذاك.

ومن هذا المنطلق فإننى أسجل بأن الفترة القصيرة ما بين الوحدة الأولى- ١٩٤٧ إمسكرا والحركة المصرية- وبين انفجار الانقسامات عن التنظيم الذى جسد هذه الوحدة ١٩٤٨- أى حدتو- لم تكن سوى المحصلة المنطقية والحتمية.. لإتجاهات لم تستطع الوحدة الشكلية الحد من شروها.

ذلك أن قيادات «المسكرا» كانت تتميز بمستوى عال من الدراسات النظرية، بينما كانت قيادات «الحركة المصرية» تفتقر إلى هذا الجانب وتركز على النشاط العملى. وكان الزميل «يونس» يسخر من الاهتمامات النظرية والثقافية لعناصر إمسكرا، ويؤكد لنا أن «التحاور الثورى» أى الحركة المصرية، يجب أن يجذب إليه جميع المخلصين من التيار الآخر.

خاصا: وخلاصة الدروس المستمدة عن أحداث تلك المرحلة تشير إلى حقيقة يصعب إنكارها، وهى أن جذور الفكر والسلوك الانقسامى، بدأت منذ مولد الحركة الشيوعية المصرية-، الوسيطة- أى التى برزت منذ بداية الأربعينيات وأنهت وجودها التنظيمى فى منتصف الستينيات والتى تختلف عما سبقها من تنظيم شيوعى فى العشرينات .. كما تختلف عما أعقبها بعد ذلك فى أوائل الثلاثينيات. ومن هنا إخترت لها اسم «الحركة الوسيطة».

والواقع أن حدتو، والحزب الشيوعى المصرى، وحزب العمال والفلاحين الشيوعى، كانوا يشكلون العمود الفقري للحركة الشيوعية المصرية- الوسيطة- أى ما بعد ذبول ما تبقى من الحزب الشيوعى فى العشرينيات وجزء من الثلاثينيات- وما قبل الحركة الشيوعية التى برزت بعد حل تنظيمات الحركة الوسيطة عام ١٩٦٥.

ولأن هذه التيارات الثلاثة- حدتو- و«الحزب الشيوعى» و«طلعيه العمال» كانت تختلف إختلافاً جوهرياً عن التنظيمات الصغيرة - التى اتحدت مع حدتو عام ١٩٥٥-، من حيث الحجم والتأثير وشكلت معها الحزب الموحد فإن وهم إنتصار حدتو لم يكن له ما يبرره.

فإذا كانت حدتو قد استطاعت السيطرة على الحزب الموحد بعد «تجنيد» كوادر التنظيمات الصغيرة فى اللجنة المركزية إليها، فإن الحزب الشيوعى المصرى، وحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى، كانا قضية صعبة معقدة.. كلاهما يؤمن بنفس نظرية النمو الذاتى..

كلاهما يؤمن بقدرته على السيطرة على الحزب بعد الوحدة، بفضل تاريخه، أو قدراته النظرية، أو نفوذه بين الجماهير.

وهنا تلزمتى أمانه شهادتى للتاريخ بالاعتراف بحقيقة يصعب الشك فيها.. فإذا كان تيار حدتو قد اشترك فى الوحدة التى اسفرت عن تكوين الحزب الشيوعى المصرى - فى ٨ يناير ١٩٥٨ - وهو الحزب الذى إنطوت تحت لوائه التيارات الكبرى الثلاث فى الحركة الشيوعية المصرية- حدتو- الراية- ج.ف- بهدف السيطرة عليه، فإن الهدف نفسه كان يحرك الآخرين.

ويعترف الدكتور فؤاد مرسى سكرتير عام الحزب الشيوعى المصرى قائلا: «عندما أعود بالذاكرة إلى هذه الأيام والاحداث، فاننى اكتشف شيئاً غير مقبول، هو ذلك الذى مزقنا شر ممزق وأعتقد أنه فى ذلك الحين، كانت كل منظمة تحاول أن تحصل على أكبر قدر من فرص القيادة فى الحزب الجديد، وأن كل منظمة قد حاولت أن تدعى أنها كانت أكثر عدداً من الآخرين»

وهو اعتراف خطير، سجله الدكتور رفعت السعيد^(١) مستنداً إلى محضر نقاش مع الدكتور فؤاد مرسى.

وتكتمل الصورة حين يقول حلمى يسمن وهو من القيادات البارزة لتنظيم ج.ف «كان هدفنا أن يدخل الكادر إلى الوحدة مع حدتو محصناً بفاهيم ثابتة». ثم يلخص الموقف كله- وبعبارة بسيطة- فخرى لبيب أحد قادة تنظيم «طلعة الشيوعيين»^(٢) ثم «الوحد» ثم «حزب ٨ يناير» قائلاً: «فى تقديرى أن الوحدة تم التوجه إليها دون هزيمة الأفكار الانقسامية.. الوحدة لم تتم على أساس فكر توحيدى.. وإفاقت فى إطار افكار وممارسات انقسامية قوية».

هكذا نرى الوجه الحقيقى للمد الوحوى الذى بدأ منذ عام ١٩٥٥، ووصل ذروته عام ١٩٥٨ عندما أعلن تكوين أول حزب شيوعى مصرى يضم جميع التيارات الرئيسية فى الحركة الشيوعية المصرية «الوسيلة»..

لقد كان مداً زائفاً.. مداً انهزامياً انقسامياً من حيث الجوهر.. جميع الأطراف التى فجرت مياهه، لم تكن مؤمنة بقضية الوحدة.. ولا حتى بوجود جبهة تتحد فيها جميع الأطراف، بصدق، ودون مناورات ومؤامرات مدمرة.

(١) رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٧- ١٩٦٥ ص ٢٢

(٢) أحد التنظيمات الشيوعية الصغيرة التى خرجت من حدتو ويرمز له ب «ط.ش».

الاجباط الفكرى والمعنوى

وإذا كانت جذور الفكر الانقسامى، قد أفرزت كل ما أصاب الحركة الشيوعية المصرية من تشتت وتشرذم، وأجهضت جميع محاولات الوحدة. بل وأسهمت بدور رئيسى فى حل الحزب فى نهاية الأمر، فإن الأخطاء السياسية أفرزت ما يمكن وصفه بالاجباط الفكرى والمعنوى عند معظم قيادات هذه الحركة، الأمر الذى شكل المزيد من العوامل الإضافية.. إلتحمت بالخطايا التنظيمية، وألهبت خطى السير نحو الهاوية.. التى ابتلعت فى منتصف الستينات، مرحلة مجيده وعظيمة من نضال وتضحيات الآلاف من الشيوعيين المصريين.

والأخطاء السياسية عديدة وخطيرة، تبدأ من العجز عن فهم ظاهرة تفكك النظام الاستعمارى بعد الحرب العالمية الثانية، وأثر هذه الظاهرة فى تحديد خطى النضال الوطنى فى كل بلد مستعمر أو شبه مستعمر.. وتمتد إلى عدم إدراك دور مصر فى حركة التحرر العربى، وحركة التحرر الأفريقى، والعجز عن فهم العلاقة العضوية بين الوطنيه المصرية والقومية العربية.. وبالتالي افتقاد الوعى بالأبعاد الخطيرة للحركة الصهيونية العالمية وتخطيطها الجهنى لإقامه دوله اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

وعندما أتأمل اليوم هذه الرحله النضالية الطويلة، بكل ما حملته من أمجاد وأخطاء، ادرك مدى نسبية الوعى.. بل سطحيته. ذلك «الوعى» الذى ساد الحركة الشيوعية المصرية خلال الأربعينيات والخمسينيات. وأعترف بأننى عشت سنوات طوأل، معتقداً بأن أعلى درجات الوعى السياسى، والطبقى، والأمنى، لاتتجاوز حدود الوطنيه المصرية، والإرتباط بالأمنيه الاشتراكيه، وتأييد حركات التحرر الوطنى.

لم يكن هناك وعى بالعلاقة العضوية بين الوطنيه المصرية والقومية العربية.. ولا وعى بالأبعاد الخطيرة لإقامه دوله «اسرائيل».. وأثرها على قضيه الأمن المصرى ذاته، فضلاً عن الأمن القومى العربى.

كما لم تكن هناك دراسات حول الدوائر الثلاث التى تحدث عنها جمال عبد الناصر عام ١٩٥٣، فى كتاب فلسفه الثورة. وهى الدائرة العربية، والأفريقية، والإسلامية، وعلاقتها بقضية النضال الوطنى.. رغم أنه توصل إلى هذا «الوعى» وهو فى ذروة «الفاشية»، كما كنا نتوهم فى ذلك الحين.

بل أن مفهوم الحيايد الذى طرحته أقسام من البورجوازية المصرية منذ الأربعينيات بين القوى العالمية الكبرى، لم تدرك قيادات الحركة الشيوعية المصرية أبعاده، أو تعى دلالاته، إلا فى مرحلة متأخرة. وبعد أن برزت بالفعل كتله دولية واسعة، جعلت من شعار الحيايد الإيجابى قوة نشطه فى النضال من أجل التحرر والتقدم فى العالم.. رغم أن التعبير الذى حدث لهذا الاسم بعد ذلك ليصبح «عدم الانحياز» لم يحدث تغييراً كبيراً على مضمون الشعار القديم.

ثم نصل إلى أندية الأخطاء، أو الخطيئة السياسية الكبرى، وهى العجز عن فهم ما حدث

صبيحة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢.

وهو خطأ- أو خطئته- ينبع من مصدرين يصعب الفصل بينها، وهما:

أولاً: العجز عن إدراك مغزى وأبعاد الانقسام الجديد للعالم بعد الحرب العالمية الثانية..
وأثره على الحركة الوطنية والطبقات الاجتماعية في المستعمرات وأشباه المستعمرات.

ثانياً: العجز عن فهم النتائج العميقة لهذه العملية، خلال مجرى الثورة في كل بلد على حدة.. ومدى الاستقطاب الاجتماعي الناتج عنها.. بحيث يدفع بالقوى الرجعية إلى أحضان الأخلاف الاستعمارية دفاعاً عن نظامها.. ويدفع في الوقت نفسه، بقطاعات واسعة من المعبرين فكرياً عن الشرائع الوسطى والصغيرة من البورجوازية المصرية، إلى التجاوب مع الفكر الثوري المعبر عن الطبقات الثورية والوطنية والالتقاء معه.

وكان من المنطقي، أن تكون محصلة هذا العجز، هي الفصل في فهم ما حدث في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢.. وأن يتراوح الموقف من هذا الحدث، بين التأييد الكامل دون تحفظ، وبين وصمه بالفاشية أو الدكتاتورية العسكرية والعماله للإمبريالية!

كانت «حدثو» وهي في ذروة علاقاتها مع بعض ضباط الصف ومع عدد قليل من الضباط الذين شاركوا في اندلاع «حركة الجيش» قد عجزت عن فهم طبيعة القوى المسيطرة على هذه الحركة. أي أنها استندت في موقفها إلى عنصر واحد، وهو وجود عناصر على صله بها، لكنها لم تدرك وجود أغلبية في المراكز القيادية للحركة لاتعرف عنها شيئاً.

والواقع أن موقف حدثو يماثل تماماً موقف الإخوان المسلمين من «حركة الجيش» فهم أيضاً- أي الإخوان- اعتقدوا أنها «حركتهم».. لأن في قلب قيادتها، عناصر كانت على صله وثيقة بهم. لذلك شاركوا حدثو في التأييد شبه المطلق، دون معرفه حقيقة بالخلقات العميقة بين هذه المجموعة من الضباط من ناحية، وعمق التناقض بينهم وبين الرجل الذي اختاروه في أول الثورة قائداً رسمياً، لحركتهم، وهو اللواء محمد نجيب من الناحية الثانية.

كانت تحليلات معظم قادة الفكر الماركسي متعزلة تماماً عما يجري من أحداث وصراعات داخل مجلس قيادة الثورة

ومن هنا إنقلبت سياسة «حدثو» من النقيض إلى النقيض من «حركة وطنيه» إلى «دكتاتورية عسكرية». من «التأييد المطلق» إلى رفع شعار «شعب مسلح ضد عصابة مصلحة».. أي دعوة الشعب إلى حمل السلاح ضد «العصابة الحاكمة»

ونفس المأساة حاصرت التيارات الأخرى.. التي «تفاخرت» بأنها أول من كشف الطبيعة «الفاشية» لحركة الجيش- الحزب الشيوعي المصري- الذي أطلق عليه «الرايه»- أو التيارات التي حرصت على منافسته في حمل شرف المبادرة بالهجوم على هذه الحركة.. ومن بينها «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري».. والذي عرف في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية باسم «د.ش.» ثم «ع.ف.»

الفصل السابع

النهاية المأساوية للحزب الشيوعي المصري

فى إطار المناخ الفكرى للتنظيمات الشيوعية منذ عام ١٩٥٩، نستطيع إدراك ردود أفعال معظم قياداتها تجاه مواقف وقرارات القيادة الناصرية. فبعد مؤتمر باندونج وتأميم قناة السويس، ومواجهة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، وتقصير البنوك والمؤسسات الأجنبية، وتدعيم العلاقات مع الدول الاشتراكية.. بعد هذه المواقف وغيرها برزت الحيرة والتخبط والاهتزاز الفكرى. وتصدى بعض المنظرين للتبشير بظهور «بوجوازية من نوع جديد».. وطنيتها ثابتة واسخه، متأثرة بانتصارات المعسكر الاشتراكى. فقدت طبيعتها المزدوجة. وقبل أن «فاشى مصر الأول» الذى «ذهب إلى باندونج يبحث عن المجد» كان هو جمال عبد الناصر نفسه الذى اتخذ هذه السلسلة من المواقف، التى رفعتة بعد ذلك إلى مستوى القائد الوطنى الثورى، وبطل أمته، إلى آخر ما أطلق عليه من صفات من جانب من كانوا يصفونه بالفاشيه أو الدكتاتورية العسكرية. واستمر الحديث عن فاشى مصر حتى عام ١٩٥٥، بينما كان الحديث عن البطل الوطنى فى عام ١٩٥٦.

والأمر نفسه ينطبق على من كانوا يصفون قيادة ثورة يوليو بالدكتاتورية العسكرية والعصابة المسلحة.. فقد انقلبت الدكتاتورية إلى ذروة الوطنية والثورية، «وحوّلت العصابة العسكرية إلى «مجموعة اشتراكية»!

وفى عام ١٩٥٧، أصدرت التنظيمات الثلاثة «الحزب الشيوعى المصرى» و «الحزب الموحد» و «حزب العمال والفلاحين» خلال محادثات الوحدة بياناً يقول: «المستعمرون وعملائهم يدبرون دسوس التماسيح على ما يدعونه من إهدار الحريات فى مصر متجاهلين أن الشعب المصرى والوطنيين جميعاً لم يتمتعوا فى يوم من الأيام بالحرية مثلاً يتمتعون بها اليوم»

وفى فبراير ١٩٥٨ أصدر الحزب الشيوعى المصرى - حزب ٨ يناير - بياناً يقول فيه «أنه لا يجب أن ننظر إلى مستقبل التطور الديمقراطى من زاوية وجود الأحزاب وحدها». وحذر من «الانحرف بقضية الوحدة الوطنية وتدعيمها إلى وضع مسألة الأحزاب فى مركز الأحداث» ولكن إذا كانت أوصاف الفاشيه والدكتاتورية العسكرية قد سقطت عن جمال عبد الناصر،

واستبدلت بالوطنية والثورية والديموقراطية فى اعوام ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، فإن هذه الأوصاف الجديدة قد سقطت هى الأخرى عنه فى عام ١٩٥٩، مع خروج «حدثو» من «الحزب الشيوعى المصرى» - حزب ٨ يناير-، واستمرار بقاياة فى صورة أغلبية تمثلها «العمال والفلاحين» وأقلية تمثلها - «الحزب الشيوعى المصرى» «الراية». وظل توصيف السلطة لدى الأغلبية هو «رأسمالية الدولة الاحتكارية» ومن ثم رفعت شعار «اسقاط الحكومة- الشريك الأصفر للإستعمار». بينما اعتبرت الأقلية أن السلطة هى سلطة «الليبرالية الكبيرة التوسعية» التى تعمل على السيطره على البلاد العربية لخدمه مصالحها الاقتصادية.

ثم جاءت ذروة التخطيط والعجز.. بعد الضربات التى وجهت إلى الرأسمالية الكبيرة، بقرارات يوليو عام ١٩٦١، وما أعقبها من مؤامرة تحطيم الوحدة المصرية السورية، واتجاه القيادة الناصرية نحو سياسة أكثر راديكالية، تمثلت فى حل الاتحاد القومى، وإعلان الميثاق الوطنى، وتقديم صفه جديدة للوحدة الوطنية تركز على العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية، واستبعاد كل القوى التى ضرت إقتصاديا من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين، والرجعيين عموماً، من التواجد داخل التحالف الجديد، أى الاتحاد الاشتراكى.

ومثلما كانت مواقف باندونج، وتأميم قناة السويس، ومواجهة العدوان الثلاثى، مفاجأة لمعظم القيادات الماركسية عام ١٩٥٦، دفعتها إلى مأزق صعب.. تمثل فى كيفية اقدام الفاشيه أو الدكتاتورية العسكرية على ذلك، ثم الاندفاع والتأييد والإشادة بالقيادة الوطنية والثورية، فإن المأساة نفسها تكررت بعد قرارات التأميم، وما أعقبها من مواقف شديدة العداء للإستعمار والرجعية المصرية والعربية. إذ كيف يمكن لليبرالية الكبيرة الحاكمة، الشديدة الشراهة للإستغلال والتوسع، أو رأسمالية الدولة الاحتكارية، أن تقدم على ضرب مصالحها الجهرية وهى فى السلطة؟

كيف تتجه قيادة الرأسمالية التوسعية الاحتكارية إلى اتخاذ قرارات ضد مؤسساتها الاقتصادية، وتضع أموالها «تحت الحراسه» وتحيط قيادتها الاقتصادية بسياج سميك من التحفظ، وتحديد الإقامة، بل وأحياناً الاعتقال؟

إنها معضله بلا شك، تعبر عن تناقض خطير بين التفسير والواقع العملى. فكيف يمكن الخروج من هذا المأزق الجديد؟ والمعضله لم تقف عند هذا الحد.

بعد المواقف الجديدة «للفاشيه» ثم «الوطنية الثوريه» ثم «الرأسمالية الكبيرة الاحتكارية» برز فى الفكر الماركسى العالمى، ما أطلق عليه «الطريق اللارأسمالى للبلاد المستقلة حديثاً».. «طريق التطور الجديد الذى يقود فى النهاية إلى الاشتراكية». واحتلت بعض المطبوعات السوفيتية الصدارة فى هذا الميدان. وكانت مصر فى مقدمة النماذج المعبرة عن إختيار هذا

الطريق حيث الرأسمالية الوطنية التي « تنازلت عن مصالحها في سبيل مصلحة الأمة كلها » كما كتب كاتب سوفيتي مشهور.

وعند قراءة هذه الافكار، التي لا تعدو أن تكون مجرد إجتهااد نظري، تعاضمت سحب البلبلة عند فريق من القياديين وخاصة قادة- المصري- وقادة العمال والفلاحين- بينما استقبل قادة «حدثو» هذه المطبوعات بالإبتهاج، باعتبارها تؤكد سلامة نظرية وجود «مجموعة اشتراكية» في قمة السلطة في مصر.

لكن هذا الإبتهاج كان سطحياً.. ظاهرياً.. يخفى تحته إحساساً بالفشل. فالنضال الطويل «لحدثو» منذ الأربعينيات من أجل قيادة حركة التحرر الوطني والتقدم نحو الاشتراكية وصل إلى مأزق صعب.. فالقيادة التي اعتبرتها «حدثو» دكتاتورية عسكرية، وعصابة خائنة، وأدانت توقعها على اتفاقية الجلاء، وهاجمت مجمل سياستها خلال سنوات ٥٣، و٥٤ وحتى نهاية ١٩٥٥، هذه القيادة هي التي قادت النضال الوطني، وهي تسيير بالمجتمع نحو الاشتراكية!

وكان رد فعل «الحزب الشيوعي المصري»- حزب ٨ يناير- بعد خروج «حدثو»، أشد عنفاً. ذلك أن ذروة الإنتصار الكبير لقيادة الحزب الشيوعي المصري- الذي أطلق عليه اسم «الراية»- كانت أثناء مرحلة النضال ضد الفاشية المزعومة.. واقتناع جميع أعضائه، بعقيدة قيادته- التي كشفت العصاة الفاشية منذ اليوم الأول. وكانت قيادة «العمال والفلاحين» تفخر بالموقف نفسه من هذه العصاة!

فكيف يكون رد الفعل، عندما تكتشف هذه القيادة، ومعها الحزب كله، بأن «الفاشية» تسيير في طريق معاد للرأسمالية، وتحمل في طياتها إمكانيه الاسهام في بناء الاشتراكية؟ عندئذ بدأت مقدمات الشعور بالاحباط.

الأمجاد القديمة تحولت إلى سراب، الشك في قيادة الحزب تهاوت تحت ضربات الأحداث. والامل في حزب كبير يستوعب جميع الثوريين وتعترف به الأهمية الاشتراكية تبدد. فالحزب الذي أسفرت عنه الوحدة، تحول إلى فرق متنازعة. والكوادر الوسطى للحزب الشيوعي المصري- الراية- التي طالما هتفت بحياة الرفاق قادة الحزب، تمردوا على هذه القيادة. وقادة «العمال والفلاحين» غير قادرين على فهم ما يحدث، و«حدثو» تبدو ظاهرياً منتشيه بأوامر إنتصار خطها السياسي.

كل شيء بدأ غريباً. لم يبق من الحزب الذي اتحد فيه جميع الشيوعيين، سوى لاقته سرية وهمية.. تحت قيادة منقسمة على نفسها.. وتحمت هذه قيادة العديد من الفرق والاتجاهات الساخطة أو المحبطة.

ومع الافراج عن جميع المعتقلين والمسجونين الشيوعيين عام ١٩٦٤، وخروج القيادات

الرئيسية من المعتقل والسجن، وهم فى حالة يرثى لها من الخلاقات والتشردم، كانت الخيوط الرفيعة بين الاحباط والانهيار، توشك على التمزق.

ثم جاء الانتقاد «الوهمى» فى صورة تكوين الدولة الناصرية لحزب طليعى سرى، يكون بمثابة قيادة للاتحاد الاشتراكى. إنه حزب «طلعيه الاشتراكيين».. الذى تقود مستوياته، وسياسته السلطة الرسمية، المتمثلة فى القيادة الناصرية.

وبسرعة مذهلة تحول الفرقاء إلى حلبة سباق مثير نحو حزب «طلعيه الاشتراكيين» وكان معظم قادة «حدتو» هم الأسرع خطأ فى هذا السباق. فلم ينتظروا حتى يتعقد مؤتمر «حدتو» ليعلن «حل التنظيم رسمياً».. بل سارعوا إلى حزب السلطة دون التفات إلى المؤتمر الذى اقتصر على عدد محدود جداً، وأصدر بياناً يعلن حل تنظيم حدتو.. ويرسل كمال عهد الحليم برقيه إلى السلطة لإثبات أسبقية حدتو فى حل التنظيم والولاء للسلطة. ثم لحق بهم بقية المتسابقين من بقايا قيادات وبعض كوادر «الحزب الشيوعى المصرى»- الراية- وحزب العمال والفلاحين.

وفى بداية عام ١٩٦٥، نشرت صحيفة الأهرام خبراً قصيراً.. يعلن أن الحزب الشيوعى المصرى، عقد مؤتمراً وقرره اعلان حل نفسه وإنهاء تنظيمه المستقل.

إنها نهاية مأساوية، ومنطقية، فيها يتجسد البحث عن خلاص من محنة القشل.. والهروب من الحساب. والبحث عن دور جديد فى ظل القيادة التى اعترفت بها الجميع. قيادة السلطة الناصرية.

وهناك عوامل أخرى أسهمت فى تقرير هذه النهاية.. من بينها أوهام المشاركة فى السلطة على المدى الطويل، واحتياج هذه السلطة إلى «منظرين» لسياستها الجديدة.. والوعود التى قدمت بوضع بعض هذه القيادات فى مناصب هامة فى دولة «التطور اللارأسمالى» الذى يهدد الطريق إلى الاشتراكية.

لكن هذه العوامل ثانوية. العنصر الرئيسى هو الاحباط النابع من التخبط الفكرى والأيدىولوجى، حول تحديد هوية السلطة، والذى تأرجح بين الفاشية والديكتاتورية، والبورجوازية التى هى من نوع جديد، ثم الرأسمالية الكبيرة التوسعية.. ورأسمالية الدولة الاحتكارية.. وأخيراً السلطة الثورية المتجهه إلى الاشتراكية.

وقد يسأل البعض وأين كنت أنت أثناء هذه التطورات؟

وأجيب بالأتى: لقد قبض علىّ قبل إنطلاق «حركة الجيش». وفى السجن- كما سبق أن أشرت- كنت من المؤمنين عند قيامها بأنها حركة وطنية، تعتبر إمتداداً متطوراً لإنتفاضه الثورة العرابية. وسجلت موقفى هذا فى برقيه أرسلتها إلى قادة الحركة، وفى محضر التحقيق معى أمام النيابة.

وجاء موقف قيادة الحزب خارج السجن ليهدد هذا الاقتناع. أو لنقل دفعنى أول الأمر إلى الخضوع لقرارتها، والمتشبهة فى أنها حركة فاشية، رغم قناعتى بعكس ذلك.

ومع تطور الأحداث، وانفrazالى فى السجن، تراجعت عن قناعتى، واعتزقت بخطأ موقفى.. واندفعت فى تيار الإشادة بالقيادة العبقريه التى اكتشفت الفاشيه منذ الساعات الأولى.

لكن موقفى هذا تغير منذ مؤثر بانفوتج.. أى منذ عام ١٩٥٥ وقبل أن تغير قيادة الحزب خارج السجن موقفها. وعدت إلى ما توصلت إليه من قبل.. أى عند قيام حركة الجيش باعتبارها الجزء الأكثر قدرة فى الحركة الوطنية على الإطاحة بالنظام الملكى القديم. وأن سلطه ٢٣ يوليو تعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية، وإن كان يمثلها فى السلطه ليسوا هم الممثلين التقليديين لها. والذين بدأوا يتناقضون معها منذ قيام المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٤، وكان تأميم بنك مصر ضربة لمصالح البورجوازية الاحتكارية، ثم كانت اجراءات يوليو ١٩٦١ ضربة لمصالح البورجوازية الكبيرة لمصلحه البورجوازية المتوسطة.

فيما يتعلق بالجانب التنظيمى، المتعلق بقرار «حل الحزب» فإننى لم أشارك فى هذا المؤتمر.. ولم أدع إليه.. بل كنت ضمن القراء الذين التقطت عيونهم هذا الخبر فى صحيفة الأهرام عام ١٩٦٥.

ومرة أخرى يبرز سؤال لماذا نفسر هذه السلسلة الطويلة من الأخطاء، والنضال، والأخطاء السياسية؟

فى اعتقادى أن من سيطروا على التنظيمات الرئيسيه الثلاثه فى الاربعينيات- الحركة المصريه للتحرير الوطنى بزعامه هنرى كورييل، وإيسكرا بزعامه هليل شوارتز، والفجر الجديد بزعامه جاكو دى كاسب، كانوا من الأجانب. ومن سيطروا على المنظمات الرئيسيه- الحزب الشيوعى المصرى، والفجر الجديد- التى غمرت اسمها إلى طليعه العمال- والحركة الدهوقراطية للتحرير الوطنى منذ بدايه الخمسينات كانوا أشبه بالغرباء عن الواقع المصرى.

فالفكر الثورى لا يكتسب شرعيته من مجرد استناده إلى نظرية ثوريه. بل يجب أن يكون أولاً فكراً ناهياً من بهتته. أى أن يكون فكراً مصرياً عربياً. ليس فقط بتقديده تصورات ونظريات تعبر بشكل ما عن الواقع- بل وهذا هو الأهم- أن يكون نتيجة أو محصلة لأسلوب مصرى عربى فى التفكير، ساهمت فى تشكيله عناصر عديدة. أوجسله معطيات.. تشمل الفهم الدقيق للواقع كما هو.. بكافة تفاصيله.. ونوع تناقضاته، وحركة هذه التناقضات أساسية كانت أم ثانويه.

فإنتماء المثقف الثورى الحقيقى إلى واقعه، يستلزم عدّه شروط، فى مقدمتها أن يكون بالفعل منتصباً إلى واقع بلاده كما هو، وأن يفكر من داخل ثقافة وتقاليد و ظروف وطنه. وذلك يستلزم الفوص فى مظاهر التفرد والخصوصيه لهذا الوطن. فلا يكفى التفكير والتنظير فى

قضاياها.. بل ينبغي أولاً التفكير من خلال تاريخه وتراثه، وتقاليده، وتوعيه جماهيره وكيفيه التعامل معها.

هذه العناصر مجتمعة هي التي تشكل أسس التفكير الثوري كما ينبغي أن يكون. لكن معظم القيادات الماركسيه- وأنا من بينها- كانت تتحدث بالعربية، وتقدم نظريات وبرامج تبدو من حيث الشكل مصريه عربية، بينما هي من حيث المضمون أجنبية. أى أنها جاءت ثمره لطريقة فى التفكير، ترتبط عناصرها ومناهجها بعالم آخر.. طريقة تفكيره تستند إلى خلفية ثقافيه غربية عن عالمنا.. تركز إلى تراثه الثقافى ومعيطه الاجتماعى.. بل ونظرتة إلى مجرى الشوره، كما تحددها مكونات منهجه. فكيف تتفق الرؤية المثقفه من ثقافة بلد بعينه.. مع ظروف بلد آخر؟

وقد يرى البعض أننى شديد القسوة على رفاقى وأصدقائى من قيادات الحركه الشيوعيه خلال مرحله الأربعينيات وحتى منتصف الستينيات.

وقد يذهب آخرون إلى ما هو أكثر من ذلك.. فيرون فى منهج نقدى لما جرى، نوعا من الهجوم على تاريخ عظيم صنعه أبطال هذه المرحلة التى أتناولها بالتحليل والنقد.

وأعترف أننى كنت واضحاً فى رؤيتى.. حاداً فى تحليلى.. وأن هذا التحليل سوف يسبب الضيق لعدد من رفاق المسيرة النضاليه المشتركه، وقد يرون فيها اتجاها عدائيا.

وأريد أن أؤكد لهؤلاء الرفاق والأصدقاء، اننى مازلت أحمل لهم أروع مشاعر المحبه والتقدير.. لكن أصرارى على الصلح مع النفس، ومع التاريخ، وفى عرض شهادتى كما هى، بلا غطاء وائف، وبلا مجامله لا مكان لها فى كتابه التاريخ.

وكل ما ذكرته من أخطاء لا يقلل بأى حال من روعة الإخلاص والتضحيات التى قدمها أبناء ذلك الجيل، وما أحدثوه من تأثير فكرى على المجتمع المصرى، يشهد بهمق نضالهم فى هذه الجبهة بصفه خاصه، - أى الجبهة الفكرية والثقافيه- وصياغه الأسس التى ما تزال تؤثر فى الأعمدة الرئيسيه لهذه الجبهة حتى الآن.

القسم الثاني

ملاحظات حول كتابة التاريخ

مقدمة

١- نموذج للالهجة المتحيز

٢- نموذج للالهجة «المتقلب»

إن القضية الرئيسية التي تعرض كتابه تاريخ مصر الحقيقي منذ أوائل القرن العشرين، وحتى الآن، يمكن تلخيصها في أمرين متلازمين:

أولهما: يتمثل في التحيز أو التعصب، التابع من الانتماء إلى إطار فكري أو حيزي محدد، يدفع المؤرخ إلى اختيار ما يشاء من أحداث بعد إنتزاعها من سياقها ليصل إلى ما يتفق مع أفكاره المسبقة.

وثانيهما: «التقوُّل» المنطقي. وقد يبدو هذا التعبير غريباً. لكنني أقصد به معنى محدداً.. وهو إختيار «قالب» يبدو منطقياً لتفسير الأحداث بما يتفق مع هذا القالب، ثم الاجتهاد في «تقطيع» أو «تقصير» كل حدث، بحيث يدخل في «القالب» المنطقي المقرر سلفاً.

وتلك قضية قديمة تناولتها الأساطير اليونانية، عندما تحدثت عن سقاح كان يصنع صناديق ضحاياه، وفق مقاسات محددة.. فإذا كانت الضحية أطول من الصندوق، يقوم بتقطيع أطرافها، حتى تدخل في قالبها المحتوم.. أو يسمي إلى شد أطرافها عندما تكون أقصر من الصندوق. ذلك هو ما يمكن أن نطلق عليه «التقوُّل».

ومن الواضح أن هذين الاتجاهين، أي التحيز الحيزي أو الأيديولوجي، أو «التقوُّل».. لا يقدمان لتاريخ مصر الحديث، الرؤية الموضوعية لدلالات ما جرى من أحداث... ولا يخدمان قضية البحث عن الحقيقة كما هي، بدون إضافات أو حذف، وبغير الإبتعاد عن الهدف الكبير. وهو: كيف تقدم تاريخ مصر، ونضال أجيالها المتعاقبة، من خلال منهج يعلو على كل «تحزب» أو «تقوُّل».. غاية الكبري حماية أبنائنا من التشويه. أو التلاعب بالقوالب المنطقية الشكلية؟

فبعد الإنتهاء من كتابة «رؤيتي» لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية، ١٩٤٥ - ١٩٦٥، برز أمامي سؤال مهم وهو: هل يمكن أن تقف هذه الرؤية عند سرد وتحليل الأحداث التي عاصرتها، أم ينبغي أن تشمل رؤيتي لما كتب من قبل عن تاريخ الحركة الشيوعية ؟

وهو سؤال ينبع من إنتشار المؤلفات، والدراسات والحواطر الشخصية حول هذا التاريخ والتي عانت للأسف من التحيز حيناً والتقوُّل حيناً آخر مثل بعض مؤلفات الدكتور رفعت السعيد وبعض كتابات للاستاذين طارق البشري ومحمد سيد أحمد.

فكيف يرى هؤلاء الكتاب الافاضل تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ؟ وكيف أراها أنا ؟

نموذج للاتجاه المتحيز

يعتبر الدكتور رفعت السعيد وبحق أبرز المؤرخين لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية، بفضل جهوده الواضحة في استقصاء كل ما كتب ونشر في الصحف ووثائق السفارات وملفات القضايا، فضلاً عن الشهادات الشخصية التي سجلها لعدد من قادة المنظمات الشيوعية.. مما يجعل من مؤلفاته مرجعاً هاماً لكل من يريد دراسة تاريخ الحركة الشيوعية.

فكيف كانت رؤية الدكتور رفعت السعيد لهذا التاريخ؟

في كتابه «منظمات اليسار المصري ١٩٥٠ - ١٩٥٧»، يقول «ونحن نكتب التاريخ أميناً كما كان، وكما يجب أن يكتب، لا نتلقى ولا ننقل، لسنا نزوق الحديث كي يبدو أكثر جمالاً أو خالها من العيوب. فهو كما هو بدون تزويق بل ويكمل ما فيه من العيوب»

ومن يقرأ هذه السطور في مقدمة الكتاب يشعر بالثقة والاطمئنان ويقبل على الكتاب بأمل الالتقاء مع أول مؤرخ مصري يتناول تاريخ اليسار «كما يجب أن يكتب» لكن هذا الأمل يواجه بصدمات متتالية.. تتصاعد مع فصول الكتاب، تدل على أن منهج الكتاب لا يتفق مع مقدمته التي تقول «نحن نكتب التاريخ أميناً كما كان»

والأمثلة على التناقض بين ما يعدنا به الكتاب من موضوعية وأمانه، وبين ما تنطوي عليه سطوره من تحيز، كثيرة جداً، لا يتسع لها المجال هنا. لذلك سأكتفي بالقاء بعض الأمثلة على ما يتصف به هذا الكتاب من افتقار إلى الحد الأدنى من الموضوعية.

يقول الدكتور رفعت السعيد في ص ٢٦ «حدث بعد أن خاضت معاركها الواحدة تلو الأخرى، لتبدو وقد خرجت خاسرة من كل منها، تصمم على العودة.. خاضت معركة التوحيد.. وخاضت معركتها ضد حرب فلسطين، معلنة قبولها لقرار التقسيم، وأن الواجب الأول هو تحرير القتال من الاحتلال البريطاني، فحوصرت جماهيرياً، وفقدت كثيراً من أعضائها. الخ»

ولا بد أن نقف هنا قليلاً.

أولاً: أن معارك حدثت- والمؤلف هنا يتحدث عن فترة ما قبل سنة ١٩٥٠- من أجل التوحيد- أي وحدة الشيوعيين- لم يكن لها أي وجود. بل الصحيح أن جميع الإنقسامات لم تكن نتاجاً للرغبة في الإنقسام عند البعض، بل كانت الشمار الطبقية لمنهج «الحركة المصرية للتحري الوطني» بقيادة هنري كورييل بعد الوحدة مع «إيسكرا» وتكوين «الحركة الديمقراطية للتحري الوطني»- حدثت- كما سبق أن أشرت-. المنهج القائم على أن «الحركة المصرية للتحري الوطني»- ح.م.- هي «الشووية»، والآخرين في «إيسكرا» «الانتهازية»، وأنه يتعين «تجهيد

عناصرها الجيدة إلى «التحارث القوي» - تهاوج.م.
 من هنا ينبع المنهج الإقصائي.. فهو لم يبدأ من نظرية سيد سليمان وقاضي - بدر- عن
 النصر الذاتي، ولا من «الحزب الشيوعي المصري» - الراية- عن أن لا شيوعيه خارج الحزب.
 ثانياً: أن حديث الدكتور وقعت السعيد عن وقوف «حدثو» ضد حرب فلسطين، جاء ضمن
 استعراض نضالها، مما يعنى الإشادة بهذا الموقف.
 وهنا تتبني الإشارة إلى الأسس التي استندت إليها «حدثو» في الوقوف ضد هذه الحرب..
 والتي لا تقتصر على الموقف العالمي المؤيد للتقسيم، بما ذلك موقف الاتحاد السوفيتي والدول
 الاشتراكية. كما لم تقتصر على شعار طرد الاستعمار من مصر أولاً. إنما ينبع هذا الموقف من
 التحليل الشهير الذي أصدرته «حدثو»، حول وجود «قومية اسرائيلية»، تنطبق عليها جميع
 شروط الأمة، كما حدها ستالين.. من لغة مشتركة، وتكوين نفسى مشترك، وأرض
 مشتركة... الخ. وما أن اسرائيل أمه، فإن من حقها أن تكتسب شرعيتها في صورة دولة..
 ويصبح دفاع هذه الدولة عن وجودها، حقاً مقدساً، وحرب ١٩٤٨، هي حرب «تحرير» في
 مواجده الرجعية العربية.

فكيف نصف مثل هذا الخطأ التاريخي حول فهم قضية فلسطين «بالنضالية» وخصوصاً
 بعد انكشاف الاهداف الاستعمارية الكامنة وراء زرع اسرائيل في هذه المنطقة؟
 ولكن الدكتور وقعت السعيد لا يعتبر هذا الموقف خطأ تاريخياً، ربما لأنه من «الشيوعيين
 أصدقاء هنري كودريل» الذين وصلهم خطاباً منه بعد حرب ١٩٦٧، يقول فيه: «الجماهير
 الاسرائيلية ترى أن الحرب لم تكن هدواناً من اسرائيل ولكن نضالاً من أجل بقاء بلدهم. هل
 يمكن أن نطلب منهم العودة إلى وضع يصبحون فيه مهددين بالإبادة والفناء؟ وضع عليهم فيه
 أن يتنازلوا عن النصارى التي حصلوا عليها في مقابل تضحياتهم الجسيمة وذلك بدون أى
 مقابل» (١)

إن هنري كودريل حتى آخر يوم في حياته كان يؤمن بقومية اسرائيليه - وهو ما يؤكد
 جيل بيرو- أنه «كان يدين المفارقات القومية الصهيونية لكن لم يغير من موقفه في الوجود
 الأمن لاسرائيل» (٢).

فإن كان الدكتور وقعت السعيد يؤمن بما كان يؤمن به هنري كودريل منذ أسس «ح.م»
 وحتى مماته، فإنه يكون منطقياً مع نفسه حين يعتبر الموقف من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كان
 موقفاً «نضالياً» لحدثو. وفي هذه الحالة فإنه يتبقى عليه أن يعيد النظر في مواقفه السياسية

(١) النسخة الفرنسية. GILLES PERRAULT: UN HOMME A PART PAGE

535.

- IBID - PAGE 530.

(٢)

كى تنسق مع ما يؤمن به نظريا.

فى نفس الكتاب أيضا، نلاحظ ظاهرة أخرى، أشد إثارة للتأمل والتعجب.. تتمثل فى التناقض الصارخ بين عنوان الكتاب منظمات اليسار المصرى- وبين القضية الرئيسية التى تثل الجزء الأساسى من الكتاب، وهى قضية نضال «حدثو» ومواقفها الثورية بين الجماهير، وأمام سلطات التحقيق والمحاكم.. مع تجاهل شبه كامل لبقية مواقف اليسار المصرى، بشتى مدراسه ومواقفه فضلا عن تجاهل نضال المنظمات الشيوعية الأخرى.

وهنا نلاحظ عدداً من الأخطاء التى يدهشنى حقاً وقوع مؤرخ ومفكر راج فيها.. نستطيع تركيزها فى الأتى:

أولاً: أن اليسار المصرى خلال الفترة التى يتناولها الكتاب لم يكن قاصراً على المنظمات الشيوعية. بل كان أكثر إنساعاً، ويشمل جميع القوى السياسية التى كانت تناضل من أجل التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى، وكانت فى ذلك الحين، إلى جانب المنظمات الشيوعية، تتمثل فى الاشتراكيين، واللجنة العليا للحزب الوطنى، والطليعة الوفدية.. فضلا عن عشرات من العناصر الديموقراطية فى حزب الوفد، مثل المرحوم الدكتور عزيز فهمى والرحوم الدكتور محمد مندور، والرحوم حنفى الشرف، والرحوم مصطفى موسى، والاستاذ ابراهيم طلعت وغيرهم، أو المستقله، مثل الاستاذ خالد محمد خالد.

وقد يقال أن الدكتور رفعت يقصد اليسار الشيوعى فقط. وذلك لايبرر مثل هذا الخطأ، أو التناقض بين عنوان الكتاب ومضمونه.. خصوصاً وأنه صدر فى فترة تتميز بالإسراع الهائل للاتجاهات المختلفة لليسار فى مصر.

إن مفهوم اليسار - كما يعرف الدكتور رفعت السعيد - يتسع ليشمل مختلف المواقف السياسية المعادية للإستعمار والصهيونية وللتمعية الرأسمالية الاحتكارية العالمية، والسياسات الاستبدادية بكل صورها. أى أن اليسار يشمل كل المناضلين من أجل الاستقلال والتحرر والتقدم الاقتصادى والاجتماعى والازدهار الديموقراطى والوحدة القومية .. الخ. بداخل هذا الموقف الفكرى العام، تختلف الرؤى، والاجتهادات والمعارسات، من حيث المضمون أو المنهج، وفقاً لإقتراب هذا الفهم أو إبتعاد هذا الاتجاه أو ذاك من الفهم الواعى لحقيقة الأوضاع الطبقيّة، ومدى وقوفه ويوصى إلى جانب الطبقات ذات المصلحة الحقيقية فى تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ثانياً: وإذا تجاهلنا من التناقض بين عنوان الكتاب ومضمونه، وخضعنا لما يقصده المؤلف من اصطلاح «اليسار» فى الكتاب، أى اليسار الشيوعى فقط، فإنتا نصلطص بالمنهج نفسه المحدود: الرئيه.. التابع من ظروف اتقسامات الحركة الشيوعية المصرية، وعجز المؤلف عن الافلات من هذه الظروف.

فالكاتب يتألف من ٣٩٨ صفحة- باستثناء الملاحق-. أكثر من نصف هذه الصفحات يتركز حول «حدثو». وإذا أضفنا إليها المنظمات الصغيرة التي اتحدت معها- وظلت السيطرة لحدثو- نكتشف أن حوالى ثلثى الكتاب عن «حدثو» والحزب «الموحد» الذى يمتزج المؤلف بأن «حدثو» كانت القوة الرئيسية فيه.

والمفارقة تبدو أكثر غرابة عندما نتأمل عدد الصفحات التى خصصها المؤلف لمنظمة «حدثو» والصفحات التى خصصها للمنظمات الأخرى.

حدثو تحتل ١٦٤ صفحة، فإذا أضفنا «حدثو ت ث»^(١) يصبح عدد الصفحات ١٧٤، وعند إضافة الصفحات المخصصة «للحزب الشيوعى المصرى الموحد»- وهو حدثو بعد تغيير الاسم- يصل العدد إلى أكثر من ٢٠٠ صفحة. بينما لم تحتل منظمة «الحزب الشيوعى المصرى» التى وصفها المؤلف بأنها كانت «تطاوُل» حدثو من حيث عدد الأعضاء، والنفوذ، أكثر من ٢٣ صفحة.. وكلها تقريبا مكرسة للهجوم على الحزب الشيوعى المصرى، أو حزب «الراية» كما يصفه الدكتور رفعت السعيد.

أما منظمة د.ع.ف.- أى «حزب العمال والفلاحين»- فإن نصيبها تساوى مع الحزب المصرى تقريبا. وكان بالتحديد ٢٤ صفحة.. معظمها استعراض محدود الرؤية يعاول إثبات عدائها للوحده، ولحركه السلام، وللماواقف النقايبية فى صفوف الطبقة العامله.. رغم علم المؤلف بأن هذه المنظمة كانت بعد الحرب العالمية الثانيه صاحبة النفوذ الأكبر فى الحركة النقايبية المصريه، وأن أسما كوادها والرتبطين بها يصعب إنكار دورهم الكبير.. من أمثال محمود العسكري وروسف المدرك والمجيب سوسى وغيرهم.

والواقع أن جوهر الفكر الإنقسامى، كان ولا يزال يتجسد فى إتهام الآخرين بالإنتهازية، أو الاستسلامية، أو الاتحراف عن المبادئ، واعتبار الثورة، والمبدأية، والجماهيرية، والبطولية، مجسدة فى «التيار الثورى» الوحيد دون سواء.

وأعود إلى القضية الرئيسية. وهى:

لماذا سيطر الفكر الإنقسامى على الحركة الشيوعية المصريه- الوسيطه-؟ ولماذا انتقل الفكر الإنقسامى من مجال التنظيمات المنفصلة، ليصل إلى أخطر أشكاله أثناء الفترة التى شهدت ما أطلق عليه زورا اسم: المد الوحوى؟

إن الوثائق التى نشرها الدكتور رفعت السعيد، بالغة الأهمية، تستحق التقدير لما بذله من جهد للحصول عليها.. وإن كانت هذه الوثائق نفسها، تثير التساؤل حول مدى استفادة المؤرخ من دلالتها.

(١) انقسام عن «حدثو» بزعامة سيد سليمان رفاعى- بدر- وأطلق عليه «حدثو ت.ث» إختصار.. تيار شوى.

ذلك أن هذه الوثائق لا تدع مجالاً للشك في أن «حدثو» أثناء فترة «الحزب الشيوعي الموحد» ورغم هزيمتها السياسية، ظلت تحافظ على كيانها، وعلى ثقنها بأنها «التيار الثوري» الذي ينفي على الآخرين الانضمام إليه. وأن نظرية «النمو الذاتي» كانت عند «حدثو» هي المحرك الأول للوحدة.

في كتاب «تاريخ الحركة الشيوعية المصرية- الوحدة- الانقسام- الحل- ١٩٥٧- ١٩٦٥» يقول الدكتور رفعت السعيد في صفحته ٢٤. ٢٥: «لقد حققت «حدثو» إنتصاراً حاسماً في صفوف «الموحد».. وتوهجت أن بالإمكان تكرار ذلك مرّة أخرى» ويستطرد:

لقد سبق لحدثو أن قبلت دور المهزوم.. دخلت الوحدة مهزومة سياسياً وتنظيمياً. كانت الخطوط السياسية للحزب الموحد تدين خطها التاريخي في تأييد حركة الجيش.. ولم تكتف بهجره قهواؤه أو حتى انتقاده.. وكانت الأغلبية في اللجنة المركزية ضد حدثو تاريخاً وموقفاً. ومع ذلك سرعان ما انقلبت الموازين. ثم يقول: «وقد تصور البعض من ممثلي التنظيمات الصغيرة في اللجنة المركزية للحزب الموحد، أن هذا الوضع سيستمر.. ولكن ما تصوّروا كان وهماً.. فحدثو المهزومة سياسياً في بدايات تشكيل الموحد، تحولت إلى منتصرة.. وكان رفاق حدثو في اللجنة المركزية للحزب الموحد هم الذين قادوا حملة تفجير الموقف السياسي للحزب. وقد كسبت هذه الحملة بعض رفاق الموحد من ممثلي المنظمات الصغيرة في اللجنة المركزية.. وإن كان البعض منهم قد ظل على أصراؤه في التمسك بالموقف القديم، أذكر من هؤلاء على وجه التحديد، فوزي جرجس وعبد الله كامل».. ويستطرد: «ولم يكن من الممكن تصور إختفاء الصلة بين التأييد الجديد المطلوب والتأييد السابق الذي منحت حدثو لشورة يوليو عند قيامها. ولم يحدث تفجير في الموقف السياسي للموحد بحسب، بل وحصل تعديل في الوضع التنظيمي وبالذات داخل اللجنة المركزية للموحد. عاد كمال عبد الحليم إلى اللجنة المركزية وكان مستبعداً منها عملياً. ومن ناحية أخرى تعاون عدد من رفاق المنظمات الأخرى الصغيرة مع رفاق حدثو في القيادة المركزية يهود ورفاقه عاليه، مثل محمود العالم، بهيج نصار، حسين غنيم، فخرى لبب، أحمد خضر. وبهذا التفجير في الوضع القيادي المركزي، أصبحت غالبية اللجنة المركزية موحدة.. وتهازأ حزباً يصون الوحدة.. وانتقال ممثلي حدثو في قيادة الموحد من وضع الأقلية إلى وضع الأغلبية خلال أشهر قليلة».

ذلك غرس في نفوس رفاق حدثو غروراً.. وثقة زائده عن الحد، وتصوروا أن ما جرى في الموحد، سيجرى تكراره بالانضمام والكمال عندما تتم الوحدة بينه وبين والتنظيمين الآخرين».

والفقرة السابقة من كتاب الدكتور رفعت السعيد تعبر بوضوح عن المسألة الحقيقية للإقسام والوحدة والانقسام، ثم تتويج ذلك كله باعلان حل الحزب.

فهو يسجل بأمانه يشكر عليها، أن «حدثو» التي اتحدت مع عدد من التنظيمات الصغيرة

عام ١٩٥٥، ليظهر «الحزب الشيوعي المصري الموحد» كتنظيم يتجاوز مرحلة إنقسام هذه التنظيمات، ظلت كما هي بلا تغيير.. مثلما كانت أثناء «الحركة المصرية للتحرك الوطني» و«إيسكرا» عام ١٩٤٧، أو كما كان عليه الأمر أثناء وحدتها مع منظمة «جبهة تحرير الشعب» - جات - عام ١٩٥٠، ثم مع منظمة «نحو حزب شيوعي مصري» - نحشم - عام ١٩٥١.. ظلت محتفظة بكيانها، ومؤمنة بانتصار تيارها، واتخاذ الوحدة الشكلية سبيلا «لتجديد» عناصر المنظمات إليها. وذلك هو الجوهر الحقيقي لمأساة الفكر الإنقسامى فى الحركة الشيوعية المصرية.

ومن هذا المنطلق، اشتركت «حدثو» فى الوحدة مع التنظيمين الآخرين أى «الحزب الشيوعي المصري» - الذى يطلق عليه اسم «الرأيه» - و«طلیحه العمال»، الذى أطلق على نفسه اسم «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري» ومن هذه الفقرات الطويلة. الواضحة لأبرز مؤلفات الدكتور رفعت السعيد، يبرز الوجه الحقيقي لتيار «حدثو» فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الذى يعتبر الوحدة وسيلة لتصفية التيارات الأخرى وليس الاندماج والتفاعل معها.

هكذا، حين نسی الدكتور رفعت السعيد منهج المؤرخ الموضوعى الذى وعدنا به فى مقدمة بعض مؤلفاته، وتقلبت مشاعره الخاصة، تحول المؤرخ «الموضوعى» الذى يستند إلى منات الوثائق الهامة، إلى مدافع متحمس - بل ومتعصب - عن اتجاه تاريخى فى الحركة الشيوعية - لم يكن إطلاقاً أقلها خطأ أو خطیة، كما لم يكن - بشهادة الدكتور رفعت - أقل حماساً لقضية «حل الحزب»، بل كان سابقاً إلى ذلك، واضحاً الآخرين فى موقف المتخلف من هذا السباق - سباق حل الحزب - وضرورة اللحاق بالمتسابق الأول - حدثو - وكلاهما كانا معبرين عن أزمة، أو خطیته من المستحيل التعرض لها فى سطور خاطفة، لانتها محتاج إلى دراسات أكثر عمقا مما جاء به الدكتور رفعت.

والحقیقة أن موقف «حدثو» وإن كان يتصف بالوضوح الكامل، إلا أنه لا يختلف من حيث الجوهر مع التيارين الرئيسيين، وهما «الحزب الشيوعي المصري» - الرأيه - و«حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري» - طلیحه العمال -.

ومن هنا جاءت الكوارث، التى إنتهت نهاية مأساوية - كما سبق وأشرت - وإن كانت منطقیه مع السياق العام لفوضى الانقسام والتشرذم.

والنهج المتحيز الذى اختاره الدكتور رفعت السعيد، أدى به إلى اسقاط فترة من تاريخ حدثو، وهى الفترة التى تولیت فيها المسئولية السياسية فى هذا التنظيم.

وعلى الرغم من أنه «نسى» الحديث عن تلك الفترة فى كتابه «المنظمات اليسارية ١٩٤٠ - ١٩٥٠» إلا أنه لم ينس، «ما يقال من أن مصطفى طيحه قد عاون هنرى كورييل فى اعداد خط القوات الوطنيه والديمقراطيه» كما كتب فى الكتاب نفسه، كما لم يحقق فى هذا القول بسؤال كورييل، أو بسؤالى.

وبعد سنوات، وفي عام ١٩٨٣، أصدر الدكتور رفعت السعيد كتاب «منظومات اليأس المصري ١٩٥٠-١٩٥٧»، كتب فيه نقلاً عن حديث أجرته مع الباحثة «سليما بوقمان» في ٨/١٠/١٩٧٨، فقرة عن «الحزب الشيوعي المصري»- «الراية»- ويحاول تماماً ما قلته للباحثة المذكورة عن تاريخ «ح.م.» و«حدثو» بشكل عام، وعن الفترة التي كنت خلالها المستولي السياسي و«حدثو» بشكل خاص.

وفي آخر كتاب للدكتور رفعت السعيد «هكذا تكلم الشوهيون» الصادر في أوائل عام ١٩٨٩، نشر مقابلة له معي لم تحدث بتاريخ ٨-١٠-١٩٧٨. وماكتبه في صفحتي ٣٤٥.٣٤٥ من هذا الكتاب، هو جزء من حديثي مع الباحثة الأمريكية «سليما بوقمان» والذي سبق أن أشرت إليه. وعلى الرغم من أنه نشر كلامي عن «ح.م.» و«حدثو»، وعن تصديدي إلى اللجنة المركزية و«حدثو» بعد القبض على هنري كودويل، إلا أنه لم يشر إلى الفترة التي كتبت فيها خط «الطبقة العاملة والمجاهير الكادحة» والتي توليت خلالها المستولي السياسية للتنظيم.

هكذا، للمرة الثالثة، ينسى «الدكتور رفعت السعيد» تسجيل تاريخ فترة في حياة «الحركة الديمقراطية للحرر الوطني»، فهي قد «سقطت» منه في كتابه «المنظومات اليسارية» ١٩٤٠-١٩٥٠ «الصادر بتاريخ» و«سقطت» منه للمرة الثانية في كتابه «اليأس المصري» ١٩٥٠-١٩٥٧ الصادر في عام ١٩٨٣. و«سقطت» منه للمرة الثالثة في المناقشة التي أجريتها من الباحثة الأمريكية في أواخر عام ١٩٧٨، بعد أن نسبها إلى نفسه، في كتابه «هكذا تكلم الشوهيون» الصادر في عام ١٩٨٩.

ويصل الجاه التحيز عند الدكتور رفعت السعيد إلى ذروته عندما يقف طويلاً عند نجاح وسائل التعذيب الرهيبة في السجن الحربي، في اضماف إرادة أحد قادة «الحزب الشيوعي المصري»^(١) ومحاولة إرغامه على الاعتراف باسم قائد هذا الحزب، فبدلاً من الإشادة بموقفه، والاعتراف بأنه استطاع الصمود في وجه أشنع وسائل التعذيب، دون أن يبوح باسم سكرتير الحزب- الرفيق خالد- أي الدكتور فؤاد مرسى. نحمده بحال بطريقة توحى باستسلام الزميل وبطريقته تنال من شجاعته.

كما لم يتحدث الدكتور رفعت السعيد عن بطولات بعض أعضاء «الحزب الشيوعي المصري»- الذي يطلق عليه اسم «الراية»- في السجن الحربي ومن بينهم مختار جمعه الذي جاء إلى سجن الواحات بجسم يعاني من أهوال التعذيب دون أن يحترف بكلمة واحدة. وكان الدكتور رفعت السعيد يعلم وقتئذ.. أن تعذيب مختار جمعه كان يفوق كل طاقة بشرية.. لأنه كان أحد ضباط الصف في الجيش.. وهي وظيفة كانت تثير القلق عند قيادات مكافحة

(١) وهو الدكتور اسماعيل صبري عبد الله.

الشيوعية، خرقاً من وجود قواعد شيوعية منظمة في الجيش. والشرع أن الدكتور رفعت السميد لم يقف طويلاً عند ما أطلق عليه «قضية بهان السجن الحرى» في أوساط الحركة الشيوعية المصرية، وهو البيان الذي حاول كمال عبد الحليم اقتناع قيادات وكوادر «حدثو» في نهاية ١٩٥٤، بالتوقيع عليه والذي يعلن فيه تأييده للسلطة المستولى عن وضع وتعذيب الشيوعيين في السجن الحرى.. وهو البيان الذي ظل يثير عند جميع أعضاء منظمة «حدثو» الشعور بالخرج بل والخطيئة.

الاتجاه المتقوِّب في بعض كتابات الأستاذين طارق البشرى، ومحمد سيد أحمد

في المقالين المنشورين للأستاذين طارق البشرى، ومحمد سيد أحمد «في عددي أبريل ويونيو ١٩٨٨ من مجله الهلال»، يتفق الكاتبان، أو يلتقيان حول نقطة رئيسية، وهي أن اعتناق أحد اليهود للماركسية- هنري كوريل- وإسهامه في تكوين منظمة شيوعية، قضية تدخل في نطاق الألفاظ المحيرة، التي تحتاج إلى أبحاث مكثفة للكشف عن الأهداف الحقيقية لهذا الاختيار «الغريب»... أي اختيار أحد اليهود للماركسية أثناء الحرب العالمية الثانية ! ولأن هذه القضية بدت شديدة الغرابة للأستاذين الكاتبين- مع أنها كانت ظاهرة عادية في ذلك التاريخ- فإن البحث عن خلفاها عند الأستاذ طارق البشرى، قاده إلى نتيجة بدت له منطقية جداً... وهي أن هنري كوريل «كان متقطع الجدو... ياره الفكر والأعصاب... قراراته تتشكل دون دخل لأي هوايات أو غرائز... مثل هذا التكوين الوجداني يتلائم بشده مع أنشطة المخابرات» !

وهذا هو الحكم الأول الذي أصدره الأستاذ طارق البشرى على هنري كوريل. أما القرار الثاني، فهو إنه بهذه الصفة «يقوم بتوجيه التنظيم لمقاومة حركات شعبية اسلامية، وهي بمصرية باسم أنها حركات فاشية»

والاستاذ البشرى، يقصد طبعاً، مقاومة الاخوان المسلمين والتيارات التي كانت ترى في ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، المنقذ الأعظم لمصر من الاحتلال البريطاني... أي حزب مصر الفتاة... وربما الموقف من حركه ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واتهامها بالفاشية.

ثم يضيف الأستاذ طارق البشرى، حكماً ثالثاً، وهو أن طبع الكتب الماركسية كان يستهدف كما يقول بالحرف الواحد: «فكان النشاط يتعلق إذن بدعوة مذهبية أكثر مما يقوم على برنامج سياسي... يتعلق بترويج أيديولوجي في الأساس. وأولوية هذا الأمر هنا، تتفق مع الوجهة اليهودية الأجنبية، من السعى لتكوين منطقة أيديولوجية في السياسة المصرية بين الشباب، منطقة تصلح للوجود الأجنبي في السياسة المصرية» !!

أما رابع هذه الأحكام، فهو: «وأثناء الحرب كان لكوريل وتنظيماته السياسية، نشاطها مع من يسموهم «يهود فلسطين»... وهي عبارة لا تلتبس لدى القارئ المصري والعربي، فهي لا تعنى لدية غير الصهاينة فيما يبدو... والفرقة التي كونوها أيام الحرب، لتعمل مع الحلفاء،

« مقال للمؤلف نشر في عدد نوفمبر ١٩٨٨ من مجله الهلال تحت عنوان «حول أوراق هنري كوريل: مطلوب تقييم موضوعي للتاريخ»، وتأخر نشره أكثر من ثلاثة شهور.

وهو العمل الذي أكسب الصهيانة خبرة وتكريرا ، استخدموه بعد الحرب فى طرد الفلسطينيين العرب وقتلهم وتدهيبهم حتى نشأت إسرائيل .

بهذه الأحكام الحاسمة ، تكون الحركة الشيوعية التى أسست أثناء الحرب العالمية وبعبءها ، مجرد أداة لفئة من «اليهود» ، لتحقيق أهداف الصهيونية ، وربما المخابرات البريطانية أيضا .
ويصبح كل ما كُتب عن النضال الوطنى والإجتماعى للحركة الشيوعية المصرية فى ذلك التاريخ ، بل وما كتبه الاستاذ طارق البشرى نفسه عن منجزات وأخطاء هذه الحركة فى بعض مؤلفاته ، مجرد وهم أو خداع .. ما دام المهيمن والموجه على أكبر هذه الحركات ، وهو هنرى كوريل ، شخصية «منقطعة الجذور» ، تخدم أهدافا صهيونية وبريطانية .. وبوجه نشاط الشيوعيين المصريين ، نحو الاصطدام بالحركات السياسية والحركات القومية !



أما الصديق محمد سيد أحمد ، فإنه - كما دته - لم يهتم كثيرا بما يحمله مقال الاستاذ طارق البشرى من إتهامات لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية ... ولم يقف لحظه واحدة عند المنهج المستخدم ، إنما إنطلق بعيدا .. ليشيد «أحد قواله الرياضية المنطقية» ، ويقم بداخله ما يتفق مع هذا القالب من أحداث - حتى ولو كانت تفتقر إلى الدقة ليخرج فى النهاية متفقا مع الاستاذ طارق البشرى فى الأهداف «الخفية» لليهود الماركسيين ، وإن اختلف معه فى «القالب المنطقى» «المفضى إلى النتيجة نفسها» !

وقبل الرد على هذين المقالين ، أريد توضيح حقيقتين هامتين ، للحيلولة دون حدوث أى وهم أو التباس حول موقفى .

الحقيقة الأولى: أننى قد إنتهيت منذ شهرين ، من كتابة المراحل الأساسية لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية الوسيطة ، التى تكونت فى بداية الأربعينيات وحتى منتصف الستينيات .. باعتبارى أحد القياديين فى «الحركة المصرية للتحرير الوطنى» ، ثم فى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» .. ثم أحد المؤسسين «للحزب الشيوعى المصرى» الذى أعلن عام ١٩٥٠ ، فضلا عن علاقائى مع معظم قيادات وكوادر التنظيمات الأخرى .. وخصوصا أثناء فترة سجنى واعتقالى التى بدأت منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٤ .

والحقيقة الثانية: أن أحد الأجزاء الهامة التى يتكون منها كتابى الجديد ، الذى أقوم بإرجعه أخيرة له الآن ، يتناول بالبحث والتحليل ، القضية المثارة الآن - رغم أن هذا الجزء كتبتة منذ أكثر من عام - ، أى قضيه هنرى كوريل ، ولكن من منطلقات تختلف جذريا عما طرحه الاستاذ البشرى والصديق محمد .

فلم أطرح القضية على أسس دينية أو تأمرية .. ولا من خلال علاقات مريبة بالصهيونية والمخابرات البريطانية . إنما من خلال المنجزات والأخطاء التى عايشتها واشتركت فيها .

وشرحت بالتفصيل، لماذا تحولت من «يونسي»-الاسم المحركى ليونس- متشدد، إلى خصم سياسى وأيديولوجى له.. بل شاركت فى تأسيس الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٥٠، الذى إعتبر جميع التنظيمات الشيوعية الأخرى، إنتهازية ومعادية للماركسية والثورة والشعب. واعتبر جميع القيادات الأجنبية والمصرية لهذه التنظيمات- وعلى رأسهم هنرى كورييل طبعاً- مجموعة من الإنتهازيين المضللين.. لايمكن الوحدة معهم.



من هاتين الحقيقتين، ينطلق حورارى مع المقالين اللذين نشرتهما مجله الهلال فى عددي أبريل ويونيو ١٩٨٨.

فلا يمكن إذن تصنيفى ضمن دائرة من ظلوا على علاقات وثيقة مع كورييل، حتى بعد إبعاده من مصر. فكما قلت، إنقلبت علاقتى به من الزمالة والتقدير إلى الخلاف العميق.. منذ أوائل عام ١٩٤٩، ولم يهدأ لحظه واحده.. بل اشتعل وانتقل إلى من إحتفظوا بعلاقات معه وهو فى المنفى.. من قيادات «حدثو».

وبالتالى يصعب تفسير موقفى الآن، بأنه دفاع عن كورييل.

فعندما أتصدى للرد على تحليلات وأحكام تفتقر إلى الموضوعية والدقة، فإنما أقوم بذلك دفاعاً عن تاريخ مجيد عظيم، للحركة الشيوعية المصرية رغم ما شاب هذا التاريخ من أخطاء، تشهد عليه مواقفها الوطنية والقومية، المعادية للاستعمار والصهيونية، ومواقفها الاجتماعية دفاعاً عن الطبقات الشعبية.

وما أن حملة تشويه هذا التاريخ، تستتر الآن تحت قناع الهجوم على «اليهود» الماركسيين، الذين أسهموا بدور كبير فى إعادة تأسيس الحركة الشيوعية فى بدايات الأربعينيات، فمن واجبى التصدى لهذه الحملة من خلال الوقائع التى لا خلاف حولها، التى ترسم الخطوط الحقيقية لهذا التاريخ.



يقول الاستاذ طارق البشرى: «إما أن يقوم هؤلاء بوصفهم الأجنى المتميز، ويدافع تهاداً بكونهم جاليات أجنبية على رأس تنظيمات سياسية مصرية، تقاوم حركات شعبية إسلامية، وعربية مصرية، باسم أنها حركات فاشية، فهذا ليس غريباً لدى كورييل. ونحن نلاحظ أن الأسباب التى ساقها كورييل واقعية.. وأن نظرتة تتسجم مع وضعه هو وزملائه بوصفهم اناس مقتلعى الجذور. ولكن الغريب أن يوجد من يمتنا نحن من ينظر إلى الأمور بنظرة هؤلاء»

تلك كلمات واضحة لا لبس فيها. فالاستاذ طارق البشرى، يرى أن التنظيمات السياسية، التى كان هؤلاء الأجانب على رأسها، أى التنظيمات الشيوعية كانت تقاوم حركات شعبية إسلامية، وعربية مصرية باسم أنها حركات فاشية.١

فهل تتفق الحقائق التاريخية، التى تحدث عنها باستفاضة الاستاذ طارق البشرى فى أكثر

من كتابه مع الإتهامات التي ساقها في مقاله «قراءة مصرية في أوراق هنري كوربيل» ؟
لنبدأ بالحركات الشعبية الإسلامية. وتطرح بعض الأسئلة الهامة: من الذي بدأ بإعلان
الحرب على الآخر، الحركات الشيوعية، أم الحركات الإسلامية، أي الإخوان المسلمين؟
ومن الذي حمل لواء الدعوة إلى تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وسعى بكل طاقته
إلى توحيد جميع الفئات السياسية والدينية، في أول جبهة تتبع من القاعدة الشعبية، وتصيب
الاستعمار والرجعية بالخوف والإرتباك، بفضل قيادتها الناجحة لأكبر حركة شعبية وطنية بعد
الحرب العالمية الثانية؟

ومن الذي عمل على تحطيم هذه الجبهة وإن لم تحمل وتقتل إسم الجبهة، بل وتحالف مع
اسماعيل صدقي، لضرب الحركة الوطنية؟
من الأستاذ طارق الذي كان يسعى إلى بناء الوحدة الوطنية، ومن الذي عمل بكل ما يملك،
في الطريق المعاكس؟

في اعتقادي أن أفضل رد على هذه الأسئلة يأتي من كتاب «الحركة السياسية في مصر
١٩٤٥-١٩٥٢»

يقول الأستاذ طارق البشري في صفحة ١٠٧، وصحة ١٠٨ «بعد أن تولي صدقي الوزارة
زار مركز الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين ورأى أن إعماده عليها هو خير ما يفتت الوحدة
التي ظهرت بين الشباب في مظاهرات هذه الفترة ورأى أن يستغل موقفها التقليدي المعادي
للرشد وللتنظيمات الشيوعية والشباب التقدمي. وقد هادر الإخوان بتأييد صدقي عند مجيئه
للحكم وروجوا لما قاله في البداية عن عزمه على خدمة بلاده وعدم استعصال العنف. وعلق
زعمهم الإخوان بالجامعة على وعود اسماعيل صدقي بأمة من القرآن «وإذكر في الكتاب
اسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا» وفي مواجهة اللجنة التنفيذية العامة للطلبة
شكل الإخوان لجنة الطلبة التنفيذية العليا تفتت حركة الشباب، فلما انشئت اللجنة الوطنية
للمعامل والطلبة وقادت مظاهرات يوم الجلاء في ٢١ فبراير هادر الإخوان إلى تشكيل «اللجنة
القومية». شكلت في اجتماع يركزه الإخوان منهم ومن مصر الفتاة وحزب الفلاح الاشتراكي
وجبهة مصر التي كان قد أنشأها على ماهر منذ ١٩٤٥ وبعض شباب الأحرار الدستوريين
والحزب الوطني. وقامت اللجنة صدقي في أول مارس فأظهر عطفها عليها (وافق على أن
يكون محمد حسن العشماوي وزير المعارف هو ممثل الحكومة في اللجنة) ثم أعلنت بياناً بشأن
الموافقة على اعتبار ٤ مارس يوم الحداد العام، وأفسحت الحكومة للجنة في الصحف بنشر
بياناتها في ذات الوقت التي كانت فيه تنع نشر بيانات وأخبار اللجنة الوطنية».

وستطرد الأستاذ طارق البشري فيقول «على أنه من الملاحظ أن جماعة الإخوان كان يطرد
مسلكتها على رفض الاشتراك مع غيرها من الهيئات والتنظيمات في شمل واحد وعلى الحرص

على العمل المنفرد، وقد ساهمت في تشكيل اللجنة القومية لتعظم بها اللجنة الوطنية التي جمعت حولها الكثير من عناصر الشباب في الأحزاب المختلفة..»

أما تقييم الاستاذ طارق البشري للحركة الشيوعية المصرية فإننا نراه واضحاً في صفحة ٥٩٧ من كتاب «المسلمون والألقاب في إطار الجماعة الوطنية» فيقول «وفي الأربعينيات أيضاً، ظهرت الحركة الشيوعية كواحدة من القوى ذات التأثير وأسهمت أسهاماً لا بأس به بين فئات حركة التحرير الوطني ضد الاستعمار، وأغنت السياسات الوطنية بفاهيم جديدة، تتعلق بالمضمون الإجتماعي لحركة التحرير الوطني، والتصنيف الطبقي للمجتمع، والتأكيد على التحرر الاقتصادي من الاستعمار جنباً إلى جنب مع التحرر السياسي، فضلاً عن صياغة خريطة الصراعات الدولية على أساس من المحتويات الاجتماعية للنظم السياسية المختلفة، الأمر الذي كان له أثره في إنضاج الفكر السياسي المصري، فيما تلا الأربعينيات من أعوام، عندما رسمت مصر المستقلة سياستها الخارجية في ضوء ارتباطها بحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار، ووصلها الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستقلة».

فكيف يتفق هذا التقييم مع منهج مقاله في سجله الهلال - أوراق هنري كوربيل - والذي لا يرى في الحركة الشيوعية المصرية إلا كل ما هو سبى ومريب!



ويقول الاستاذ البشري في المقال نفسه: «بهذه الرؤية ومن هذا الموقف، ينظر كوربيل إلى المظاهرات الشعبية الكثيفة التي جرت في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥، بمناسبة ذكرى وعد بلفور، وتضامناً مع شعب فلسطين في جهادة ضد الصهيونية. يقول كوربيل: «حاول الاخوان المسلمون بتحرير بعض من الامم بالله والحكومة المصرية، إثارة المظاهرات المعادية للصهيونية، وقاموا بالفعل بذبحة حقيقية في حماية البوليس. لكن الحركة المصرية للتحرير الوطني، استعدت لهذا اليوم وكشفت المناورة».

تلك فقرة من مقال الاستاذ طارق البشري، نقلتها كما هي من المقال نفسه، ومنها يستخلص ما يريد الوصول إليه، وهو أن اتجاهات الحركة المصرية للتحرير الوطني، التي كان يتزعمها كوربيل، كانت تقف موقفاً مضاداً للحركات الشعبية الاسلامية، ضد الصهيونية. فهل كانت مظاهرات ذلك اليوم المشهور، جهاداً حقيقياً ضد الصهيونية، وتضامناً مع شعب فلسطين؟

لنترك الإجابة إلى الوقائع التاريخية كما جرت.

وهي وقائع تؤكد، أن مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٤٥، قادها منذ البداية، الاخوان المسلمون.. إلى جانب حزب مصر الفتاة كشريك صغير. وحملت شعاراتها طابعاً متخلفاً. لا يقدم التضامن مع جهاد شعب فلسطين... بل قد يكون العكس هو الصحيح.

فمثل هذه المظاهرات، التي إقترنت بالهجوم على المنشآت والمحلات اليهودية.. لم تكن ولاعية بجوهر الصراع ضد الصهيونية، وتأييد الشعب الفلسطيني.. بل إنطوت على اتجاه لا يخدم قضايا الوطنية، وتشويه صورة هذا الصراع، بتحويله إلى عدا لليهود؛ ولا يستطيع مؤرخ منصف أن يتجاهل الأثر السلبي لمثل هذا الاتجاه.. فالهجوم على المنشآت أو الأحياء اليهودية، بلا تميز بين الصهيونية كحركة مرتبطه بالإمبريالية العالمية، وبين اليهود كأفراد ينتمون إلى تيارات فكرية مختلفة، إنما قدم أعظم خدمة للحركة الصهيونية، التي كانت تقوم بتحريض اليهود المصريين على الهجرة إلى إسرائيل. بدعوى أن حياتهم في خطر.. وأن مخاطر إبادتهم في مصر.. باتت وشيكة.. وقد تكون أشد فتكا مما حدث لليهود في ألمانيا النازية

فكيف يصف مؤرخ كبير مثل الاستاذ طارق البشرى، الأعمال المتعارضة مع تاريخ مصر- بل وتاريخ الأمة العربية والشعوب الإسلامية، والمتمثلة في هستيريا الصراع ضد «اليهود» المصريين، بدلا من الوعي بجوهر القضية، وهي أن الصهيونية- وليست اليهودية على إطلاقها- هي العدو الرئيسى لمصر وللعرب؟

إن العرب، ومصر في المقدمة، تعاملوا تاريخياً مع اليهودية، باعتبارها ديناً سماوياً له احترامه.. وإحترام حق معتقيه في حرية إقامة شعائرهم. وعشنا قرونا بهذه الروح الأصلية النابعة من الفهم الحقيقى للإسلام.

أما عدونا، فهو الكيان الصهيونى العدوانى.. الذى زرعته الامبريالية العالمية فى قلب وطننا العربى.

و ضد هذا العدو بالتحديد. ينبغى أن نوجه كل ما نملكه من طاقات.

وما أظن الاستاذ طارق البشرى يختلف معى فى هذه النظرة، بل أذهب إلى أبعد من ذلك.. فأرى الاستاذ البشرى، لم يقف طويلا عند أرقام تحمل دلالات عميقة... وهى أن السياسة الخمقاء لبعض الأحزاب والجماعات المتخلفة فى وطننا، بل وأخطاء بعض الحكومات، تتحمل جزءاً كبيراً من مسئولية دفع اليهود إلى الهجرة إلى إسرائيل، وهى الهجرة التى منحت إسرائيل أكثر من ٦٠٪ من سكانها، خلال السنوات الأولى من تأسيسها.

ومن المؤكد، أن هذه «الهدية» الثمينة التى قدمها العرب لإسرائيل- أى حوالى ٦٠٪ من ثروتها البشرية أستخدمت بعد ذلك ضد العرب، أثناء حروب إسرائيل العدوانية، وخصوصا أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، وحرب يونيو عام ١٩٦٧.



وبقى بعد ذلك بعض الملاحظات المنهجية.

أولى هذه الملاحظات، أن منهج الأحكام المسبقة حول المجموعات التى أسهمت فى تأسيس

الحركة الشيوعية المصرية الوسيطة، يصطدم بحقائق يصعب تجاهلها. فافتراض صراع بين المصريين، والأجانب المتصرين، حول قيادة الحركة الشيوعية المصرية، وافتراض الأثر الحاسم لهذا الصراع فيما حدث من إنقسامات فى هذه الحركة، لا يستند إلى أسس واقعية. فالصراع الذى عشته وشاركت فى معظم مراحله الحاسمة، لم يدور حول هذه القضية. والإنقسامات التى أحوالت «حدث» إلى أشلاء مبعثرة، نبتت من حيث الجوهر من الخيطه الرئيسية للحركة الشيوعية المصرية والتمثله فى نظرية «النمو الذاتى».

وهى النظرية التى حفرت بصماتها فى فكر وسلوك جميع التنظيمات الشيوعية بلا إستثناء.. واعتقاد كل تنظيم بأنه «العيار الثورى» الذى ينهى التسليم بجدارته فى قيادة الحزب والثورة.

وتلك قضية لم يختلف حولها الأجانب أو المصريون... بل أن القيادة المصرية «الثقيلة» للحزب الشيوعى المصرى، الذى شاركت فى تأسيسه عام ١٩٥٠، كانت أشد تطرفاً فى التمسك بهذه النظرية.. إلى حد إتهام المنظمات الأخرى بالخيانة.. ورفع شعار معروف، وهو: لا شيوعية خارج الحزب.



ومن أعماق هذه النظرية- النمو الذاتى- يمكن تفسير الإنقسامات، بل أن هذه النظرية، وبعد سنوات طوال من إبعاد جميع الأجانب عن الحركة الشيوعية المصرية، هى المسئولة الأولى عن الطابع الإنتهازى للوحدة بين «الحزب الشيوعى الموحد» و«الحزب الشيوعى المصرى» و«حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» فى ٨ يناير عام ١٩٥٨.. حيث جرت محادثات لا مبدأية، بين طرفين، لتصفية طرف ثالث.. باعتبار إنتهازى. ثم تحول الحليف الأقوى لتصفية صديق الأمل، والانفراد بالقيادة، إستناداً إلى نفس النظرية، أى وجود التيار الثورى الوحيد، الذى ينهى أن ينمر ويضم إلى صفونه، الأعضاء «المخدوعين» فى التنظيمات الأخرى، وتصفية القيادات الإنتهازية.



وثانى هذه الملاحظات: أن اشتراك الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية، كحليف رئيسى للولايات المتحدة وبريطانيا والمقاومة الفرنسية والأوروبية عامة، حطم الستار الحديدى الذى كان هؤلاء الحلفاء يحيطون به الاتحاد السوفيتى.. وأتاح لشعوب العالم، ولأول مرة منذ إندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩١٧، رؤية الوجه الآخر لأول تجربة اشتراكية.. وجه الصمود والمقاومة الاسطورية ضد الجيوش النازية.

وكانت معركة ستالينجراد، ذروة هذا التطور.. واقتضت مصلحة الحلفاء الأوروبيين والأمريكيين، إبراز الوجه المشرق لبطولات الجيش الأحمر السوفيتى.. ودوره التحريرى الكبير ضد الفاشيه والنازية.. كضرورة حربية ومعنوية أثناء الحرب الدامية.

ومن هنا برزت فى العالم كله، بما فى ذلك مصر، موجات من التعاطف مع الإتحاد السوفيتى، وما يمثله من فكر اشتراكى.. رغم الدعاية الصاخبة التى كانت المانيا تطلقها بواسطة الأحزاب والجماعات التعاطفة معها.. وخصوصاً فى مصر. حيث اعتقد فريق من المصريين، بأن المانيا النازية، صديقة لمصر، لانها فى حرب مع العدو التاريخى، وهو بريطانيا. لكن تعاطف قطاعات من المصريين مع النازية بسبب العداء للمحتل الانجليزى، لم يحل دون وجود قطاعات أخرى واعية ضد العدو الأشد خطراً، وهو النازية.. ومن بينها حزب الوفد. فى ظل هذه الظروف، ظهر الفكر الماركسى فى مصر.. مثلما وصل وانتشر فى معظم بلاد العالم.

ومن الطبيعى جداً، أن يصل هذا الفكر إلى المثقفين المصريين فى البداية، بواسطة بعض الأجانب، أو المنصرين، يهوداً كانوا أو من أى أديان أخرى.

ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بعد معركة ستا لينجراد، كان من المنطقى كما قلت وصول اشاعات الفكر الماركسى إلى مصر.. بل وإنتشاره فى كثير من الدول، التى لم تعرف هذا الفكر من قبل.

فلماذا يرى البعض، فى ظاهرة عادية جداً، تكرر مثلها فى معظم دول العالم، أمراً يستوجب التحقيق، والتحليل، والتصيد؟

لماذا يكون إنتشار الفكر الصهيونى ظاهرة عادية بين اليهود فى مصر، وفى جميع دول العالم تقريباً، ويكون وجود الفكر الماركسى المعادى للصهيونية، بين قطاعات قليلة جداً من اليهود، ظاهرة شاذة وغريبة لا يقلها العقل أو المنطق؟

وثمة حقيقة أخرى، وهى أن إنتشار الفكر الماركسى بواسطة بعض الأجانب هى القاعدة التى صاحبت ظهور هذا الفكر فى جميع الدول الفقيرة والمستعمرة فى القارات الثلاث.. آسيا و افريقيا و أمريكا الجنوبية. وما كان من الممكن أن تكون هناك وسيلة أخرى. فجميع النظريات العلمية والاجتماعية التى صاحبت الثورات الصناعية والعلمية والاجتماعية فى أوروبا، إنتقلت إلى البلاد المستعمرة أو الفقيرة، بواسطة أفراد ينتمون إلى جاليات أجنبية، كقاعدة عامة.. فنظريات آدم سميث وريكاردو فى الاقتصاد.. ونظريات المفكرين والمنظرين لتنظيم الرأسماليه والأفكار الليبرالية والديمقراطية.. ونظرية دارون حول النشوء والإرتقاء، أو أصل الأنواع، انتقلت بنفس الأسلوب فى معظم الأحيان.. فضلاً عن عشرات النظريات والمكتشفات العلمية، التى وصلت إلى الدول الأقل نمواً، عبر الطريق نفسه.

فالأفكار لا تعرف الحدود. إنها مثل الغلال الجوى يصعب حصر حدوده بين دولة وأخرى. ولعل ظاهرة التكفير والهجرة، أو الدعوة إلى تكفير المجتمع، التى تؤكد معظم التيارات الاسلامية المعتدلة أنها غريبة على روح الاسلام، تكون معبرة عن هذه الحقيقة. فالفكرة نعت

أصلاً في الهند وباكستان بواسطة المفكر الاسلامي الشهير المرحوم أبو الأعلى المودودي. ومن شبه القارة الهندية، انتقلت الفكرة إلى مصر. ليتحفظها ويسير بها إلى نهايتها المرحوم المفكر الاسلامي الاستاذ سيد قطب. ومنه إنتشرت إلى المئات- وربما الألاف- من الشباب المسلم. ولم يقل أحد، أن ظهور هذا الفكر في مصر المشهورة بالاعتدال والتسامح،- رغم جذوره الأجنبية- يحمل دلالات تتجاوز حدود الخطأ أو الصواب، في عملية النقل الآلي، لأفكار نبعث في بيئته مختلفة، وهي البيئة التي عايشها المفكر الباكستاني الكبير المرحوم المودودي.



والملاحظ الثالث: أن جميع المؤرخين، ومن بينهم الاستاذ طارق البشري، يعترفون بأن هؤلاء «الأجانب» الذين أسهموا في إعادة تأسيس الحركة الشيوعية المصرية في الأربعينيات، اختلقوا حول قضية رئيسية، وهي تقصير قيادة الحركة. فهناك من رأى في أن وجود قيادة أجنبية، ضرورة في المرحلة الأولى. بينما رأى فريق ثان حتمية استبعاد الأجانب منذ البداية، وتقصير القيادة. أى أن تكون من مصريين ١٠٠٪.

وكان رأى هنرى كورييل، بعد مرحلة قصيرة من تكوين الحركة المصرية للتحرير الوطني، وقبل الوحدة مع «إيسكرا»، ضرورة التمسير.. بل وسعى إلى أن تكون اللجنة المركزية، من ١٠ مصريين، و٢ فقط متمصرين.

وتلك واقعه تحدث عنها الاستاذ طارق البشري في كتاب «المسلمون والاقباط».

ومن حقى، استناداً إلى خبرتى الشخصية، وما نشر من وثائق حول تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، أن أسأل الاستاذ طارق البشري، والصادق محمد سيد أحمد: أين كان يدور هذا الصراع، بين الأجانب والمصريين إذا كان هنرى كورييل- المؤسس- هو نفسه الذى رفع شعار التمسير، وأسهم في تصعيد ١٠ مصريين إلى اللجنة المركزية، التى لم تكن تضم بجانب هؤلاء العشرة. سوى ٢ من الأجانب، وهما كورييل وجومتالون؟

هناك فرق كبير، بين ابتكار «قالب» منطقي، و«اختراع» قوانين تحكم ما يدور من صراعات داخل هذا «القالب»، ثم الوصول «منطقياً» إلى ذروة هذا الصراع، وهو الإنقسامات، وبين حركة الأحداث كما جرت، بعيداً عن التحيز أو «التقوُّل».

لقد شرحت في فصول كتابى، كيف إنتصر شعار النمو الذاتي، بعد الوحدة بين أكبر تنظيمين في ذلك الحين، وهما «الحركة المصرية للتحرير الوطني» و«إيسكرا». فمنذ الأيام الأولى للوحدة، كان التوجيه الأساسى لكوادر وأعضاء الحركة المصرية يتركز حول هدف رئيسى، وهو السعى إلى «تجنيد» كوادر وأعضاء «إيسكرا»، إلى «التيار الثورى»، وهو الحركة المصرية للتحرير الوطني.

وكان هنرى كورييل، من أنشط المروجين لذلك. فالوحدة منذ بدايتها كانت شكلية هشة. بل كانت أشبه بجبهة بين اتجاهات مختلفة.

فمن ناحية «اسكرا» كان المثقفون المصريون، ومن بينهم المرحوم شهدي عطيه الشافعي، يحاولون تأسيس الثقافة الماركسية بين كوادر الحركة المصرية. وتأكيد الأهمية الحيوية لفهم واستيعاب الماركسية.

بينما كانت قيادة الحركة المصرية، وعلى رأسها كورييل، تحاول تجنب كواد اسكرا، باسم أن العمل الجماهيري الثوري، هو الذي يحدد مصير كل شئ. بغض النظر عن درجة الوعي النظري.

وهنا ترى كيف تختلف الوقائع التاريخية، مع التحيز الفكري، ومع القوالب الشكلية. فالاستاذ طارق البشرى يرى فى مقالته، أن الاهتمام بطبع الكتب الماركسية، أى الاهتمام بالنظرية، كان ينطوى على مؤامرة، يقودها كورييل. وتستهدف كما يقول بالحرف الواحد «السمى لتكوين منطقة أيديولوجية فى السياسة المصرية بين الشباب، تصلح مكانا للوجود الأجنبى فى السياسة المصرية»

هكذا يصل منهج التحيز إلى ذروة إصداحه بالوقائع الحقيقية. ذلك أن أحد الاتهامات الرئيسيه التى وجهت إلى كورييل وقيادة الحركة المصرية ثم الديموقراطية عموما، هو إهمال الجانب الأيديولوجى، وليس السعى إلى تكوينه وتأصيله. فلم تكن مجموعة الكتيبات التى أشار إليها كورييل، تعبر عن الاهتمام بالتكوين الأيديولوجى.. ولا كانت تستهدف تكوين «منطقة أيديولوجية» بين الشباب المصرى.

بل يمكن القول، بأن الانقسامات التى خرجت من الحركة الديموقراطية للتححر الوطنى، والتنظيمات التى تكونت بعيداً عنها- ومن بينها الحزب الشيوعى المصرى ١٩٥٠- كانت تنهم قادة «حدثو» بالسعى إلى نشر سياسة «التجهيل» بالماركسية والانحراف عن القاعدة المعروفة بأن: لا توجد حركة ثورية، بغير نظرية ثورية.



ولا أدرى كيف يقع مؤرخ كبير مثل الاستاذ طارق البشرى فى مثل هذه الأخطاء... التى يعرفها كل من شارك أو حتى اقترب، من قضايا الصراع الفكرى بين «حدثو» والمنظمات المعارضة لها. ولا أدرى أيضا، كيف يؤدى الانحياز إلى اتجاه فكرى يتميز بعداء للشبيوعية، إلى دفع مؤرخ ومفكر كبير، إلى التقاط وقائع بعينها، أو فقرات من كتاب تنتزع بقسوة من سياقها، لمجرد الرغبة فى تشويه أحد التيارات السياسية التى أسهمت بدور هام فى «إغناء» السياسة الوطنية بمقاهم جديدة تتعلق بالمضمون الاجتماعى لحركة التححر الوطنى، والتصنيف الطباقى للمجتمع، والأكيد على أن التححر الاقتصادى من الاستعمار، جنباً إلى جنب مع التححر السياسى... كم سبق أن كتب الاستاذ طارق البشرى عن الحركة الشيوعية فى الأربعينيات فى كتاب «المسلمون والأقباط».

من العسير، أن لم يكن من المستحيل، أن نحدد صلة بين الفقرات السابقة من كتابات طارق البشرى فى مؤلفاته، وما كتبه فى مقاله بجمله الهلال، وإن كان ظاهر المقال، يحوى بأنه ضد هتري كوريل.. أو الأجانب فى الحركة الشيوعية... وليس كل من شارك فى هذه الحركة من المصريين.

بينما جوهر المقال للأسف، يؤكد أن المرجح الأكبر لهذه الحركة فى الأربعينيات- كوريل- كان يدقمها إلى أعمال تخريبية... مثل مناهضة الحركات الاسلامية والوطنية، ونشر الفكر المذهبي الذى يتيح للأجانب مكانا للوجود فى السياسة المصرية.. والتصدى للمظاهرات الشعبية المعادية للصهيونية.



لست أعترض على حق كل كاتب أو مؤرخ فى إعادة النظر فى تكوينه الفكرى.. أو تغيير رؤيته إلى أحداث تاريخية معينة.

فذلك حق يستحيل إنكاره، لكن تغيير المناهج أو الأفكار، لا معنى بالضرورة تجاهل ما هو جوهري فى الأحداث التاريخية، والتقاط ما هو ثانوى، ثم تركيز الأضواء على هذا الوجه. فمن المعروف، أن الأحداث المعاصرة، وأحداث الماضى البعيد أو القريب، تنطوى على جانبين متناقضين. كلاهما يعبر عن أحد وجوه الأحداث .

فكما يستطيع الحزب الوطنى فى مصر- مثلاً- التأكيد على ماتحقق من إنجازات هائلة خلال السنوات القليلة الماضية، تستطيع المعارضة اثبات العكس.

والأمر نفسه ينطبق على حركة مصطفى كامل ومحمد فريد، أو حتى ثورة ١٩١٩ وقائدها سعد زغلول. كما ينطبق على المرحلة الناصرية.

الفرق بين التقييم الموضوعى، والتقييم «المتحيز» يكمن فى نقطة أساسية. وهى الخلاف حول ما هو جوهري أو ثانوى لكل مرحلة.

وفى اعتقادى، أن ما هو جوهري فى مرحلة الأربعينيات فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، يتمثل فى السطور التى كتبها الاستاذ طارق البشرى فى صفحه ٥٩٧ من كتابه «المسلمون والأقباط».

وهى السطور التى أشرت إليها من قبل.

أما الثانوى فى تاريخ هذه الحركة، فهى الأخطاء، التى يعترف بها ويشجاعة كل من شارك فى الأحداث العظيمة- من حيث الجوهر- لهذه المرحلة من تاريخ مصر.

والملاحظة الأخيرة أو وجهها إلى الصديق محمد سيد أحمد خلاصتها: أن الحركة الشيوعية المصرية فى الأربعينيات لم «تشكل وانفد الصراع العربى الاسرائيلى» كما جاء فى مقاله بل كانت رافداً متشدداً للأجيال.

فالإنفداع العنيف نحو الأمية، كان السمة الرئيسية. وهو انفداع نعتف الآن بأخطائه أو خطايه.

بل أن هذا الانفداع، ظل يهمن على الحركة الشيوعية المصرية، طوال الخمسينيات، وحتى قرب منتصف الستينيات.

ولعل الصديق محمد، يذكر الجدل العنيف الذى كان يشتمل بين الفصائل المختلفة للشيوعيين، لمجرد نشر مقال لهذا القائد الماركسى أو ذاك، فى الدول الاشتراكية.. أو قادة الأحزاب الشيوعية فى الدول الأوروبية.

وهل نسى الصديق محمد، كيف كانت كلمة الأمية، أو مواقف الاتحاد السوفيتى، أو حتى مقال تنشره صحيفة أو مجله سوفيتيه، لها الكلمة الحاسمة عند نشوب أى خلاف بين الشيوعيين؟

إن الموقف من قرار تقسيم فلسطين، لم يكن وحده النموذج على هذا السلوك.. فالأقلية التى رفضت هذا الموقف، كانت توصف بالانحراف عن الأمية، بل والمخروج على تعاليم الماركسية. وأستطيع أن أقرر، من واقع خبرتى الطويلة فى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، ثم الحزب الشيوعى المصرى ١٩٥٠، أن أحد المصادر أو الأسباب الكامنة فى الأخطاء السياسية للحركة الشيوعية المصرية، إنما يرجع إلى التطرف فى الالتزام بالأمية. وليس العكس.

وظل هذا الالتزام يحكم خطى الحركة الشيوعية، حتى بدايه الستينيات.. عندما ظهرت التحليلات السوفيتيه تتحدث عن «الطريق اللأرأسالى» وعن «الهورجوازية الوطنية التى تنازلت عن مصالحها من أجل مصالح الأمة»، وعن إمكانية السير فى الطريق المؤدى إلى الاشتراكية.. بدون قيادة الطبقة العاملة.

وهى التحليلات، التى أسهمت بدور هام، فى تبرير قرار «حل الحزب» عام ١٩٦٥، والانضمام إلى التنظيم الطليعى للدولة الناصرية، وهو التنظيم الوهمى الذى أثبتت الأحداث مدى عبثيته.

ومن جهة أخرى، فإن الصديق محمد يفترض أننا الحقبة موضع البحث، أن الشيوعيين المصريين، كانوا يملكون وعيا كاملاً بالمخطر الصهيونى، وأثره على الأمن المصرى والقومى.. وبالتالي الوعى بالعلاقة بين الوطنية المصرية والقومية العربية.

والحقيقة التى يجب الاعتراف بها، أن هذا الوعى جاء متاخراً. وكل ماكتب فى الصحافة الشيوعية واليسارية خلال مرحلة الأربعينيات ضد الصهيونية، لم يكن سوى أحد الأشكال البارزة للتضامن الأسمى مع شعب يعانى الاضطهاد. مثلما كان عليه الأمر، مع الشعوب الأخرى فى مختلف دول العالم.

الوعى القومى بالأمة العربية، والوعى العميق بمخاطر زرع الكيان الصهيونى، جاء متاخراً

بل وأعترف أن كتابات مفكر عربى قومى مثل ساطع الحصرى، كانت بالنسبة لنا فى الخمسينيات إضافة لو عينا بحقيقة وجوهر الانتماء القومى. وحديثك أيها الصديق محمد عن صراع موهوم بين الأجانب والمصريين حول هذه القضية، أثناء الأربعينيات لا يستند إلى وقائع حقيقية.. لأن جميع الخطوط السياسية للحزب الشيوعى المصرى ١٩٥٠، وكافة تقاريره ضد المنظمات الأخرى، لم تنطلق مما توهمته فى مقالك.. بل من أنها تنظيمات إنتهازية.. أو حتى خائنة.. خصوصاً بعد أن «باركت» «حدثو» حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى اعتبرها «الحزب الشيوعى المصرى» «المتطهر» من كل يهودى أو أجنبى، حركة فاشية استعمارية يجب مقاومتها وإسقاطها.

يوليو ١٩٨٨

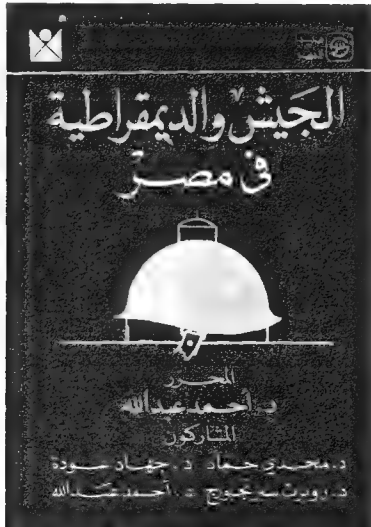
القاهرة

الفهرس

٤	الإهداء
٥	المقدمة
١١	القسم الأول : شهادة للتاريخ
١٣	الفصل الأول : تطور الفكر الاشتراكي في مصر.
٢٥	الفصل الثاني : الحركة المصرية للتحرير الوطني (ح . م .).
٣٣	الفصل الثالث : الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني «حدتو».
٥٥	الفصل الرابع : تكوين الحزب الشيوعي المصري.
٧٧	الفصل الخامس : الحزب الشيوعي المصري المتحد.
٨٧	الفصل السادس : تطور الفكر الانقسامى وأثاره.
٩٣	الفصل السابع : النهاية المأساوية للحزب الشيوعي المصري.
٩٩	القسم الثاني : ملاحظات حول كتابة التاريخ.
١٠٢	(١) نموذج للاتجاه المتحيز.
١١٠	(٢) نموذج للاتجاه «المتقوّل».



صدر حديثاً عن دار سينا



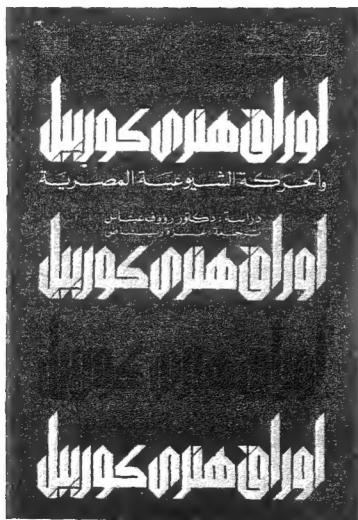


صدر حديثاً عن دار سينا





صدر حديثاً عن دار سينا



رقم الايداع : ١٩٩٠ / ٥٠٩٩



مكتبة المأثر من وحدات المنطقة الصناعية A1
طبرك ٣٩٢٨٨٦-١٥٠

الحركة الشيوعية المصرية

رؤية داخلية ١٩٤٥-١٩٦٥

الكتب التى تناولت تاريخ الحركة الشيوعية المصرية كثيرة. ومعظم هذه الكتب كتبها مؤرخون ممن إرتبطوا خلال فترة من حياتهم باحدى المنظمات الشيوعية.

والكتاب الذى تقدمه للقارئ الآن، يختلف من حيث الرؤية والمنهج لتاريخ هذه الحركة عن كل ما سبقه. فكتابته ليس من المؤرخين الذين اعتمدوا على شهادات شخصية، أو وثائق تم إختيارها لتخدم رؤية بعينها. إنما هو أحد القادة والمؤسسين لأكبر تنظيمين فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.

إنه كتاب لا يدعى تناول هذا التاريخ من كافة جوانبه، بل هو شهادة موضوعية لأبرز مراحلها التى شارك المؤلف فى صنعها. وهو يتناول بالتحليل العوامل التى مهدت الطريق إلى هذه المراحل، والنتائج السلبية والايجابية التى برزت من تداخل أحداثها.

من هنا تبرز الإضافة الحقيقية التى يقدمها هذا الكتاب. فلأول مرة يتصدى بشجاعة، وأحد من أبرز القيادات التاريخية لهذه الحركة بالتحليل الموضوعى لجذور الانقسامات، وفشل جميع محاولات الوحدة، والأسباب الحقيقية للنهاية المأساوية للحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٦٥. أى نهاية أهم مرحلة فى تاريخ هذه الحركة، والتى امتدت منذ بداية الأربعينيات وحتى منتصف الستينيات.

ومن خلال العرض الدقيق لمواقف عدد من أبرز قادة الحركة الشيوعية المصرية، المؤلف على الالتزام بالصدق مع النفس، والصدق مع الوطن، والصدق مع التاريخ.

532

62

52



0571269